



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ماذا بعد القمة العربية؟

تنشغل الأوساط السياسية والإعلامية والشعبية السورية بمحاولة قراءة معاني المشاركة الرسمية لسورية في القمة العربية في جدة يوم الجمعة 19 من الجاري، بعد تجميد عضويتها في الجامعة لمدة 12 سنة.

الأمر الذي ينبغي ألا يستدعي أي استغراب هو الاتفاق في القراءة بين متشدي النظام ومتشدي المعارضة، فكلاهما عبر بطريقة أو بأخرى، بأشكال رسمية وشبه رسمية، عن أن هذا الحضور يعني دفناً للحل السياسي وللقرار 2254 خصوصاً، وهذا يعكس في جوهره الموقف الضمني الموحد لكل المتشدين في معاداتهم للحل السياسي.

هنالك أربعة محاور أساسية يمكن من خلالها فهم عودة سورية للجامعة العربية، والحضور الرسمي السوري للقمة العربية، والنتائج اللاحقة التي يمكن أن تبني على ذلك...

أولاً: إن قرار تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية قد جاء أساساً ضمن مرحلة لم تكن قد تبلورت فيها توازنات القوى الدولية بالشكل الذي هي عليه اليوم، وكانت الجامعة العربية في حينه أقرب في مواقفها إلى الغرب، ولعل الموقف الخاص بليبيا هو أحد أوضح مؤشرات ذلك.

ثانياً: مرور عقد وأكثر، بات واضحاً أمام الدول العربية بأسرها، والاساسية منها خاصة، أنها تعيش الحكاية الشعبية التي منتهأها: «أكلت يوم أكل الثور الأبيض». بكلام أوضح، فإن هذه الدول باتت متيقنة «وخاصة السعودية ومصر» من أنها هي نفسها مستهدفة غربياً بالتفتيت والتدمير في سياق العمل الأمريكي الصهيوني، الهادف إلى منع التحول العالمي والحفاظ على الهيمنة ونظام القطب الواحد... أي أن إعادة سورية إلى الجامعة العربية، بالنسبة إلى عدد مهم من الدول العربية الأساسية، هي إحدى خطوات الدفاع عن الأمن القومي والجيوسراتيجي لهذه الدول ضد الاستهداف الغربي... وهذا ما بدا واضحاً عبر السعي المتزامن للوصول إلى هدف تصفير الصراعات الإقليمية مع كل من تركيا وإيران، وبالضد من الرغبة الغربية.

ثالثاً: تمثل الانقسام الدولي حول سورية لفترة غير قصيرة بالتناقض بين مجموعتين، هما: مجموعة أستانا، والمجموعة المصغرة الغربية. هذه الأخيرة، كانت تستمد قسماً أساسياً من قدرتها على التأثير في الأوضاع السورية من مسألتين: التوافق مع تركيا «وهذا بات شبه معدوم مع تطور مجموعة أستانا وتطور التناقض التركي الأمريكي»، والتوافق مع دول عربية، بحيث يبدو العمل الغربي وكأنه يأتي في إطار «تفويض عربي» هو استمرار لقرار الجامعة العربية بتجميد عضوية سورية عام 2011. الآن، ومع عودة سورية رسمياً إلى الجامعة العربية، ودخول العرب على خط تسوية الأوضاع في سورية، وبوجود التوافقات والتفاهات مع كل من روسيا وتركيا وإيران، فإن المجموعة العربية ستحتل الموقع الذي كانت تحتله المجموعة المصغرة الغربية ولكن هذه المرة ليس في إطار التناقض مع أستانا، ولكن في إطار التعاون معها... ما يعني بالمحصلة مزيداً من الانخفاض في قدرة الغرب على التأثير. وتالياً، ارتفاعاً في حظوظ الحل السياسي الشامل والاستقرار في سورية.

رابعاً: تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، كان يعني ضمناً سحب الاعتراف بالنظام السوري، وهذا الأمر لم يكن مصادفة، بل كان مقصوداً، والمقصود منه بالضبط ليس التحويل فحسب، بل وإغلاق باب الحل السياسي؛ لأن الحل السياسي، منذ بيان جنيف 2012، وحتى القرار 2254، يستند إلى اعتراف بكل من النظام والمعارضة وحوار بينهما، ولذا فإن سحب الاعتراف بأي منهما، يعني سحب الاعتراف بالحل السياسي والتسليم للحل العسكري، وهو ما كان مطلوباً غربياً، وكذلك كان مطلوباً من المتشدين في الطرفين، ويصب في مصلحة استمرارهما على حساب اغتيال الحركة الشعبية السورية بالعنف والقمع، ومحاولة تكريس الفوالق الطائفية والقومية والثنائيات الوهمية بمختلف أشكالها.

بالمحصلة، فإن عودة سورية إلى الجامعة العربية هي خطوة إلى الأمام باتجاه الحل السياسي، وتوازيها مع السير نحو التسوية السورية التركية، ونحو تعاون وتوافق بين الدول العربية الأساسية وأستانا، هذه جميعها، هي الإحداثيات اللازمة لتنفيذ الحل السياسي الشامل وفقاً للقرار 2254.

وبكلمة، فإن المستفيد الحقيقي مما يجري ليس المتشدين في هذا الطرف ولا ذاك، بل على العكس تماماً مما يسعون لتصويره، هم الأشد تضرراً في نهاية المطاف...

[17]

هل يسمح الواقع الدولي الجديد بدور أكبر لجامعة الدول العربية؟

شؤون محلية



مواسم البطاطا..
ضمان مصالح أصحاب الأرباح

18

شؤون اقتصادية



حول افتراء أمريكي - غربي اسمه
«فخ الديون الصينية»

12

ملف «سورية 2023»



مشروع برنامج
حزب الإرادة الشعبية

06

شؤون عمالية



وعي العمال
سبق تنظيمهم النقابي

02

وعي العمال سبق تنظيمهم النقابي



رغم أن غالبية الطبقة العاملة لا تعلم أن حق الإضراب أصبح منصوصاً عليه بشكل واضح وصريح في الدستور السوري لعام 2012 ولم يمر عليهم، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها تغييب الثقافة العمالية وعدم توعية العمال بحقوقهم وهذه يتحمل مسؤولياتها الاتحاد العام لنقابات العمال الذي لا يقدم العون المطلوب للعمال ولو من باب التوعية بحقوقهم القانونية والدستورية.



إضرابات عديدة تجري اليوم وفي مختلف مواقع العمل ولا يهم إن كانت صغيرة أم كبيرة المهم إن فكرة الإضراب دفاعاً عن الحقوق باتت حاضرة في الوعي العام للعمال

كانت البيئة القانونية والدستورية في صفهم، فحينها لا عذر لهم. إن نقابات العمال هي إحدى أهم النقابات في مختلف البلدان لأنها تمثل شريحة تعبر عن الغالبية الساحقة من الشعب، وكل القوانين والدساتير الدولية وتوافقاً مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية تؤكد على ضرورة استقلالية هذه النقابات وتعترف بدورها الرائد في الدفاع عن الأغلبية الشعبية من خلال استخدام مختلف السبل والطرق السلمية، وفي سورية كان من المفترض أن تلعب النقابات دور السد المانع في وجه تطبيق السياسات الليبرالية التي أفقرت الطبقة العاملة وأوصلتها إلى حد الجوع والعوز والفقر من خلال نهبها لهم خلال عقود، وأخلت بالتوازن المطلوب في أي مجتمع، فانتفاء دور هذه النقابات أو تعطيله الهدف منه سحق الطبقة العاملة من خلال تشييتها وتقسيمها ومنع ما يجمعها ومنعها من إيصال صوتها وفرض رؤيتها في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي اختلال التوازن في المجتمع لمصلحة الفاسدين والليبراليين تمهيداً لدفع نقابات العمال نهائياً وهو ما تسعى إليه قوى الفساد من خلال تفرغها من محتواها النضالي وتحويلها إلى مؤسسة تابعة للحكومة وظيفتها مباركة قراراتها زوراً.

يسوده السلام والوئام كما تحب الحكومة أن تراه وتروج له، ولكن وحدة المعاناة بين جميع العمال وفي مختلف القطاعات جعلت الإضرابات تنتشر في كل مكان رغم محاولات البعض التغطية عليها أو تعميم عليها. ومن اللافت للنظر أنه خلال الفترة الماضية حصل إضراب في منطقة صناعية طالب العمال خلاله ربط أجورهم بمستوى ارتفاع الأسعار، وهو تماماً كما نص عليه الدستور حيث نص على ربط الأجور بالأسعار، ولكن العيب أن هؤلاء العمال لم يطلعوا على الدستور ولم يقرأوا مواد بل التجربة العملية قادتهم إلى رفع هذا المطلب المحق وهذا يدل على ارتفاع نسبة الوعي لدى الطبقة العاملة وأنهم قادرون ومن خلال ملامستهم للواقع على صياغة شعاراتهم الخاصة بهم. وإذا لم تستطع النقابات ملاقة هذا الوعي فإنها ستكون أول ضحية له من خلال انفضاض العمال من حولها وتحولها إلى نقابات عجوز لا حول لها ولا قوة، بل ستتحول وقتها إلى عبء على العمال، فإذا كان القائمون على النقابات تهمهم فعلاً هذه المؤسسة ومستقبلها، فعليهم تحمل مسؤولياتهم وملاقة مطالب العمال وسماع صوتهم والدفاع عن مصالحهم بكل الطرق الممكنة، وليس هناك من عذر لهم في التراجع عن القيام بمهامهم فمن لا يقف مع العمال في محنتهم فما فائدته بعد ذلك إذا؟ خاصة إذا

أديب خالد

ولكن الواقع الملموس والتجربة كانا خير معلم للعمال، فهؤلاء باتوا ينفذون إضرابات في مختلف مواقع عملهم وباتت مطالبهم تتطور شيئاً فشيئاً مع تعدد أحوالهم المعيشية وهم بذلك سبقوا تنظيمهم النقابي بخطوات كبيرة إلى الأمام فيما بقي هو يراوح مكانه ومازال مكبلاً بنص المادة الثامنة من الدستور السابق، ومغيب عن مهمته الأساسية في الدفاع العمال رغم كل ما تعرضت له الطبقة العاملة من ظلم واضطهاد منذ تطبيق السياسات الليبرالية عام 2005 وحتى الآن، ومع ذلك ما زال يرفع القائمون على النقابات شعار نحن والحكومة شركاء، ذلك الشعار الذي تجاوزته العمال وباتوا يطالبون بحقوقهم وبأنفسهم، وأثبتوا أنهم ليسوا بحاجة لا لنصوص قانونية ولا اعتراف رسمي لهم بحق الإضراب وليسوا بحاجة لمن يدافع ويتكلم نيابة عنهم. إضرابات عديدة تجري اليوم وفي مختلف مواقع العمل ولا يهم إن كانت صغيرة أم كبيرة المهم أن فكرة الإضراب دفاعاً عن الحقوق باتت حاضرة في الوعي العام للعمال، ولكن للأسف لا يتم تسليط الضوء عليها، بل يجري العكس من ذلك من خلال تغييبها والتعقيم عليها إعلامياً كي لا تصبح ظاهرة تعكّر صفو المجتمع الذي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



عقود العمل الفردية

«عقود إذعان للعمال»..

بناءً على قانون العمل رقم 17/، وعلى التعليمات التنفيذية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وعلى تعليمات غرف الصناعة السورية حين صدوره، أخذ أرباب العمل بإصدار عقود العمل الفردية تحت عنوان «عقد عمل محدد المدة»، حيث يقضي القانون بإنشاء عقود عمل جديدة بدلاً من عقود العمل السابقة لصدور القانون، تتضمن هذه العقود واجبات العامل والمحظورات التي يتوجب عليه تجنبها وحقوقه من أجور وإجازات وتعويضات... إلخ.

ولكن هذه العقود التي صدرت تباعاً ليست موحدة، بل إنها مختلفة عن بعضها البعض، وهذا يرجع للشروط الخاصة التي يطرحها كل رب عمل على عماله، والتي قد تتعارض مع أحكام قانون العمل رقم 17 رغم تخلّفه، وهذا العمل بحد ذاته يعني تشديد الطوق حول مصالح العمال وحقوقهم، وجعلهم رهينة لهذا العقد المبرم وفق معادلة «العقد شريعة المتعاقدين».

إذا ما فكر العامل في مناقشة هذا العقد الذي سيوقع عليه ويعتبر ملزماً له بالعمل وسيخضع لشروطه كاملة، فإن مصيره سيكون الشارع، وسيقود فرصة العمل التي وجدها بشق النفس في ظل البطالة الواسعة التي تشهدها البلاد، والتي تتسع يوماً بعد يوم نتيجة للنهج الاقتصادي للحكومة، حيث آخر همها إيجاد فرص عمل حقيقية للوافدين إلى سوق العمل. هذا الوضع يجعل وضع العامل أكثر صعوبة من حيث قدرته على الدفاع عن حقوقه في أجر عادل ويوم عمل من ثماني ساعات وتعويضات وإجازات وضمان صحي... لأن الهم الأساسي للعامل سيتجه نحو بقائه على رأس عمله، ولن يلتفت إلى الشروط المجحفة التي سيضعها رب العمل ويحاصره بها، ويهدده بها أيضاً، إذا ما حاول مخالفتها يوماً ما، وإذا لم يجد من يساعده في موقفه.

بسبب هذا الوضع المستجد على أوضاع العمال وحقوقهم ومكاسبهم في القطاع الخاص، فإن الحركة النقابية وقياداتها ومكاتبها المتخصصة وخاصة الشؤون القانونية مدعوة أكثر من أي وقت آخر لإيجاد الطرق والسبل الكفيلة بمراقبة العقود الصادرة عن أرباب العمل، ودراستها والتصدي لكل ما يسيء إلى حقوق العمال ومكاسبهم التي حصلوا عليها والتي قد يحصلونها لاحقاً وأن تكون النقابات طرفاً أساسياً في العقود المبرمة بين العمال وأرباب العمل.

أصبح الحديث الآن عن ضرورة تعديل الكثير من مواد هذا القانون مسألة جدية، داخل النقابات وخارجها وحتى يصبح هذا التعديل المنشود حقيقة سيحتاج إلى الكثير من العمل القانوني والنقابي التنظيمي، وربما في مقدمة ما يحتاجه ذلك هو استقطاب العمال في القطاع الخاص إلى مواقع الحركة النقابية ووضعهم تحت مظلتها من خلال توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية والقانونية والوقوف إلى جانب احتجاجاتهم التي قد تنشأ نتيجة الشروط المجحفة التي يفرضها أرباب العمل عليهم في العقود التي تبرم الآن وفي المستقبل.

عمالة الأطفال والنساء في القطاع الخاص



يعتمد القطاع الخاص في معظمه على تشغيل الأطفال دون سن الثامن عشرة، وعلى العنصر النسائي خاصة في المشاغل الصغيرة المنتشرة بكثرة في الأرياف وأطراف المدن الرئيسية. واعتمادهم على هذا النوع من العمالة له أسبابه من وجه نظر أرباب العمل التي مقياسها الأساسي تحقيق أعلى نسبة من الأرباح بأقل كلفة، وحتى يتحقق ذلك لا بد من أن تكون الأجور المدفوعة للعمال أقل من الحد الأدنى للأجور، ولا يلتزم أرباب العمل بتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية، أي إن هؤلاء العمال غير خاضعين لقوانين العمل المعمول بها، والتي تلزم أرباب العمل بتأمين حقوق العمال، ولكن ذلك لا يحدث.

■ محرر الشؤون العمالية

إن معاناة العمال في هذه المنشآت كبيرة، وتبدأ من ساعات العمل التي تتجاوز الـ 12 ساعة عمل باليوم، ولا تنتهي بالتحريشات التي تتعرض لها العاملات، مستغلين حاجتهن للعمل نتيجة الأوضاع المعيشية المتدنية وارتفاع الأسعار، وصولاً إلى شروط العمل القاسية في الورشات والأقبية، حيث الرطوبة العالية والتهوية السيئة، ما يتسبب بإصابة العمال بالأمراض الصدرية والروماتزم وغيرها من الأمراض التي تحتاج إلى علاج متواصل وبتكاليف باهظة، لا يعترف رب العمل بمسؤوليته عنها باعتباره متحرراً من مسؤولياته تجاه العمال، ولا أحد يلزمه بتطبيق القوانين التي توجب تقديم الرعاية الصحية للعمال المرضى، والأسوأ من ذلك عند إصابة العامل إصابة عمل تكون أحياناً مؤثرة وتسبب إعاقة للعامل المصاب، فيكون مصيره في هذه الحالة التسريح مقابل بعض

تأمين حقوق العمال والدفاع عنها وزيادة الاجور الحقيقية والعمل على الحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تتعاظم يوماً بعد يوم نتيجة للسياسات الحكومية التي زادت ذوي الدخل المحدود فقراً وزادت الاغنياء غنى

مع الأسعار المشتعلة مع كل هبة في سعر الدولار. تأمين حقوق العمال والدفاع عنها، وزيادة الأجور الحقيقية، والعمل على الحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تتعاظم يوماً بعد يوم، نتيجة للسياسات الحكومية التي زادت ذوي الدخل المحدود فقراً وزادت الأغنياء غنى، هذا بعض ما جاء في مداخلات أعضاء المجلس العام للنقابات في اجتماعهم الأخير أمام الحكومة، ولا ندري إن كانوا يقولهم متمسكين وعن قضايا العمال مدافعين.

أعباء كثيرة في هذه السن المبكرة، ويعرضهم لمخاطر اجتماعية وأخلاقية هم في غنى عنها، لو تم تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية الكافية لهم، والتي تقيهم شر العمل المبكر. إن النقابات تتحمل قسماً هاماً من المسؤولية في حماية الأطفال من العمل المبكر في المعامل والورش، من خلال النضال العام الذي من المفترض أن تخوضه الحركة النقابية في رفع الحد الأدنى للأجور وتأمين أجور عادلة للعمال وفق سلم متحرك

وأرباب العمل، يكون البند الرئيسي الذي يجري حوله نقاش موسع ومطول، هو عمالة الأطفال وما يتعرضون له من مخاطر جسدية ونفسية نتيجة الإجهاد الحاصل بسبب العمالة المبكرة، وفي بلادنا يسود مثل هذا النوع من العمل حيث كثر في الآونة الأخيرة التسرب من المدارس وخروج الأطفال إلى العمل تحت ضغط الظروف المعيشية لأهالي الأطفال، بحيث أصبحوا هم من يعملون عائلاتهم، أو يساهمون بقسط أساسي في ذلك، ما يحملهم

التعويض إن كان رب العمل «قلبه لله» كما يقولون، وفي الغالب لا يدفع رب العمل أية تعويضات تذكر فتكون خسارة العامل كبيرة، فلا هو قادر على العمل مرة أخرى، ولا يوجد ما يعيله وأطفاله في مثل هذه الظروف الصعبة. فمن المسؤول عن حماية العمال وتأمين حقوقهم المنهوبة؟ وزارة العمل أم النقابات؟ أم كلاهما؟ في المؤتمرات المنعقدة في جنيف لمنظمة العمل الدولية، تتم بحضور مندوبين عن النقابات والحكومات

الطبقة العاملة



إسكتلندا إضراب عمال

الشركة المصنعة لقطع غيار السيارات

أكد اتحاد النقابات يوم الاثنين 15 أيار أن أكثر من 120 عاملاً سيبدأون إضراباً عن العمل في 16 أيار من أجل المطالبة في الأجور في مصنع كيلمارنوك بعد أن فشلت الإدارة في تطبيق الزيادة السابقة بنسبة 3,4 في المئة حصل عليها جميع العمال اعتباراً من كانون الثاني 2023 وسيتم الإضراب في أيام: 16 و 18 و 23 و 25 و 30 أيار و 1 حزيران. هذا وقد صوت الاتحاد على الإضراب بنسبة 80 في المئة وبنسبة إقبال على التصويت تجاوزت 81 في المئة. وقال الأمين العام لاتحاد النقابات: لقد دعم عمال الشركة بقوة الإضراب بسبب سوء إدارة الشركة. وأضاف، ليس من العدل إجراء زيادة إضافية في الأجور لبعض القوى العاملة بدلاً من تطبيقها على الجميع. يرجع سبب الإضراب العام إلى فشل إدارة الشركة في إدراك أخطائها.



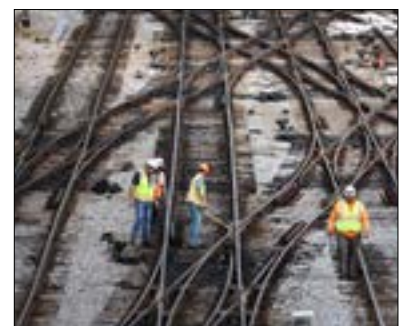
السويد إضراب نقابة العاملين في الدهان

أنجزت بعض النقابات الكبرى اتفاقات جماعية جديدة مع أصحاب العمل في السويد، بينما تصارع نقابات أخرى للحصول على عقد يرضي العمال، مع ارتفاع تكاليف الحياة اليومية في البلاد. وفي هذا السياق بدأت نقابة عمال الدهان يوم الجمعة 12 أيار إضراباً في كافة مناطق البلاد، بعد تعثر الوصول إلى اتفاق جماعي جديد مع أصحاب العمل. ونصرت النقابة على موقفها بهدف منع تدهور المهنة ورواتبها في المستقبل، وفي سياق متصل، هددت نقابة البناء، بإضراب السباكين عن العمل في حال عدم التجاوب مع مطالبهم. وتضم وحدة السباكين في نقابة البناء 1500 عضواً، يهددون بإضراب عام يبدأ في 24 أيار. وتلعب النقابات دوراً هاماً في سوق العمل في السويد، لا سيما في الاتفاقات الجماعية مع أرباب العمل، في تحديد شروط المهنة، والرواتب، وتنظم العلاقة بينهم وبين مشغليهم.



تونس: إضراب عمال شركة الجنوب للخدمات

قرر الاتحاد العام للشغل بولاية تطاوين إضراب عمال وإطارات شركة الجنوب للخدمات يومي 17 و 18 أيار الجاري، وقد صدر القرار عقب اجتماع بمقر الولاية بحضور ممثلي الاتحاد الجهوي للشغل والكتاب العاملين للنقابات الأساسية بالشركة والطرف الإداري وتم خلال هذه الجلسة التداول في جميع النقاط الواردة ببرقية الإضراب وانتظار ما ستسفر عنه الجلسة المقررة مع الشركة التونسية للأنشطة البترولية. ومن المنتظر وفق مصدر من الاتحاد العام للشغل أن تعقد بمقر الولاية جلسة عمل بحضور وفد من الشركة التونسية للأنشطة البترولية ستخصص للنظر في مطالب عمال وإطارات شركة الجنوب للخدمات وشركة البيئة والغراسات والبستنة واستئناف أعمال محطة معالجة الغاز الطبيعي المعطلة منذ ما يزيد عن سبعة أشهر وعودة عمال المحطة إلى العمل.



ألمانيا إضراب عام بالسكك الحديدية

أعلنت نقابة عمال السكك الحديدية في ألمانيا يوم السبت 13 أيار 2023 عن تأجيل الإضراب العام عن العمل على مستوى البلاد بعد اتفاق مع شركة السكك الحديدية على استئناف المفاوضات الجماعية، كان من المقرر أن يبدأ الإضراب العام الأحد 14 أيار الجاري ليستمر مدة ثلاثة أيام احتجاجاً على تدني الأجور وتطالب النقابة بزيادة الأجور بنسبة 12 بالمئة للعمال، خصوصاً بسبب رواتب عمال السكك الحديدية الأكثر ضعفاً. لكن شركة السكك الحديدية قد اقترحت زيادة في الرواتب بنسبة 10 بالمئة وتمثل نقابة عمال السكك الحديدية نحو 230 ألف عامل في حوالي خمسين شركة نقل في البلاد، وكان في الأشهر الماضية قد نفذ العمال في مختلف القطاعات **إضرابات** للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة.

النقابات طرحت ما عندها.. والحكومة ردت بما عندها



اجتماع المجلس العام للنقابات بتاريخ 15-16/5 بحضور الحكومة في اليوم الأول، حيث تم طرح القضايا المتعلقة بالشأن المعيشي للعمال وخاصة الأجور الهزيلة التي لا تكفي لمعيشة العامل ليوم واحد كما عبر رئيس الاتحاد العام وأكد أعضاء المجلس في مداخلاتهم التي ألقوها أمام الحكومة عن أوضاع العمال المعيشية المرتبطة بهزلة الأجور التي يتقاضونها.

■ مراسل قاسيون

الرسالة بالغة الوضوح والموجهة رداً للنقابات، فقد أعلنت الحكومة من على منبر النقابات عن برنامجها ونهجها الاقتصادي من خلال إجراءات ملموسة ستقوم بها والإعلان عنها جاء على لسان رئيس الحكومة ووزرائه وما أعلنت عنه الحكومة في هذا الاجتماع يرسم معالم التوجه القادم، وعلى النقابات أن تأخذ بما تقوله على محمل الجد.

لقد أعلنت الحكومة عن جملة إجراءات، موقفها من التشاركية مع القطاع الخاص والذي كانت باكورتته هي محطة دير علي، حيث كانت التجربة جيدة ومرضي عنها من قبل الحكومة ومن قبل الداعمين لهذه الخطوة التي هي مفتاح لحزمة واسعة من الشراكات التي ستقوم بها الحكومة في المرحلة القادمة مع القطاع الخاص، وربما مستثمرين من الخارج، خليجيين مثلاً.

الإعلان الذي تم التأكيد عليه هو إعادة هيكلة القطاع العام ولم يفصحوا عن شكل ومضمون الهيكلية المراد القيام بها.

الإعلان عن نية الحكومة رفع أسعار شرائح الكهرباء وكذلك رفعت سعر مادة الفيول.

بالمقابل كان موقف الحكومة من قضية زيادة الأجور ومن منبر نقابات العمال واضحاً رافضاً لها ومربوطة بالموارد والإمكانات.

سنعرض لبعض المداخلات التي طرحت أمام الحكومة:

حسناء كواره عضوة مكتب تنفيذي في الاتحاد العام

من أهم النقاط التي جاءت فيها:

1-تحسين الرواتب والأجور لتحقيق الحد الأدنى الذي يكفل حياة كريمة للعامل لأن سياسة تحسين متومات الراتب لم تعد تجدي، وتردي الوضع المعيشي أثر في واقعنا الاجتماعي لنصلطام بأمراض اجتماعية مؤذية للجميع.

2-المواطن السوري قارئ سياسي جيد والتطورات التي حصلت على الساحة العربية وعودة سورية إلى الجامعة العربية أعطتنا الأمل والتفاؤل بالقدام إلا أننا عجزنا عن القراءة الاقتصادية وخاصة مع ارتفاع الأسعار غير المبرر بعد هذا التطور على الصعيد السياسي ونأمل أن تكون هناك خطة للتدخل السريع.

3- تثبيت المؤقتين المعينين بالمسابقة يحتاج إلى مسابقة أخرى واختبارات جديدة ولا بد من إجراء تغيير توزيع العمالة المؤقتة في الجهات العامة بفرز الناجحين إلى مراكز عمل جديدة... وغيرها

4- تم تأجيل تعديل أحكام القانون 50 للعاملين في الدولة والمواد لا تحتاج إلى اعتمادات مالية، وتحقق مصلحة الطبقة العاملة، والسبب هو العمل على قانون الخدمة العامة والمراتب الوظيفية إلى أين وصلنا؟

5- إنهاء خدمة العاملين في وزارة العدل، نتمنى دراسة الملف وإيجاد حل لهم ضمن صلاحية الحكومة وإعادتهم أو الاستفادة منهم بمواقع عمل أخرى.

6- اقتصاديات الحرب تعتمد على المشاريع الاقتصادية متناهية الصغر والتي أصبحت

متعثرة بسبب الكلف المرتفعة، بينما القطاع الخاص صاحب المال ينافس وبقوة القطاع العام لجهة تأمين الموارد والإدارة ودفع رواتب مجزية وتصريف منتجاته بأسعار مرتفعة.

رفيق علوني نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد الرئيس منذ أيام ليست بعيدة كان الاحتفال بعيد العمال في محافظتي اللاذقية وحلب وقد حضر ممثل عن حضرتكم، في مشهد يدمع العين، مئات العائلات تنتظر في الخارج لتعرف مصير أبنائها بعد إنهاء عقودهم الموسمية التي دامت لأكثر من عشر سنوات في وزارة العدل، هل سينتقل هذا الأمر إلى وزارة الصناعة والإعلام.

- السؤال الثاني: لا نرى إلا زيادة في الضرائب والجباية وارتفاعاً يومياً بالأسعار، آخرها ارتفاع أسعار الاتصالات والأدوية ارتفاعاً جنونياً

- والمواد التموينية التي ترتفع بشكل يومي مع ارتفاع سعر الدولار.

- لم تفكر الحكومة كيف يعيش عمالنا بهذا الراتب الذي لا يكفي لتسديد فواتير الكهرباء فقط فما بالك بباقي المتطلبات الأساسية لحياته المعيشية

- إلى متى نحتاج أن ننتظر لإعادة التفكير في سياسات الرواتب والأجور لتتناسب مع الواقع الاقتصادي. أين العدالة الاجتماعية؟

- وزير التجارة الداخلية: جميعنا نعلم أن مؤسسات التدخل الإيجابي لها وظيفة ليست ربحية وإنما وظيفة اجتماعية هامة ألا وهي ضبط السوق وأسعاره، فأين دورها فيما يجري في السوق الآن.

- السيد وزير الكهرباء: قاطرة التنمية في أي بلد هي وجود الكهرباء في الصناعة والزراعة... أين وصلت وزارة الكهرباء بالطاقات المتجددة هل حققت التشاركية في محطة دير علي الغاية المطلوبة منها؟ أين وضع محطات التوليد في حلب واللاذقية هل سنلاحظ تحسناً في قطاع الكهرباء بعد تشغيلها، أتمنى ألا تكون هناك

زيادة في أسعار الطاقة وخاصة المنزلية. بشار خرسيتين عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام

لا بد من التكبير بأن عمالنا الذين صمدوا ووقفوا صفاً واحداً ضد الإرهاب و الإرهابيين ودافعوا عن العمال والمنشآت والبنى التحتية للدولة وقدموا الشهداء والجرحى في كل مكان من أرجاء سورية يعانون اليوم من وطأة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة والمستعصية التي تمر بها البلاد بسبب العدوان والتدمير والحصار والعقوبات وأثار الزلزال المدمر وبسبب السياسات الاقتصادية والمعيشية للحكومات المتعاقبة خلال الأزمة التي كانت وما زالت تزيد من أعباء الفئات الفقيرة والمتوسطة والطبقة العاملة، فقد همشت مصالحهم وحابت مصالح التجار الكبار وأثرياء الحرب وحيث أن الأسواق في ظل تراجع دور الحكومة الداعم لمتطلبات الحياة الرئيسية من صحة وتعليم وغذاء وفرض مطارح ضريبية جديدة وارتفاع الأسعار الجنوبي وتدني الرواتب والأجور إضافة إلى ما تمارسه فئة اغتنت على حساب الشعب وأزمات البلاد وراكت ثرواتها غير المشروعة... لا بد من التأكيد على بعض القضايا:

- معالجة وضع الرواتب والأجور وتحسين القوة الشرائية لليرة السورية وضبط الأسعار بما يلي الحد الأدنى للمعيشة، وفتح سقف الراتب للاستفادة من الترفيعات الدورية.

- إعفاء كامل الراتب من ضريبة الدخل وإعادة النظر في قوانين الضرائب وملاحقة التهرب الضريبي، وهنا نسأل لماذا كل هذا التأخير في إصدار قانون إعفاء الحد الأدنى للراتب من ضريبة الدخل الذي وعدنا بها سابقاً، ولو أن الموضوع يتعلق برفع سعر ما لصدر بنفس اليوم.

- الحفاظ على ملكية الدولة وإدارتها للقطاع العام وإصلاحه وتحسين أدائه وخاصة القطاع العام الصناعي والانتقال إلى مرحلة تطبيق الشعارات وتقديم المساعدة للشركات المتعثرة

لبدء الإنتاج أو تحسينه، حيث هو السبيل الأساسي لتحسين الوضع الاقتصادي ورفع القوة الشرائية.

- معالجة وضع العمالة في القطاع العام حيث إننا نلاحظه يعاني من نقص اليد العاملة والفنية والخبرة منها، وبنفس الوقت نلاحظ فضلاً لفئات من العمال هنا أو هناك، ويوجد عدد كبير من العمال بحاجة إلى التثقيت والاستقرار، علماً بأن قطاعاتهم بحاجة لهم ولخبراتهم المتراكمة، وخاصة عمال وزارة الصناعة.

- معالجة موضوع النقل الجماعي للعاملين والذي تم إلام السادة المحافظين به، وكذلك تعثر النقل العام.

رفع قيمة الوجبة الغذائية الوقائية إلى قيمة السعر الحقيقي لموادها ليتم توزيعها عينياً على من يستحقونها لحمايتهم من الأمراض المهنية المرهقة لصحتهم وأموالهم ولخزينة الدولة.

- معالجة اللباس العمالي بحيث يتم تأمينه بالشكل اللائق والمناسب وفي الوقت المحدد له وتأمين الاعتمادات اللازمة لذلك.

- كما نرجو التأكيد على السادة الوزراء الإسراع في معالجة الكتب والمذكرات المرفوعة من الاتحاد العام وإعلامنا بما تم اتخاذه من إجراءات حيال ذلك.

- السياسة الاقتصادية للحكومة وهوية الاقتصاد السوري:

من خلال رصد الواقع الاقتصادي والمعيشي والنتائج الواضحة للسياسة الاقتصادية من التضخم الكبير إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الرواتب وتراجع الدور الرعائي وتراجع الدعم الحكومي وتراجع القوة الشرائية... إلخ نتساءل، أي نهج اقتصادي تمارسه الحكومة هل هو التوجه الاشتراكي التي تبنته الدولة السورية أم أنه أشبه بإملاءات وتوصيات صندوق النقد الدولي؟

- سأتوجه بسؤال نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في سعر الصرف ونحن نعيش مرحلة انفراجات سياسية وتحركات كبيرة باتجاه الحل السياسي فما هي أسباب ذلك؟



أي نهج اقتصادي تمارسه الحكومة هل هو التوجه الاشتراكي التي تبنته الدولة السورية أم أنه أشبه بإملاءات وتوصيات صندوق النقد الدولي؟

بات التوجه للقضاء للمقتدرين ولمن استطاع إليه سبيلاً فقط!



مرفق العدالة «القضاء»، وهو من أهم وظائف الدول في العالم والداعم لسلطة القانون والحامي للمجتمع من الاعتداء عليه، والمحافظ على حقوق المواطنين، وهو مؤسسة العدل والانصاف، للأسف بات من وجهة نظر سياسات الحكومة الليبرالية باب جباية وتربح أكثر منه مرفق عدالة!

■ مراسل قاسيون

هذا المرفق أصبح يتم من خلاله فرض الرسوم بمختلف أنواعها على المتقاضين، بشكل جزافي وباختلاق مختلف أنواع الحجج، حيث يتحمل المواطن من جيبه عبء رواتب العاملين فيه من موظفين وقضاة، وعبء إنشاء وإصلاح المحاكم!

الإلزام بمطبوعات صندوق التعاون

أنشئ صندوق التعاون للعاملين في وزارة العدل وإدارة قضايا الدولة عام 1975 حيث يعتمد نماذج محددة للوائح الطعون من قبيل الاعتراضات والاستئنافات والنقض وإخلاء السبيل وفك الاحتباس وفض الأختام ومعاملات الزواج وإسقاط الحق الشخصي والوكالات العدلية وطلبات إخلاء السبيل ويعود ريعها لموظفي وزارة العدل والقضاة. ودرج على المساعدين العدليين إلزام المحامين باعتماد مطبوعات صندوق التعاون، وعدم قبول قيد الدعاوى أو الطلبات مالم تكن مرفقة بإحدى أوراق المطبوعات المذكورة وذلك بتوجيهات من بعض القضاة كما يتذرعون. قانون صندوق التعاون تم إقراره برقم 1618 تاريخ 1975/12/23 كما ذكرنا، وقد وردت العديد من التعاميم والبلاغات بخصوصه، منها ما يتضمن إحياء إلزام جميع المتقاضين باستخدام مطبوعات صندوق التعاون، ومنها تعميم وزارة العدل رقم 11766 لعام 2009 و15143 تاريخ 2017 والبلاغ رقم «2» تاريخ 2005.

إن فرض مطبوعات صندوق التعاون على المتقاضين هو أقرب ما يكون لفرض رسم عليهم، علماً أن تعريف الرسم «هو عبارة عن

مقابل مالي ومدفوع من خلال الأفراد لمؤسسة عامة لقاء الحصول على خدمة محددة تنفذ للفرد الذي يطلبها» وهو ما لا يمكن فرضه إلا بموجب قانون كما هو النص عليه في الدستور «لا تفرض الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بمرسوم».

واستناداً لمبدأ المشروعية فإنه وببساطة يتبين أن تطبيق تعاميم وزارة العدل غير دستوري وغير قانوني، بالإضافة إلى أن قانون صندوق التعاون لم ينص على الإلزام بمطبوعات صندوق التعاون!

إضافة إلى أن تدقيق نصوص التعاميم المذكورة وخاصة «11766» لعام 2009 قد بينت أن مناط الحديث هو تشجيع وحث على استخدامها لحسن صياغتها ورخص أثمانها، كما ورد في التعميم نصاً وحرفاً.

ومع تقديرنا لجميع الاعتبارات ولكن نرد على ذلك أن المحامين يفترض بهم حسن الصياغة لأي موضوع، أما لناحية رخص الأثمان فقد ارتفعت أسعار مطبوعات صندوق التعاون بشكل كبير «حيث تكلف ورقة استدعاء بيشاء مع طوابع 3000 ليرة سورية» ومع إضبارة تصل إلى 6500 ليرة، هذا عدا عن رفع أسعار الطوابع العام الماضي، حيث ارتفعت أسعارها بشكل غير مسبوق من 25 ليرة إلى 200 ليرة، ويجب إعادة النظر بأسعارها، خاصة مع التشدد الحاصل في بعض المحاكم أنها تشترط أن يتم تقديم أي طلب أو مذكرة بشكل كتابي، وأحياناً بشكل مبالغ فيه، حيث يتم إرفاق مطبوعات صندوق التعاون على مذكرة المحامي ليتم قبولها لدى القاضي.

فالتفعيل المطلوب لصناديق التعاون لا يتم بفرض رسوم جديدة ومرتفعة، ولا من خلال إيجاد مطارح جديدة لرسوم غير قانونية.

تهكم بعض المحامين على مضمون قانون الرسوم القضائية الجديد بأن الدولة أصبحت شريكة في المال المتنازع عليه في القضاء وأن مبدأ مجانية الرياح!

فمنذ عامين هناك محاولات لرفع طابع اللصيقة القضائية من 200 ليرة إلى 2000 ليرة، وحسب زعم وزارة العدل أن هذا سيؤدي إلى تحسين الواقع المعيشي للقاضي، ولكن للأسف من جيب المواطن كما جرت العادة! فطابع اللصيقة القضائية هو طابع إلزامي في المحاكم، يوضع على كل ورقة تقدم للمحكمة، بدءاً من تسجيل الدعوى أو الطلب، وانتهاءً بتنفيذها. ناهيك عن ارتفاع تكاليف الطباعة والتصوير، عدا عن الإكramيات التي تدفع للمستخدمين والموظفين والمساعدين العدليين وعناصر الشرطة.

مجانية التقاضي وإصلاح المحاكم على حساب المواطن!

صدر القانون رقم 36 لعام 2022 الذي نص على استيفاء رسم إضافي لدى القضاء يخص لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها، حيث أصبحت محاضر المحاكم مسعرة ب2000 ليرة سورية في الأمور الجزائية والمدنية والأوراق التي ينظمها كتاب العدل.

كما صدر في 2023/4/27 قانون الرسوم القضائية الجديد رقم «6» والناخذ اعتباراً من 1 أيار، والذي رفع مبلغ التأمينات القضائية، وفرض دفع نصف قيمة الرسم عند قيد وتسجيل الدعوى، إضافة إلى رفع سلفة الادعاء الشخصي في القضايا الجزائية إلى 5000 ليرة سورية، وتقاضي مبلغ 500 ليرة سورية عن كل طلب أو تبليغ أو تقرير، أو لأي كتاب موجه من المحكمة إلى إحدى الدوائر الرسمية.

كما نص على استيفاء رسم مقداره 1% من كامل المبلغ المصالح عليه عن القرارات المتضمنة تصديق المصالحة ودعاوى حل وتصفية الشركات وعقود الاستثمار والتخصص، ودعوى صحة البصمة والتوقيع ودعوى تثبيت العلاقة الإيجارية والتخمين، ويستوفى رسم 0.01% واحد بالعشرة آلاف لحساب الرسم في دعاوى ملكية العقارية على أساس القيمة الرائجة للعقار لدى الدوائر المالية،

بالإضافة إلى الكثير من المواد التي رفعت الرسوم على المتقاضين! وقد تم تمرير هذا القانون ونشره بشكل شبه سري، دون نشره أو الإعلان عنه في وسائل الإعلام، ولا حتى على المواقع الحكومية الرسمية! وقد تهكم بعض المحامين على مضمون قانون الرسوم القضائية الجديد رقم «6» بأن الدولة أصبحت شريكة في المال المتنازع عليه في القضاء، وأن مبدأ مجانية التقاضي ذهب أدراج الرياح!

تعدّ على الاختصاصات!

مؤخراً بعثت وزارة المالية كتاباً إلى وزارة العدل تطلب فيه من نقابة المحامين رفع أسعار الوكالات، في حين رد نقيب المحامين فراس الفارس بأن هذا الأمر يعود إلى مؤتمر النقابة ولا علاقة لأي وزارة به!

والجدير بالذكر أن وزارة المالية لا تستفيد نهائياً من واردات الوكالات القضائية، وإنما يعود ريعها إلى صناديق النقابة، مثل صندوق التعاون والإسعاف وخزانة تقاعد المحامين.

مع العلم أن تكلفة الوكالات ارتفعت على مدار سنوات الأزمة، حيث وصلت تكلفتها اليوم لـ 40 ألف ليرة سورية في حدها الأدنى.

تكاليف مرهقة تكرر للفرز الطبقي الجائر! مع كل هذه الارتفاعات في الرسوم والنفقات القضائية والوكالات، هناك أتعاب المحامين التي لا يوجد معيار لتقديرها، بل تترك لكل محامي حسب خبرته وعلمه ومصاريف تنقله ومكتبه، ناهيك عن فرض ضرائب مرتفعة على المحامين وبشكل جزافي ومجحف، خاصة في وقت بات أغلبهم بلا عمل، إضافة إلى استبعادهم من الدعم الحكومي!

كل هذا رفع تكلفة التقاضي على المواطنين وأسقط مقولة مجانية التقاضي، وجعل اللجوء إلى القضاء للقادرين على تحمل النفقات والتكاليف المرتفعة، ولمن استطاع إليه سبيلاً فقط، تكريساً للفرز الطبقي الجائر والمجحف، بنتيجة تطبيق السياسات الليبرالية الظالمة بنموذجها الأكثر تشوهاً!

مشروع برنامج



فيما يلي، وبناء على قرار هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية، تضع قاسيون بين يدي الرفاق وبين يدي القراء والشعب السوري عموماً، مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية الذي سيقدم للمؤتمر الدوري الحادي عشر للحزب «الثاني بعد الترخيص».

وكان المشروع بصيغته الأولى قد نشر بتاريخ 2013/8/31، وفي هذه النسخة منه تم إدخال بعض التعديلات والإضافات بما يغطي الفترة الفاصلة بين الصيغة الأولى والصيغة الحالية. وستفرد «قاسيون» في أعدادها اللاحقة مساحةً لاستقبال آراء وملاحظات وإضافات الرفاق والأصدقاء على مشروع البرنامج، على ألا يتجاوز حجم المادة الواحدة 350-500 كلمة لتحقيق أوسع قدر ممكن من التفاعل وتكثيف الأفكار.

المقدمة:

وحزب الإرادة الشعبية هو تتويج واستكمال لعمل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، التي انطلقت في بدايات هذا القرن، مستندة إلى قناعة علمية بأسباب هزائم النصف الثاني من القرن العشرين، التي لم تكن إلا انسداد أفق تاريخي مؤقت في وجه الحركة الثورية العالمية، وانفتاح أفق مؤقت لأعدائها. ويستند الحزب في ذلك إلى يقين علمي بأن الأزمة الرأسمالية العظمى التي انفجرت عام 2008- وكانت قد تنبأت بها اللجنة الوطنية مطلع الألفية- ستغلق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية، وبالمقابل، فإنها ستفتح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية.

إن عمل حزب الإرادة الشعبية انطلاقاً من هذه القناعة العلمية العميقة، يعني بالضبط: العمل بعقلية الانتصار في عصر الانتصارات، انتصارات قطب الشعوب ضد النظام الرأسمالي العالمي؛ الانتصارات التي بدأت، وأكملها هي تلك التي لم تأت بعد.

أولاً: الرؤية

المركز الإمبريالي الأمريكي- الأوروبي من جهة، والقوى الصاعدة «البريكس» من جهة أخرى، وصولاً إلى توازن دولي جديد انتهت فيه أحادية القطبية الأمريكية، دون أن يعني ذلك أن الاستقطاب الجديد سيكون شبيهاً بذلك الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ولكنه استقطاب ثنائي مؤقت لن يطول العهد به حتى ينفraz باتجاه الثنائية الحقيقية على المستوى العالمي، بين قطب الشعوب من جهة والنظام الرأسمالي ككل من جهة أخرى، ذلك أن شعوب دول «البريكس» (مثالاً) وفي إطار نضالها الوطني للدفاع عن وحدة أراضيها ومصالحها الوطنية في وجه الإمبريالية المحكومة بتوسيع رقعة الحرب والاستغلال، إنما تتدار بالترجيح ضد الرأسمالية نفسها كنظام اقتصادي-اجتماعي، الأمر الذي ينسجم مع مصلحة شعوب العالم الثالث، التي يندمج نضالها الوطني ضد الغرب الإمبريالي وضد الصهيونية أكثر فأكثر مع نضالها الاقتصادي- الاجتماعي، ويدفع هذا الانسجام العميق في المصالح إلى تبلور قطب الشعوب في وجه القطب الرأسمالي، وذلك بغض النظر عن اللبوسات السياسية والدولية المختلفة التي ستكون شكلاً لهذه الثنائية الحقيقية؛ ثنائية «شعوب- رأسمالية».

4- إن ما يقال حول انتقال من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد القطبية، ليس سوى القشرة السطحية في توصيف التحول الجاري عالمياً، فالأمر أعقد وأعمق وأبعد مدى.

إن الانتقال الجاري حالياً، هو انتقال يكمل دورة تاريخية تمتد قرابة 400-500 سنة، ذلك أنه يغير جذرياً الطبيعة الجغرافية السياسية للتجارة وللعلاقات الدولية التي استند إليها الاستعمار الأوروبي وبعده الأمريكي. أي ينسف الاعتماد الحصري على طرق التجارة البحرية بوصفها طرق التجارة الأساسية عالمياً، والتي كانت دائماً بيد الأساطيل الغربية، والشواطئ المحيطة

يختصر في نهاية المطاف من يختصر معرفياً، ولذلك فقد كان لزاماً على حزب الإرادة الشعبية أن يعيد قراءة الحركة الثورية خلال القرن العشرين في ضوء النظرية الماركسية-اللينينية، وفي ضوء المعطيات التاريخية، لتكوين رؤيته الخاصة حول سير الصراع ومآلاته اللاحقة... رؤية مهمتها أن تكون صلة الوصل بين النظرية العامة وبين الواقع الملموس:

1- مرت الحركة الثورية العالمية بطور تقدم شغل النصف الأول من القرن العشرين، تلاه طور تراجع عام خلال النصف الثاني منه. وأدى هذا التراجع الذي بلغ ذروة انحداره في عام 1991 بانحيار الاتحاد السوفييتي إلى انغلاق الأفق التاريخي مؤقتاً أمام الحركة الثورية، وانفتاحه مؤقتاً أيضاً أمام قوى الإمبريالية العالمية.

2- ولكن النظام الرأسمالي العالمي المنتج بطبيعته لآزمات جديدة أكبر وأعمق من التي سبقتها دائماً، سرعان ما أوقعه والبشرية معه منذ مطلع الألفية الثالثة في أزمة عظمى قد تكون نهائية للنظام الرأسمالي العالمي الذي استند توسعه الأفقي، وانتقل إلى طور تتسارع فيه أفعاله التدميرية ضد الإنسان والطبيعة («وضمناً النشر المنظم للأمراض الفتاكة»)... الأزمة الراهنة تسد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية، وتفتحها بالمقابل أمام قوى العملية الثورية، واضعة الحضارة البشرية أمام مفترق طرق، فإما اشتراكية جديدة تستند إلى إيجابيات التجربة التي سبقتها وتتجاوز أخطاءها، وذلك في حال توافر العامل الذاتي لدى البشرية، أي القوى الثورية المنظمة والواعية، وإلا، في حال عدم توفرها بالشكل الكافي، فسيكون الطريق مفتوحاً أمام هجيرة شاملة بدأت تفعل فعلها في مساحات واسعة من العالم، وفي منطقتنا خصوصاً.

3- وفي بيت الرأسمالية الداخلي، عمقت الأزمة الرأسمالية العظمى الانقسام ضمن المعسكر الرأسمالي نفسه بين

غريباً، وفي العالم القديم خاصة. والجزء المكمل الضروري لهذه الحصرية هو التقسيم السياسي واختلاق مختلف أنواع النزاعات والصراعات البيئية في العالم القديم، وإدارتها بحيث يبقى البر معزولاً عن البر ومفتوحاً على البحر فحسب. منظومات بريكس وشنغهاي وأستانا هي أمثلة حية على كسر هذه الحصرية التجارية، وعلى بدء كسر الفوالق التاريخية التي استفاد منها الغرب، وخلق هو نفسه جزءاً مهماً منها. وهو انتقال ينسف بالتدريج علاقات التبادل اللامتكافئ على المستوى العالمي، أي ينسف الاستعمار الاقتصادي بآلياته المختلفة، بما في ذلك التبعية التكنولوجية ومقصر الأسعار والقروض وهجرة العقول. الأمر الذي من شأنه أن يسمح بإطلاق طاقات كامنة هائلة في كل «بلدان الأطراف».

وهو انتقال نحو نمط جديد من العلاقات الدولية، انتقال من الأحادية القطبية نغم، ولكن عبر ثنائية قطبية مؤقتة هي ما نعيشه الآن، وصوب اللاقطبية، حيث يكون التكافؤ بين الدول والشعوب هو الأساس الفعلي للعلاقات الدولية بأسرها.

إن عملية التراجع الأمريكي التي طالما بشر بها الثوريون، والتي نراها اليوم عياناً، ليست مجرد تراجع لقطب إمبريالي، بل هي تراجع وانحطاط لكل المنظومة الرأسمالية الإمبريالية، وهي فتح لباب التاريخ مجدداً أمام تجارب اشتراكية أكثر نضجاً، وأكثر قابلية للحياة وللاستمرار.

5- من حيث الشكل الملموس للانتقال نحو عالم جديد، ينبغي الانتباه إلى أن هذا الانتقال محكوم بكونه انتقالاً تراكمياً. والانتقال التراكمي لا يعني

بحال من الأحوال الانتقال التدريجي؛ بوضوح أكبر، فإن ما يجري هو عملية تراكم بالنقاط حين تصل عتبة كافية سيسقط الخصم، كأنما بالضربة القاضية، ولكن دون ضربة قاضية. هذا الانتقال محكوم بأن يجري بشكل شامل ومتزامن في مختلف الساحات؛ الاقتصادية والعسكرية والثقافية والأيدولوجية والتقنية... المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الجوانب الخاصة بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية والـخ؛ ذلك أن ترك أي ثغرة للمركز الإمبريالي يعني إطالة المعركة وتعميق الخسائر وفتح احتمالات الارتداد.

وعليه، فإذا كانت عملية التحرر من الاستعمار القديم قد بدأت بالتحقق فعلياً بعد اتضاح ميزان القوى الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عصرنا الراهن ربما ستنتم الأمور بطريق معاكس؛ فانهاء النظام العالمي القائم والانتقال نحو عالم جديد، يمر بالضرورة «بالنقاط»، أي عبر حسم جملة من الصراعات المحلية والإقليمية ضد المصلحة الأمريكية الصهيونية الغربية، ويتطلب حسمها بالتوازي وبالتزامن لتشكّل بمحصلتها مكافئاً للضربة القاضية.

كل الأزمات التي خلقت ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد اكتمال منظومة الاستعمار الحديث خاصة، وحتى الآن، لم يتم حل أي منها حتى اللحظة. هذه الأزمات مرشحة الآن ليس للحل فقط، بل وللحل بالتزامن وبالتوازي؛ يشمل ذلك القضية الفلسطينية، والملف السوري واليمني وملف سد النهضة، وملف التناقض السعودي الإيراني، وملفات الصراعات المتعددة في آسيا

حزب الإرادة الشعبية



AP Photo

الشعبي يرتبط بحالة الرضا أو عدمه سالفة الذكر، ويمر ضمن نوبات متعاقبة من الحركة والسكون. فحين تصل حالة عدم الرضا الاجتماعي إلى مستويات محدّدة، تدخل الجماهير حالة حركة فاعلة ونشطة تستمر عقوداً إلى أن تحقق التغييرات اللازمة لاستعادة حالة الرضا، ومن ثم تدخل في نوبة سكون تمتد هي الأخرى عقوداً ينهيها تجدّد عدم الرضا بدرجات عالية.

13- فإذا كان تاريخ القرن العشرين قد شهد في نصفه الأول نشاطاً سياسياً شعبياً فاعلاً ونشطاً وواسعاً، كان من نتيجته تثبيت الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية، ونموذج دول الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية، وإنجاز الشوط الأول من مهام حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، فإن النصف الثاني الذي سكن فيه الحراك الشعبي، والذي شهد في نهاياته سقوط كل هذه الإنجازات تقريباً، مهد الأرضية نحو النوبة الجديدة الصاعدة من الحراك الجماهيري الواسع، المستفيد من خبرة الانتصارات والهزائم السابقة، الأمر الذي يعني أنّ الحراك الجماهيري العالمي الذي انطلق مع بدايات القرن الحالي، وازداد تركيزاً وضخامة في بداية العقد الثاني منه، لن يكون حراكاً مؤقتاً أو عابراً، لكنه سيستمر لعقود أخرى، وسيصاعد تنظيمه بشكل مطّرد حتى يصل إلى أهدافه.

14- ويعني هذا الأمر أيضاً أنّ على الأحزاب الثورية الحقيقية التي تناضل لتوجيه الحركة الشعبية في الاتجاهات الأكثر عمقاً وجذرية، أن تنطلق في نضالها من أعلى منصة معرفية وصلت إليها تجربة الدور السابق من الحركة

النوع الذي رافق النموذج الليبرالي التقليدي قبل مائتي عام. بل كان من الضروري، على العكس من ذلك، تعميق سيادة الديكتاتوريات العسكرية القمعية القادرة على فرض توزيع ثروة جائر وقاتل على شعوب تلك الدول.

11- وفي منطقتنا، منطقة الشرق العظيم الممتدة من قزوين إلى المتوسط، كان ضرورياً أيضاً إيجاد عباءة أيديولوجية جديدة، فكان الإسلام السياسي «المعتدل» - الإخوان نموذجاً - المتلازم والمولد للطائفية السياسية كأداة لإدامة الاشتباك وإضعاف القوى وتفتيتها.

ويتقدم الإسلام السياسي «المعتدل» هذا بالتلازم مع أداة الاقتحام الخاصة به، أي الإسلام السياسي «المتطرف» - داعش نموذجاً - حيث تبين الوقائع أن وظيفة «المتطرف» هي فقط تمهيد الطريق لـ «المعتدل» والاشئان في المحصلة وجهان لعملة واحدة.

وضمن لوحة قوى الإسلام السياسي - المختلفة كلياً عن التيار الديني الشعبي الذي سيأتي ذكره لاحقاً - يظهر بشكل خاص تنظيم الإخوان المسلمين العالمي بوصفه فاشية جديدة، صنعها وعزّزها رأس المال المالي العالمي، ودفعها إلى الواجهة بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة لأداء المهمة نفسها التي حاولت لعبها نازية القرن العشرين.

12- يؤدي تفاقم الأزمة الرأسمالية في المركز واشتقاقاتها الليبرالية في الأطراف إلى قفزة نوعية في حالة عدم الرضا الاجتماعي، التي تقاس عملياً كمحصلة لثلاث إحداثيات هي الانعكاسات الاجتماعية لموقف السلطة الحاكمة «الوطني والاقتصادي - الاجتماعي، والديمقراطي».

ويشهد التاريخ الحديث على أنّ الحراك

تتضمن جملة من عمليات التحكم ذات البعد العالمي، تستخدم مختلف صنوف الأسلحة الإعلامية والنفسية، ومعها الأسلحة الحقيقية بما فيها البيولوجية، ضمن استهداف محدّد هو ضرب القوى المنتجة بشقيها المادي والبشري، والتي بات تطورها ضاغطة على أسلوب الإنتاج القائم، أي على الرأسمالية نفسها... تحقيق ذلك الاستهداف يتضمن آليات شديدة التنوع بينها العمل على تفتيت شتى الدول، وشتى المجتمعات حتى أصغر خلاياها، وخاصة الأسرة، وصولاً إلى تفتيت الإنسان نفسه، نفسياً واجتماعياً... وضماً تعميق الانقسامات الثانوية على أسس جنسية وعرقية وثقافية، بحيث تنعدم إمكانيات تجميع وتحشيد الناس على أسس واعية وبما يخدم مصالحهم... أي إضعاف إمكانيات العمل المنظم ضد الرأسمالية كتشكيكة اقتصادية اجتماعية.

9- بما يخص «العالم الثالث» أكثر من غيره، فإن الأزمة دفعت المركز الإمبريالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى تسريع إدخال حصان طروادة - الليبرالية المتوحشة إليه، لينفّس المركز أزمته عبرها، مستنداً في ذلك إلى حل مركّب جزؤه الداخلي هو الليبرالية، التي تدمر وتفسد الجزء المدني من جهاز الدولة، وترفع درجات التوتر الاجتماعي، واستكمالاً الخارجي هو العدوان العسكري بدرجاته المختلفة، والذي يسعى إلى تحطيم الجزء العسكري من جهاز الدولة.

10- ولتفعيل النموذج الليبرالي اقتصادياً في دول الأطراف، وهو نموذج تابع وضعيف الإنتاجية بالضرورة. كان لا بد من قطعة نهائية مع أية حريات سياسية أو ليبرالية سياسية من ذلك

وغيرها وغيرها...

6- الانتقال العالمي موضع الدرس، هو بالذات الشكل الجديد من «الأزمة العامة» للمنظومة الرأسمالية، والتي دفعت وتدفع دول المركز الإمبريالي إلى مزيد من العدوانية؛ فقد أصبح هذا المركز محكوماً بالحرب وتوسيع رقعتها بشكل مطّرد، وصولاً إلى إشعال مساحات واسعة من العالم، وبشكل خاص منطقة «قوس التوتر» بجملة من الحروب البينية الداخلية المستندة إلى الانقسامات الثانوية الطائفية والعرقية والقومية... إلخ، بعد أن أصبح دخول هذا المركز في الحروب العسكرية المباشرة أصعب فأصعب مع تعمق أزمته.

7- أوكرانيا في هذا الإطار، ليست صراعاً جانبياً أو ثانوياً، والنتائج المترتبة عليها ليست آنية أو مرحلية؛ فالواجهة الجارية هي نقطة انعطاف بدأت تظهر نتائجها، وستظهر مع الوقت بشكل أكبر على أربعة مستويات أساسية: أ- هيمنة الدولار عالمياً ستمضي نحو انحدار متسارع، ومعها ستندحر وتراجع أدوات التبادل اللامتكافئ. ب- ستجري إعادة تشكيل لمجمل المؤسسات الدولية التي نتجت بعد الحرب العالمية الثانية. ج- ستشمل التغييرات البدء بإنهاء حلف الناتو وصولاً إلى إنهائه بشكل كامل. د- سيعاد تشكيل كل المنظومات الإقليمية على مستوى العالم، بما يتناسب مع المحددات الأساسية للعالم الجديد.

8- في الإطار العالمي، وفي دول الأطراف ضمناً، تمّ ومنذ عقود وضع «النموالتوسية» موضع التنفيذ العملي، والتي تبلورت بشكل جديد في السنوات الماضية فيما بات يعرف بـ «إعادة الإقلاع الكبرى» أو «Great Reset»، والتي

إنّ ما يُقال حول
انتقال من عالم
أحادي القطبية
إلى عالم متعدّد
القطبية ليس
سوى القشرة
السطحية في
توصيف التحوّل
الجاري عالمياً

مشروع برنامج



ثانياً: الأزمة السورية

بيروقراطية، إلى برجوازية طفيلية، ومن ثمّ إلى رأس مال مالي مع الانتقال نحو الليبرلة المعلنة عام 2005، واستكمل تطوره خلال الأزمة نحو التعفن الكامل بأنّ تحول إلى رأس مال مالي إجرامي يعمل بمختلف الأنشطة الإجرامية، وعلى رأسها المخدرات.

● توازّت تطورات الفساد الداخلي في سورية، مع تحولات عالمية كبرى، كان بينها انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن ثمّ الهجوم الأمريكي الشامل على الشرق الأوسط خلال العقدين الأولين من هذا القرن، وهما العقدان اللذان بات واضحاً فيهما وفي وقت مبكر نسبياً الصعود الكبير القادم لكل من الصين وروسيا. في هذا الإطار فإنّ الغرب وعلى رأسه أمريكا، لم يوفر فرصة في العمل لتحويل الانفجار الموضوعي والحراك الشعبي الذي جرى في سورية نحو «ثورة ملوثة»، ونحو حرب أهلية.

● المتشددون ضمن النظام، ونظراؤهم ضمن المعارضة، والذين يشتركون في هواهم الغربي اقتصادياً وسياسياً، عملوا على تعميق الأزمة وإطالتها، ورفضوا الحوار، ورفضوا الحل السياسي طوال سنوات، ورغم قبولهم الشكلي به اليوم، فإنهم ما يزالون يعملون ضده بكل وسيلة ممكنة.

● خارج إطار الثنائية الوهمية «نظام-معارضة»، ناضلت قوى وطنية ديمقراطية معارضة، بينها حزب الإرادة الشعبية، من أجل الحوار والحل السياسي والتغيير الجذري منذ اللحظة الأولى، وبقيت متمسكة بمواقفها رغم المحاولات التي لم تتوقف لاحتوائها أو كسرها أو تليينها. وكان سمت هذه القوى هو مصلحة الناس لا المزاج المؤقت الثأري الذي لعب القمع والعنف والإعلام أدواراً مهمة في تأجيجه بشكل مستمر.

● خلال السنوات الاثنتي عشرة التي مرت، جرت تحولات كبرى ليس على الساحة الدولية فحسب، بل وأيضاً على الساحة الإقليمية. ولعلّ أبرزها هو تشكّل مجموعة أستانا التي تضمّ روسيا وتركيا وإيران، والتي استطاعت تحقيق وقف حقيقي لإطلاق النار، وانتقلت مؤخراً نحو الإمساك بزمام المبادرة في تنفيذ الحل السياسي عبر القرار 2254 الصادر نهاية عام 2015.

● كذلك، فإنّ تطوراً موازياً قد ظهر على

● لم تبدأ الأزمة السورية في 15 آذار 2011، بل انفجرت في ذلك التاريخ، بعد تراكم من المشكلات والازمات على المستويات الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية والثقافية، امتدت عقوداً طويلة.

● طوال أكثر من خمسة عقود مضت، وبعيداً عن التسميات الشكلية للنموذج الاقتصادي والسياسي المثبّع، فإنّ تغير طريقة توزيع الثروة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، كان ذا اتجاه عام ثابت، هو حيازة أصحاب الأرباح نسبياً أعظم فأعظم من الدخل الوطني، مقابل نسب أقل فأقل لأصحاب الأجور.

● وبالتوازي، في الجانب الوطني، فإنّ الكيان الصهيوني قد لعب دوره الوظيفي على أتمّ وجه خلال العقود الخمسة الماضية، وكان مصدر استنزاف أساسي للشعب السوري وقواه وثرواته، وجرى استخدام وجوده واحتلاله للجولان السوري، وتحت شعار أنّ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ليس لتخديم المعركة الوطنية معه، بل على العكس من ذلك للغطية على الفساد الكبير، وعلى تخفيض سقف الحريات السياسية، مرة وراء الأخرى.

● مع استمرار «صوت المعركة»، ومع التحولات الاقتصادية التي خفّضت حصّة أصحاب الأجور، فإنّ مستوى الحريات السياسية في البلاد، قد سلك الطريق نفسه؛ فكّما قلّت حصّة أصحاب الأجور من الثروة، كلما انخفض مستوى الحريات السياسية.

● وإنّ تبني ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» رسمياً عام 2005، سرّع بشكل كبير كل العمليات السلبية التي كانت تتراكم عبر عقود، رافعاً نسبة الفقر بشكل غير مسبوق في تاريخ سورية الحديث، وكذا نسبة البطالة، ومحدثاً ضرراً جسيماً في كل قطاعات الإنتاج الحقيقي في البلاد، لمصلحة قطاعات ريعية صبت أرباحها وما تزال في جيوب قلة ناهية متنفذة.

● من حيث الجوهر، فإنّ لبركة الاقتصاد لم تكن مجرد «عدوى غريبة» تمّ إغواء أو ترهيب المتنفذين لتبنيها عبر صندوق النقد والبنك الدوليين، بل كانت في الوقت نفسه «تطوراً طبيعياً» للفساد الداخلي، الذي انتقل عبر أكثر من خمسة عقود، من مجرد برجوازية

«يساري- قومي»، «يساري- إسلامي»، «قومي- إسلامي»... في حين يبقى الخندقان الحقيقيان هما خندق المظلهدين المستغلين في وجه مضطهديهم ومستغلّهم، خندق الشعوب في وجه الإمبريالية العالمية والصهيونية وحلفائها وممراتها نحو الداخل، من قوى فساد وليبرالية اقتصادية وإسلام سياسي بوجهيه «المعتدل» و «المتطرف».

18- إنّ خطوط الفرز بين المعسكرين الطبقيين الحقيقيين تمر داخل جهاز الدولة أيضاً، وبالتوازي مع مرورها في المجتمع، وخاصة في دول الأطراف حيث جهاز الدولة المتضخم. وتبرز مهمة تعميق الفرز الحقيقي داخل جهاز الدولة المتضخم كضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الدولة نفسها، ولتحقيق التغييرات الجذرية والمهمّات التاريخية والثورية المطلوبة.

إنّ عملية الفرز الحقيقي بين المستغلين والمستغلين في كل من المجتمع وجهاز الدولة والقوى السياسية المختلفة، هي ضرورة موضوعية يكملها العامل الذاتي المتمثل بتقديم القوى الثورية برامجهما السياسية المتكاملة «الوطنية والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية»، ونضالها الملموس من أجلها لتجميع جماهير المضطهدين حولها، وذلك لتسريع الفرز وتقليل تكاليفه، وأخذة نحو نهاياته المنطقية.

وعملية الفرز هذه، وفي الخصوصية السورية، باتت تمرّ حكماً عبر حل سياسي شامل قائم على التنفيذ الكامل للقرار الدولي 2254 الذي بات هو بذاته تعبيراً عن التوازن الدولي الجديد.

عملية الفرز هذه وعبر الحل السياسي، هي الطريق الوحيد لإنجاز الاستحقاقات التاريخية المطلوبة، والمتمثلة في الحالة السورية بإنهاء الكارثة وباستعادة وحدة البلاد ووحدة شعبها واستقلالها وسيادة شعبها عليها، وصولاً إلى الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، ثورة تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي-الديمقراطي مع المهام الاجتماعية الطبقية العميقة.

ثورة كهذه هي استكمال لمهام حركة التحرر الوطني، وما يعني منطقتنا بشكل أساسي ضمن هذا السياق، هو تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها الجولان وفلسطين التاريخية، وحل القضية الكردية على أساس تحقيق كامل الحقوق الثقافية والمدنية للسوريين الأكراد.

19- في دول الإمبريالية، تظهر المهمة بشكل تحقيق الثورة الاشتراكية الجديدة، الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين المستندة إلى كل إيجابيات التجارب السابقة والواعية لجميع أخطائها.

وإذ يبدو على سطح الأمور اليوم، أنّ الانتقال الدولي الجاري هو من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، فإنّ التحول أكثر عمقاً من ذلك بما لا يقاس؛ فهو تحول جيوسياسي يحمل ضمنه انتقالاً لمركز ثقل التأثير العالمي من الغرب نحو الشرق، وبعبر عن انتهاء حقبة تاريخية امتدت لما يزيد عن أربعة قرون، كان الغرب المسيطر الأساسي فيها، مستنداً إلى التجارة البحرية وإلى النهب الاستعماري بطوريه «المباشر العسكري»، ثم غير المباشر الاقتصادي عبر منظومة دولار-تبادل لا متكافئ».

إنّ عملية ضرب التبادل اللامتكافئ الجارية الآن على قدم وساق، وكذا ضرب موقع الدولار كعملة عالمية وحيدة ومسيطر، وصولاً لإنتاج عملة جديدة تستمد قيمتها من الإنتاج الحقيقي وتضمن حقوق الجميع، لا تعني مجرد نهاية لنظام مالي عالمي وولادة نظام مالي جديد، بل تعني ولادة نظام سياسي دولي جديد، وكذا أنظمة إقليمية ومحلية جديدة...

الشعبية والثورية العالمية، أي من تلك المنصة التي وقف عليها الثوريون مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما يفتح الحراك الشعبي الباب واسعاً أمام إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية باعتبارها وحدة لمصالح الشعوب العربية في وجه الإمبريالية والصهيونية العالمية عموماً، وفي وجه الكيان الصهيوني خصوصاً. ويطور هذه الفكرة نحو اتحاد شعوب الشرق العظيم الممتد من قزوين إلى المتوسط، باعتبار سقوط هذه المنطقة وتفتيتها هو الطريقة الوحيدة ليس لنجاة أمريكا من أزمتها فقط، وإنما لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي بأكمله.

15- من جهة أخرى، فإنّ عودة الجماهير إلى ساحة الفعل السياسي، وإن كانت هذه العودة متدرجة ومتصاعدة في تنظيمها، إلا أنها وبمجرد بدايتها فإنها ستعني إعلان موت الفضاء السياسي القديم المتشكّل في خمسينيات وأربعينيات القرن الماضي، وستعني بداية ولادة الفضاء السياسي الجديد الذي سينتوّن فعلياً في رحم عملية التغيير الثوري، والذي سيضمّ الجديد إلى جانب من يستطيع التكيف من القديم.

وحين يخطر الناس في تشكيل الفضاء السياسي الجديد، فإنّ الواجهات الأيديولوجية لن تشكل عائقاً لحركتهم، لأنّ الصراع انطلاقاً من تلك الواجهات ينتمي لمرحلة تجاوزتها الحياة. وسيكون العامل الحاسم في استقطاب الناس، وفي تحالفاتهم المختلفة، وورقة عباد الشمس الكاشفة بالنسبة لهم، هي البرامج السياسية للقوى المختلفة، بإحداثيات تلك البرامج الاقتصادية- الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، فالناس لن تستقطب- إلا مؤقتاً- وفق شعارات تلك القوى وعناوينها الأيديولوجية، وستميز بتجربتها بين يسار فعلي ويسار اسمي، وبين يمين فعلي ويمين اسمي، وفقاً للثلاثية «الوطنية، الاقتصادية- الاجتماعية، الديمقراطية» ذاتها.

16- رداً على ذلك، عملت وستعمل قوى الثورة المضادة- التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم- على حماية نفسها من الفيضان الجماهيري الذي يهددها بالغناء عن طريق قسمه عمودياً وحرفه عن الصراع الحقيقي باتجاه أشكال ثانوية من الصراع تفقده طاقته وتدميه. فإلى جانب قمع وممارسة العنف الشديد تجاهه، تعمل قوى الثورة المضادة الداخلية والعالمية على خلق مجموعة من الثنائيات الوهمية التي يصفّ الفقراء وفقاً لها في صفوف متقابلة، يحصد بعضهم أرواح بعض. ولتحقق ذلك فإنها تحفر خنادق وهمية تحشر الجماهير ضمنها، ليس أقلها خطر الخنادق الطائفية، فإلى جانب هذه توجد الخنادق الوهمية لثنائيات وهمية وصراعات وهمية من نمط «علماني- متدين»، أو «الليبرالي- إسلامي»، أو «معارض- موالي»، أو «نظام- معارضة»...

والخ.

17- وفي سعي الرأسمالية لإخفاء الصراع الحقيقي بينها وبين شعوب العالم، وتغطيته ضمن منطق الثنائيات الوهمية بجملة من الصراعات الوهمية الثانوية، عملت بشكل خاص ضمن منطقة الشرق العظيم- طوال القرن العشرين وحتى اليوم- على ضرب التيارات الشعبية الثلاثة الأساسية في هذه المنطقة بعضها ببعض، وهي التيارات اليساري والقومي والديني، وهي جميعها- كتيارات شعبية- معادية بعمق للإمبريالية الأمريكية وللصهيونية العالمية، ولكن تمثيلاتها السياسية لم تكن كذلك دائماً، الأمر الذي أوجد ثغرة سمحت للإمبريالية بالدخول وتصوير التمايز بين هذه التيارات الشعبية على أنّه تناقض غير قابل للحل، وسمح لها بتقديم مزيد من الثنائيات الوهمية من نمط

حزب الإرادة الشعبية



والمضي قدماً في خيار المقاومة الشعبية يتطلب تعزيز التحالفات الإقليمية وتطويرها، وإعادة النظر المستمرة فيها وفقاً لمتطلبات المقاومة نفسها، بما في ذلك ضرورة اتخاذ مواقف واضحة ليس من الكيان فحسب، بل ومن المطيعين معه ومن مشاريعهم بما في ذلك في سورية نفسها.

بالتوازي مع ذلك، فإن الأزمة الأخيرة وضعت الهوية الوطنية السورية على مفترق طرق إجباري، فإما العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، أو تعميق الانتماء الوطني وتفعيله على حساب جميع الانتماءات الثانوية، الأمر الذي يتطلب موقفاً اقتصادياً - اجتماعياً وديمقراطياً متحيزاً بشكل كامل للطبقات المفقرة والمضطهدة، موقفاً يحول الدولة السورية من دولة راعية لمصالح «رجال الأعمال» كما كان حالها في العقد الأول من هذا القرن، إلى دولة للمنتجين الحقيقيين.

وضمن معادلة استعادة وحدة البلاد ووحدة شعبها، فإن وجود مؤسسة عسكرية وطنية وموحدة يحتل موقعاً مهماً بوصفها ضامناً أساسياً من ضمانات الوحدة الوطنية، الأمر الذي يتطلب إصلاحاً عميقاً يرص صفوف المؤسسة العسكرية بشكل مستمر، ويمنع أي جهة كانت من تفتيتها أو إضعافها.

كما أن التراجع العام للعدو الإمبريالي سينعكس تغيرات جيوسياسية كبرى في منطقة الشرق العظيم، تفتح الباب واسعاً أمام إعادة النظر بسايكس بيكو على أساس اتحاد شعوب الشرق العظيم، وحل القضايا المحقة العالقة بالقضية الكردية ضمن هذا المنطق.

الأمر الذي يعني أن إسقاط الخطاب التفتيتي وخطاب الفوالق أصبح مهمة أساسية لحفظ وحدة سورية أرضاً وشعباً، وفتح الباب أمام شعبها لتفعيل تعاون خلاق مع شعوب المنطقة في إطار المصلحة الجامعة لهذه الشعوب.

إن أزمة اللجوء السوري، هي جزء أساسي من مجمل الأزمة السورية، وإن العمل على عودة أكبر قسم ممكن من اللاجئين السوريين

الثلث دون أي شكل من أشكال المواربة. ويحمل الموقف المتكامل أهمية إضافية في عصر الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة باعتبارها المهمة الواجب تحقيقها في بلدان العالم الثالث وفي بلدنا سورية، باعتبارها ثورة تندمج فيها المهام السياسية الديمقراطية الوطنية العامة، مع المهام الاقتصادية - الاجتماعية اندماجاً عميقاً.

أ. الجانب الوطني

إن التراجع الحاد المستمر للقطب الإمبريالي العالمي يعني ضمناً تراجعاً موازياً للعدو الصهيوني وأقولاً محتملاً له، ويعني بالضرورة وضع مسألة استمرار وجود الكيان الصهيوني على بساط البحث الجدي.

وفي هذا الإطار، فإن مشاريع «اتفاقيات أبراهام» و«الناتو العربي» وما شاكلها، ليست أكثر من محاولات بانسة لحماية الكيان الصهيوني من التراجع العام للمركز الإمبريالي الغربي. وقد أثبت الواقع أن هذه المشاريع محكومة بالفشل الكامل، وذلك بعد سنوات قليلة من إطلاقها، خاصة وأن المقاومة الفلسطينية العظيمة قد قطعت أشواطاً كبرى إلى الأمام في تنظيم صفوفها، متحولة إلى مقاومة شاملة في كل بقاع فلسطين، وشاملة بكل الوسائل والأدوات، بحيث بات الكيان يعيش كابوساً مستمراً لا خلاص منه.

ولما كان منطق التاريخ يقول بأن على الشعوب أن تلاحق عدوها المتراجع بالضربات حتى تجهز عليه، فإن انتقال سورية من حالة الممانعة إلى المقاومة، وصولاً إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة، وإلى جانب كونه ضرورة وطنية طوال الوقت، فإنه اليوم إمكانية واقعية.

وبما أن تاريخ الصراع مع الكيان الغاصب أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الألعاب السياسية والدبلوماسية ليست إلا «طبخة بحص» لا تنتج شيئاً، فإن خيار المقاومة الشعبية الشاملة والمسلسة كأساس تحول إلى خيار وحيد.

الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه.

● الخروج الكامل من الأزمة الراهنة لن يتم عبر الحل السياسي فحسب؛ فهذا الحل هو مجرد مدخل لإيقاف عملية الانهيار، والبداية بحل الأزمات المتراكمة، وهو الأمر الذي يحتاج برامج واضحة في كل المجالات الأساسية، الوطنية والديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية...

المستوى العربي، حيث بدأت ملامح الاستقلالية عن التبعية للغرب، وللامريكان خاصة، بالظهور عبر سلوك عدد من الدول العربية الأساسية، وخاصة السعودية. وبات من الممكن ومن الضروري العمل لتحقيق تنسيق عال بين أستانا والمجموعة العربية بقيادة السعودية، للوصول إلى تنفيذ شامل للحل السياسي في سورية على أساس القرار 2254، وانطلاقاً بالدرجة الأولى من حق



ثالثاً: المرحلة ومهامنا

الاستعماري، الذي لا يسمح ضمن أي درجة من العلاقة معه باقتصادات قوية ومستقلة. واقتصاد قوي ومنحاز للشعب يحتاج إلى رقابة شعبية عالية على جهاز الدولة، تضمنها حريات سياسية شعبية واسعة.

وبالمثل أيضاً، فإن الحريات السياسية تفقد أية قيمة لها حين يكون البلد تابعاً بموقفه السياسي أو الاقتصادي، بل يغدو قمعاً ضرورة لتثبيت التبعية.

وعلى أساس هذا الترابط العميق، فإن تقديم برنامج سياسي صادق ومتكامل بين يدي الشعب السوري، لا يمر دون إيضاح هذه القوة السياسية أو تلك موقفها من القضايا

إن الترابط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث: «الوطنية، والاقتصادية - الاجتماعية، والديمقراطية»، هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره.

فلا يمكن بناء موقف وطني مقاوم في ظل اقتصاد ينحاز لرؤوس الأموال على حساب الشعب الذي يشكل جسد المقاومة وروحها. كما لا يمكن بناؤه في ظل ديمقراطية شكلية تراعي مصالح الفاسدين الكبار، وتقمع كل من يعلو صوته عليهم.

وبالمثل، فإن اقتصاداً منحازاً للشعب، يتلزم بالضرورة مع موقف وطني معاد للغرب

يتم تعميق الانقسامات الثانوية على أسس جنسية وعرقية وثقافية بحيث تتعدم إمكانيات تجميع وتحشيد الناس على أسس واعية

مشروع برنامج



70%، بالإضافة إلى احتكاك واسع للدولة لمواد البناء.

● ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء والمياه لأصحاب الدخل المحدود بتصفير تكاليف الشرائح الدنيا للاستهلاك، وتحميل تكاليفها لأصحاب الاستهلاك الأعلى.

● تفعيل استخدام الطاقات المتجددة المناسبة للمناخ الاستثماري السوري على قاعدة استيراد المعرفة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة، الأمر الذي تحقّقه العديد من تطبيقات الطاقات المتجددة ذات الحجم الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

ج. الجانب الديمقراطي

● نظام رئاسي - برلماني، تنوّع فيه الصلاحيات التنفيذية، بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى، والتي يعطى البرلمان حق الإشراف الفعلي عليها من خلال إعطائه صلاحية منحها الثقة وحجبها عنها جزئياً أو كلياً.

● تكريس فصل حقيقي بين السلطات، وتجاوز المادة الثالثة في الدستور الحالي التي تنتقص من مواطنة السوريين والتساوي بينهم، وتطوير المادة التاسعة التي ترى في التنوع السوري غنى، نحو تثبيت الحقوق الثقافية كاملة لجميع قوميات الشعب السوري بما فيها الكرد السوريون.

● صيغة جديدة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، تجعل منهما أدوات في تمكين الشعب من السلطة، بحيث يمارس السوريون سلطاتهم ابتداءً من مناطق سكنهم، ووصولاً إلى اختيار السلطات المركزية.

● قانون الانتخابات البرلمانية نسبي وسورية دائرة واحدة يسمح بالتنافس على أساس البرامج السياسية الشاملة، ما يسمح بتعزيز الحركة السياسية، وتكريس الهوية الوطنية الجامعة.

● اعتماد النسبية في جميع أشكال الانتخابات المحلية.

● بالتوازي، يتم إنشاء غرفة ثانية ضمن البرلمان، يتم إنجاحها عبر الانتخاب من المناطق، وتكون امتداداً مركزياً للسلطات الشعبية اللامركزية في المناطق.

● ضمان استقلال القضاء عن السلطات التنفيذية والتشريعية، واستقلاله خصوصاً عن

حقيقية تجري مراقبتها وتعديل الأجور على أساسها بشكل دوري لا يزيد دورّه عن ثلاثة أشهر، بحيث يبدأ سلّم الأجور عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة، الذي يحدّد سعر سلة الاستهلاك، وتمويل الزيادات من مصادر حقيقية غير تضخّمية.

إنّ برنامج رفع عائدية الاقتصاد السوري، يتضمن:

● تصنيع المواد الخام إلى الحد الأقصى الممكن محلياً، ومنع تصديرها بشكلها الخام نهائياً.

● مشاريع عملاقة تتولّى تمويلها وإدارتها الدولة.

● تفعيل الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري، وتركيز البحث العلمي عن ميزات مطلقة جديدة لما لها من ريعية عالية جداً.

● حماية البيئة والتعامل معها بوصفها المصدر الأساسي لكل الميزات المطلقة.

● بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي في البداية السورية.

● تنظيم مجمّعات زراعية - صناعية في كلّ مناطق البلاد، بحيث تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها.

● دعم القطاع الزراعي من حيث القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.

● تفعيل معالجة مياه الصرف الصحي عبر عدد كبير من المعالجات الصغيرة، وتعميم سياسات ريّ متطورة مدعومة من الدولة، وصولاً إلى تحقيق الأمن المائي.

● استناداً لذلك كله، وضع خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج حصراً للمشاركة فيها.

إنّ نموذجاً اقتصادياً عميقاً في عدالته وعالياً في نموه سيسمح بحل كلّ المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:

● نحو تأمين التعليم بكل مراحل له لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني.

● نحو تأمين الضمان الصحي المجاني.

● إعادة الإعمار السكني وتوسيعه باتجاه حلّ مشكلة السكن القيمة والمستجدة، من خلال تصغير سعر الأرض، وإخراج العقارات التي تُنشأ الدولة من سوق البضائع عبر منع الاتجار بها أو تأجيرها نهائياً. الأمر الذي سيخفّض من سعر العقارات بنسبة تصل إلى

نموذج جديد شعاره الأول هو: «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي» أي أنّ أيّ نمو لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جذية للثروة الوطنية لمصلحة القوى المنتجة بالتّحديد. حيث تتوزّع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل 80% لأصحاب الأرباح الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، و20% لأصحاب الأجور الذين يشكلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح خطوة أولى بحدود «50% 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دور قويّ ذكي ومرن للدولة، مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية.

إنّ الملامح العامة للنموذج الاقتصادي الجديد والتي يجب استكمال تفاصيلها هي:

● التوجّه شرقاً، بمعنى تعديل العلاقات الاقتصادية مع الغرب الاستعماري تعديلاً جذرياً، لمصلحة علاقات اقتصادية تصون الموقف السياسي السوري، وتسمح للاقتصاد السوري بتطوير الإنتاج الحقيقي.

● حلّ مشكلات الفقر والبطالة القديمة والمستجدة، إضافة إلى عملية إعادة الإعمار، يتطلب تحقيق أرقام نمو لا تقلّ عن 10% سنوياً. ولتحقيق رقم نمو بهذا الحجم يجب رفع مستوى التراكم السنوي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى حدود 30% من الدخل الوطني، ومستوى العائدية إلى 33% كحدّ أدنى.

● أمّا تمويل عملية إعادة الإعمار فيجب أن يتجه نحو مصدرين أساسيين هما: مطالبة الدول التي لعبت أدواراً في تعميق الأزمة السورية بالتعويضات من جهة، ووضع اليد على الثروات المنهوبة من الفساد الكبير من جهة ثانية، ويأتي بعد ذلك الاقتراض من الخارج في حال الضرورة القصوى، وضمن معايير السيادة الوطنية.

● وضع يد الدولة على شركات القطاع الخاص ذات الربعية العالية، وبشكل خاص شركات الاتصال الخليوي، وطرّد الاستثمارات الخاصة من القطاعات السيادية كالمرافق، ووضع يد الدولة على شركات النفط والغاز وكلّ الثروات الباطنية، إنتاجاً ونقلًا وتوزيعاً. لتتشكّل مداخلها دعماً أساسياً في عملية إعادة الإعمار والاستثمار اللاحق.

● ربط الأجور بالأسعار باعتماد سلة استهلاك

إلى بلادهم، وخاصة الكفاءات منهم، ينبغي أن يحوز اهتماماً وإصراراً مستمرين.

وأزمة اللجوء السوري بشكلها الأعم لم تبدأ عام 2011 بل قبل ذلك بعقود، وهي بهذا المعنى جزء من الهجرة العالمية من الجنوب نحو الشمال، والتي تعززت مع الأزمة

بجوانبها الأمنية العسكرية والاقتصادية. ما يعني أنّ عودة اللاجئين تتطلب ليس فقط أن يأمّن اللاجئ على حياته من الحرب، أو القمع السياسي من أيّ جهة كانت، بل وأيضاً أنّ يجد أمناً اقتصادياً - اجتماعياً، وفرصاً حقيقية لتكوين حياة كريمة. وهذا لا يمكن حله فقط عبر الحل السياسي وعبر تطبيق القرار 2254، بل ويحتاج حلاً سياسياً يفتح باب التغيير الجذري الشامل لبنية الدولة، بما

يصبّ بمصلحة عموم السوريين وضد مصالح النابيين والفاستدين الكبار. وكذلك يتطلب نمطاً جديداً من العلاقات الدولية لسورية، يقوم على أساس التبادل المتكافئ وليس على أساس النهب الغربي للبلاد ومواردها. وبكلمة، فإنّ عودة اللاجئين تمرّ بالضرورة عبر عملية إعادة بناء شاملة اقتصادية - اجتماعية وسياسية وثقافية بالتعاون مع قوى العالم الصاعد، وبالضد من مصالح الغرب والصهيانية على وجه الخصوص.

ب. الجانب الاقتصادي - الاجتماعي

جرّبت سورية خلال العقود الماضية نموذجين اقتصاديين، الأول: سمي خطأ بالتحويل الاشتراكي، وكان فعلياً رأسمالية دولة تدخّلية قوية، واعتمد إلى جانب الإنتاج الحقيقي على الربيع السياسي. مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مساعدات دول النفط، بدأ التحول نحو الليبرالية الاقتصادية يقوده وهم البحث عن الاستثمارات الخارجية، وتضمن عمليات واسعة من «إعادة الهيكلة» أوصلت الاقتصاد السوري إلى درجات عالية من تدني الإنتاج، وأوصلت البلاد إلى معدلات فقر وبطالة لم تصل إليها تاريخياً، ومهدّت الأرضية للملائمة للأحداث التي تلت آذار 2011.

وبرزت الحاجة الملحة لصياغة نموذج اقتصادي بديل يقطع نهائياً مع الليبرالية الاقتصادية سيئة الصيت، ويستفيد من إيجابيات وأخطاء المرحلة المسماة «التحويل الاشتراكي».

خندق المضطهدين

المستغلين في

وجه مضطهدهم

ومستغلهم خندق

الشعوب في وجه

الإمبريالية العالمية

والصهيونية

وحلفائها وممراتها

نحو الداخل

حزب الإرادة الشعبية



رابعاً: الحزب

نضالاتها الذي يقدّم لها المثل والنموذج في التضحية ونكران الذات والشجاعة وتقديم مصالح المجتمع على كل المصالح الأخرى. إنّ المركزية الديمقراطية في الظروف الملموسة لنشاط الحزب في البلاد تعني:

- وجود مركز واحد يقود الحزب على نطاق البلاد.
- التزام الأقلية بقرارات الأكثرية.
- التزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات الأعلى.
- ديموقراطية انتخاب القيادات على مختلف المستويات.
- إنّ أشكال تنظيم الحزب لصفوفه وهيئاته مرنة، وتخضع للظروف الملموسة، ويحددها النظام الداخلي، وهدفها تأمين أعلى فاعلية للحزب في المجتمع.
- إنّ الحزب سيظلّ يسعى كي يكون الوريث الحقيقي والشرعي لكل نضالات الثوريين والشيوخيين في سورية خلال القرن العشرين، وهو استمرار لهذه النضالات التي قام بها عشرات الآلاف من المناضلين.
- إنّ حزب الإرادة الشعبية سيستند إلى كل الإرث النضالي في تاريخ الشعب السوري مطوراً إياه للوصول إلى حزب مبدئي ومرن، قوي وذكي محافظ على المبادئ وقادر على إبداع الحلول.

حزب الإرادة الشعبية يسعى إلى التحول إلى الطليعة الواعية المنظمة للطبقة العاملة وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم في سورية. وهو كحزب يعمل على لعب دوره الوظيفي- التاريخي، هذا الدور الذي يعني تأكيد قدرته على التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية- الاجتماعية الجارية في البلاد وتوجيهها لمصلحة تلبية مصالح الجماهير الشعبية. ويبنى الحزب نشاطه على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية، التي تعني أوسع ديموقراطية حين نقاش القرار قبل اتخاذه، وأعلى مركزية بعد اتخاذ القرار من أجل تنفيذه.

إنّ المركزية والديموقراطية هما وجهان لعملية واحدة مترابطة ديككتيكياً، وهذان الوجهان لا ينفيان بعضهما، بل يتطلبان بعضهما بعضاً، إنّ توسيع الديموقراطية الحزبية داخلياً هو الذي يعطي المركز القدرة على القيادة بأعلى مستوياتها انضباطاً ومركزية.

إنّ الحزب هو أداة تنفيذ البرنامج السياسي، وهو ليس هدفاً بحد ذاته. مما يتطلب الحرص عليه وبناءه والحفاظ عليه وتطويره الدائم كي يستطيع أن يقوم بالدور المنوط به.

وهو إنّ كان مدعواً ليكون طليعة للجماهير الشعبية فهو ليس بديلاً عنها، فهو منظم

الفشل في تحقيق التغيير العادل الذي تتشده. إنّ من أخطر ما تعمل عليه الأجنحة النيو ليبرالية للنخب العالمية، هو الهجوم الشرس على كل أشكال التضامن الاجتماعي بما فيها العائلة. إنّ الحرمان القسري لعموم الفقير والمضطهدين من العائلة، والعمل على تعزيز مفاهيم «الفردانية» و«الأنواع الجندرية»، كل ذلك يؤدي إلى تفكيك وتشطية المجتمعات، وبالتالي إنهاء سبل توحدها وعملها المنظم ضدّ مضطهديها.

ويبرز في هذا الإطار اتجاهان متطرفان في التعامل مع قضية المرأة؛ أحدهما يتبنى الأجنحة النيو ليبرالية، بينما الآخر، وفي إطار ردّ الفعل- غير الواعي غالباً- يلجأ في إطار الدفاع عن النفس إلى أشكال متطرفة من المحافظة والتقييد. إنّ الاتجاه الإنساني والثوري في التعامل مع قضية المرأة هو اتجاه يسعى لمنع تفتيت العائلة، والاستفادة منها بوصفها أداة من أدوات تماسك المجتمع في ظلّ عمليات التدمير الشامل. ولكن في الوقت نفسه، فهو اتجاه لا يقدر على شكل العائلة القائم ويغض عينيه عن مشكلات هذا الشكل، وعلى الخصوص منها المظالمات المحقة التي ما تزال قائمة للمرأة وللأطفال على حدّ سواء.

في الخصوصية السورية، فإنّ أبرز النقاط التي ينبغي تحقيقها على وجه السرعة في قضية المرأة هي ما يلي:

1. تزداد في سورية نتيجة لسنوات طويلة من الأزمة، وتجريف البلاد من سكانها الحاجة الماسة لكل الخبرات للانخراط في إعادة بناء البلاد. إنّ الأخلاقيات الإجرامية تجاه المرأة في مكان العمل، التي راكمتها سنوات الأزمة في ظل غياب القانون خاصة في القطاع الخاص، وانتشار اقتصاد الظل، جعلت استغلال المرأة يتضاعف ليشمل ليس فقط استغلال قوة عملها. بل امتهان كرامتها بوصفها أنثى، تاركة أمامها خيار الاستسلام للأمر الواقع، وما يحمله ذلك من آلام نفسية وظلم إنساني، أو العزوف عن العمل وما يحمله ذلك من خسارة مجتمعية. وعليه فإنّ تطوير قوانين عمل تحمي المرأة هو ضرورة ديموقراطية ووطنية واقتصادية بامتياز.
2. كذلك، ولئن كانت هجرة العقول مشكلة مرتبطة بالاستعمار الحديث تطالّ كلا الجنسين، إلا أنّ أسباباً مضاعفة مضافة إلى كل أسباب هجرة الشباب السوري، تزيد قوى النذب للقوى العاملة النسوية في سورية، وتشمل عدم ضمان بيئة عمل صحية خالية من التحرش والتعامل بدونية مع النساء. وفي هذا السياق لا بدّ من قوانين تنصف المرأة العاملة في قضايا التحرش في العمل وتحميها من التسريح، وآليات عمل تتيح تطورها الوظيفي بشكل عادل.
3. إعادة النظر في كامل المنظومة القانونية، بما في ذلك الدستور وقانون الأحوال الشخصية، بما يؤمّن مساواة كاملة بين المرأة والرجل. وإعطاء المرأة السورية الحق في منح الجنسية لأطفالها، ولا سيما بعد موجات الهجرة واللجوء التي رافقت الأزمة السورية.
4. تربية الأطفال وتنشئتهم وتعليمهم هي مسؤولية مشتركة لكل من الرجل والمرأة والمجتمع ممثلاً بجهات الدولة، ما يعني أنّ توفير دور رعاية وحضانة الأطفال المجانية، والتعليم المجاني بكل مراحلها، هو مسؤولية المجتمع- الدولة، وهو حقّ ينبغي تثبيته دستورياً وواقعياً.
5. كما كان تأمين الكهرباء نقطة مفصلية في تطور القوى المنتجة، أصبح تأمين الكهرباء والإنترنت بأسعار مقبولة نقطة مفصلية على الدولة تبنيتها لتطور القوى المنتجة. وفي قضية المرأة، يوسع ذلك إمكانية التعليم والتثقيف الذاتي والعمل عبر الإنترنت أيضاً للنساء في الأرياف البعيدة.

تكريس الهوية الوطنية الجامعة وثقافة المقاومة عبر السياسات التعليمية كجزء من سياسات ثقافية شاملة

وزارة العدل.

- ضمان حرية العمل السياسي والنقابي والعمالي بما فيه من حقّ تظاهر وإضراب بأوسع أشكاله، وفتح قنوات التأثير الجماهيري على جهاز الدولة ووضعه تحت الرقابة الشعبية الدائمة.
- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وفقاً لتحديد وظيفي ودور وطني وصلاحيات واضحة، وإخضاعها للمساءلة القانونية والقضائية، وإعطاء الحكومة حقّ مراقبتها ومحاسبتها عبر القضاء المستقلّ.
- ضمان حقوق التفكير والتعبير وإيقاف كل أشكال القمع والاعتقال التعسفي، وتحديد شروط فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية بثلاث حالات فقط: «الكوارث الطبيعية، حالة الحرب، الحرب على الفساد الكبير».
- قانون إعلام يضمن حرية تعبير التيارات الوطنية المختلفة عن نفسها، ويضمن تعبير المجتمع عن نفسه بأعلى مصداقية.
- التخلص نهائياً من قانون الأحوال الشخصية العائد إلى مرحلة الاحتلال العثماني، وصياغة قانون جديد يضمن مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة، بما فيه حق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها.

د. الجانب الثقافي

- إنّ نقطة الانطلاق الأساسية في عملية بناء مشروع ثقافي وطني هي كسر ثنائية «التكفير- الليبرالية» الوهمية التي ضاعت داخلها «نخب» مرحلة التراجع.
- أمّا الخروج من التكفير فيعني إحياء التراث الشعبي الحقيقي لسورية كجزء من منطقة غنية تاريخياً وحضارياً، هي منطقة الشرق العظيم بتنوعها الغزير والفني وإبرائها المشاعي العميق.
- والخروج من الليبرالية، يعني نفي نظريات الحداثة المستوردة، وكسر النماذج والأنماط المستوردة لمصلحة معايير نظرية محلية ولمصلحة الرموز الوطنية والتاريخية.
- تكريس الهوية الوطنية الجامعة وثقافة المقاومة عبر السياسات التعليمية كجزء من سياسات ثقافية شاملة.
- رعاية ثقافة الطفل من خلال ضرورة وجود إنتاج ثقافي خاص للطفل السوري «مسرح عرائس- مجلات- قناة متخصصة».
- إعادة الاعتبار للرموز الوطنية، ورموز المقاومة ضمن الوعي الاجتماعي، وخاصة عند الأطفال وفي العملية التربوية.
- تدعيم دور الثقافة في تخطي الأزمة ونتائج الكارثة وخاصة النفسية والاجتماعية منها.
- توثيق الكتاب السوري ونشره إلكترونياً وإعادة أرشفة المكتبات الوطنية إلكترونياً ونشر أرسيفها للعموم.
- التعامل مع التراث بفروعه المختلفة كميرزة مطلقة، باعتباره تراثاً سورياً وحمانيته واستثماره على هذا الأساس.
- توثيق كل ما يتعلق بالتراث فيلمياً «صوت وصورة» لحمايته باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وإنشاء مكتبة وثائقية لهذا الغرض، بالإضافة إلى مواقع الكترونية ومنتديات إلكترونية خاصة لنشره.

هـ. قضية المرأة

يناضل حزب الإرادة الشعبية من أجل تحرر النساء العاملات بسواعدهن وأدمغتهن، ويرى قضية المرأة قضية طبقية بامتياز، تناضل من أجلها الرفيقات والرفاق جنباً إلى جنب.

إنّ عمل كثير من المنظمات النسوية البرجوازية في سورية على تفسير الظلم الواقع على المرأة بعيداً عن ارتباطه بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية التابعة ببنائها التحتي والفوقي، هي محاولة للتعمية عن العدو الطبقي الواضح. كما أنّ عزل قضية المرأة عن غيرها من القضايا لا يؤدي فقط إلى إضعافها، بل إلى الفشل في تفسيرها، وبالتالي



حول اقتراء أمريكي- غربي



غالباً ما يروج السياسيون ووسائل الإعلام الأمريكية للرواية القائلة بأن الصين تغري الدول النامية بقروض مفترسة عالية الفائدة لبناء مشاريع البنية التحتية كجزء من المبادرة الصينية المعروفة باسم «الحزام والطريق». ووفقاً لما تزعمه الرواية الغربية، تتوقع الصين أن تتخلف الدولة المقترضة عن سداد هذا القرض، حتى تتمكن بعد ذلك من الاستيلاء على أصول الدولة المقترضة من أجل توسيع نفوذها العسكري أو الجيوسراتيجي، وهو دليل - وفقاً للمزاعم- على ما يسمى باستعمار الصين لجنوب الكرة الأرضية.

■ قاسيون

يجد مفهوم «دبلوماسية فخ الديون» الصينية أصوله في مقال «أكاديمي» نشره عام 2017 مركز أبحاث في شمال الهند، مخصص للحدوث عن تمويل الصين لميناء هامبانوتوتا في سريلانكا. ثم تم اختيار المفهوم من جانب اثنين من طلاب الدراسات العليا في جامعة هارفارد في عام 2018، وذلك عندما نشرا ورقة تتهم الصين بـ«دبلوماسية الديون» و«الاستفادة من الديون المتراكمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية».

سرعان ما تم الاستشهاد بهذه الورقة الركيكة علمياً على نطاق واسع من جانب وسائل الإعلام العاملة بأمر غربي، وتسربت فكرة «فخاخ الديون» الصينية إلى واشنطن ودوائر الاستخبارات، وبعد وقت قصير، أي بحلول شهر تشرين الثاني 2018، بات لدى محرك بحث «غوغل» ما يقارب مليوني نتيجة عن عبارة «دبلوماسية فخ الديون».

اكذب ثم اكذب ثم اكذب.. حتى يصدقك الناس

في واقع الأمر الآن، أصبحت لازمة «دبلوماسية فخ الديون» اتهاماً متكرراً من الحزبين الحاكمين في الولايات المتحدة: حيث روجت له إدارتا ترامب

وبابدين على حد سواء، وتمّ تعزيزه بشكل أكبر من جانب منظمات الهيمنة الغربية، مثل مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، ووسائل الإعلام المملوكة للشركات مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست وذا هيل. في إحدى الحالات المثيرة للسخرية، والتي ينبغي حشرها في أنوف المؤمنين بحيادية الإعلام الغربي ومهنيته، قامت شبكة BBC الإخبارية بنشر مقابلة مع الباحثة المرموقة والمعروفة بتحليلاتها التي تنكر كذبة «فخ الديون الصينية»، ديبورا بروتينغام. وما كان من BBC التي تدعي المهنية سوى أن حذفت كل ما يشير إلى موقف بروتينغام الراض لكذبة «دبلوماسية الديون الأمريكية»، وأبقت على جزء وحيد تشرح فيه الباحثة هذه الفكرة من وجهة نظر أعداء الصين!

تهافتت اساسات اسطورة

«دبلوماسية فخ الديون الصينية»

بشكل عام، ثمة ثلاث مشاكل في أسطورة «دبلوماسية فخ الديون». المشكلة الأولى هي أن هذه الأسطورة تفترض أن الصين تملي من جانب واحد مشاريع مبادرة «الحزام والطريق» لجذب الدول الأخرى إلى الحصول على هذه القروض «المفترسة». لكن في الواقع، تمويل التنمية الصيني مدفوع إلى

حد كبير من خلال التفاعلات والصفقات الثنائية. حيث يتم تحديد مشاريع البنية التحتية من قبل الدولة المتلقية، وليس الصين، بناءً على مصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة.

المشكلة الثانية في الأسطورة هي أنها تعتمد على افتراض أن السياسة الصينية هي تقديم قروض «مفترسة» بشروط وأحكام مرهقة لإيقاع الدول في شرك الديون. لكن في الواقع، غالباً ما تقدم الصين قروضاً بأسعار فائدة منخفضة إلى حد بعيد، وغالباً ما تكون على استعداد لإعادة هيكلة شروط القروض الحالية لتكون أكثر ملاءمة للبلد المقترض، أو حتى الإعفاء من القروض تماماً.

المثال الفاقع على ذلك هو ما جرى في آب من عام 2022، حين أعلنت الحكومة الصينية أنها ستسامح 23 قرصاً بدون فوائد في 17 دولة أفريقية. وقبل ذلك، بين عامي 2000 و2019، أعادت الصين أيضاً هيكلة ما مجموعه 15 مليار دولار من الديون وأعفت 3,4 مليار دولار من القروض التي قدمتها للدول الأفريقية. وأخيراً، فإن **المشكلة الثالثة** في رواية «دبلوماسية فخ الديون» هي أنه على الرغم مما تدعيه، فإن الصين لم تستولي أبداً على أي أصل في أي دولة بسبب أن هذه الدولة تخلت عن سداد قرض.

عن تجربة الصين في ميناء هامبانوتوتا في سريلانكا

كان ميناء هامبانوتوتا في سريلانكا واحداً من أوائل الأمثلة على ما يسمى «دبلوماسية فخ الديون» الصينية. تقول الرواية الغربية التقليدية إن سريلانكا أرادت بناء ميناء على ساحلها الجنوبي في قرية هامبانوتوتا، كجزء من مبادرة

«الحزام والطريق» الصينية. ثم منحت البنوك الصينية سريلانكا هذه القروض «المفترسة» لبناء الميناء مع افتراض أن الحكومة ستتخلف عن سداد ديونها، ما سمح للصين بالاستيلاء على الميناء مقابل تخفيف الديون وإنشاء موقع بحري صيني هناك.

وبما أن تمويل التنمية الصيني عادة ما يكون مدفوعاً برغبة المستفيدين من القروض، فقد تم اقتراح الميناء من جانب الحكومة السريلانكية، وليس من جانب الصين، وكان الميناء موضوعاً لخطة حكومية كانت لدى البلاد لعدة عقود، وذلك قبل فترة طويلة من مبادرة «الحزام والطريق». وفي الواقع، اتصلت الحكومة السريلانكية أولاً بالهند والولايات المتحدة لتمويل الميناء. بعد أن قال كلا البلدين لا، اقتربت من الصين. وفازت شركة إنشاءات صينية، هي مجموعة «تشاينا هاربور»، بالعقد ووافق بنك صيني على تمويله. لذلك لم يكن ميناء هامبانوتوتا اقتراحاً صينياً بهدف دفع مبادرة «الحزام والطريق» لتغليب المصالح الصينية كما تحاول المنشورات الغربية أن تقول، بل حدث هذا كله في عام 2007 أي قبل ست سنوات من إطلاق مبادرة «الحزام والطريق» وبطلب سريلانكي رسمي.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالإشارة إلى هذا على أنه «دبلوماسية فخ الديون» الصينية، وهي أن عبء ديون سريلانكا كان يرجع في جزء صغير منه فقط إلى الإقراض الصيني. في عام 2017، كان لدى سريلانكا أكثر من 50 مليار دولار من الديون الخارجية، و9% منها فقط مملوكة للصين.

في الواقع، تم تضخيم ديون سريلانكا في المقام الأول من خلال اقتراض



سرعان ما تم الاستشهاد بهذه الورقة الركيكة علمياً على نطاق واسع من جانب وسائل الإعلام العاملة بأمر غربي

اسمه «فخ الديون الصينية»

2017

بدأ مفهوم «دبلوماسية فخ الديون» الصينية في مقال «أكاديمي» نشره عام 2017 مركز أبحاث في شمال الهند.

15 مليار \$

أعادت الصين أيضاً هيكلة ما مجموعه 15 مليار دولار من الديون وأعت 3,4 مليار دولار من القروض التي قدمتها للدول الأفريقية

10%

اعتباراً من عام 2021، كانت 81% من ديون سريلانكا مملوكة للمؤسسات المالية الغربية والحلفاء الغربيين مثل اليابان والهند. وأقل من 10% مملوكة لبكين



التي انتشرت مثل الفيروس المتحدث باسم هيئة الطيران المدني الأوغندية، فياني إم لوجيا، إلى نفي مزاعم الخطط الصينية للاستيلاء على المطار جملة وتفصيلاً.

وعلى الرغم من كل الأدلة التي تشير إلى عكس ذلك، فإن ذلك لم يمنع المصادر الإعلامية الغربية من نسج رواياتها الخاصة.

فخ الديون الحقيقية.. انظروا غرباً تجدون الحقيقة

من الواضح أن ما يعرف بـ«دبلوماسية فخ الديون» الصينية هي رواية أمريكية مقدمة لإخفاء سياساتها الإمبريالية المكشوفة، لصرف الانتباه عن ممارسة

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بدفع القروض المفترسة ذات أسعار الفائدة المرتفعة للغاية إلى دول الجنوب العالمي.

الجدير بالذكر أن القروض الصينية تُمنح اليوم لمشاريع البنية التحتية، التي تعتبر حاسمة لتنمية أي بلد، فهي ليست مرتبطة بمشاريع الخصخصة والتكيف البنيوي كما هي قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

والواقع أن قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تُمنح بشروط خصخصة القطاعات العامة، وتدوير برامج الرعاية الاجتماعية، وتحرير التجارة لإثراء المصالح الرأسمالية الغربية. وتضمن أسعار الفائدة المفترسة عدم إمكانية سداد هذه القروض أبداً، ما يبقي البلدان المقترضة فقيرة ويحبسها في حالة من التخلف لضمان المزيد من الذهب وتوجيه الموارد نحو أيدي هؤلاء الرأسماليين الغربيين أنفسهم. هذا هو فخ الديون الحقيقي!

وهذه قصة مطار إنتيبي الدولي في أوغندا

في تشرين الثاني 2021، نشرت صحيفة «ديلي مونيتور» الوطنية الأوغندية قصة بعنوان «أوغندا تتنازل عن الأصول الرئيسية مقابل أموال الصين». وادعى المقال أنه ما لم يعاد التفاوض على بعض الأحكام الواردة في العقد لتوسيع مطار إنتيبي الدولي في أوغندا، فإن البلد معرض لخطر إجباره على تسليم المطار إذا لم يسدد القرض.

وبلغت قيمة القرض المذكور الممنوح لأوغندا لتوسيع المطار 207 ملايين دولار بفائدة 2% من بنك التصدير والاستيراد الصيني، وهو مشروع في إطار مبادرة «الحزام والطريق».

انتشر العنوان على نطاق واسع، حتى أن صحيفة «ديلي شو» بثت مقطعاً يغطي القصة كأحدث مثال مفترض على «دبلوماسية فخ الديون» الصينية، كما تم التقاطه من قبل صحيفة «وول ستريت جورنال» وصحيفة «إيكونوميك تايمز» الهندية، حيث ادعى الأول أن «بنداً في اتفاقية مع الدولة الأفريقية قد أثار جدلاً حول ما إذا كانت البلاد قد وقعت ضحية السيطرة المالية المفروضة على مطار إنتيبي الدولي».

ولكن وفقاً لتحليل أجرته AidData، التي حصلت على نسخة من العقد، لم يكن المطار حتى مصدراً للضمانات التي يمكن للطرف المقرض الاستيلاء عليها في المقام الأول! فما تطلبته شروط الاتفاقية هو وضع الضمانات النقدية في حساب ضمان منفصل، يمكن بعد ذلك الحجز عليه في حالة التخلف عن السداد – وهو بند مثالي إلى حد ما لتمويل المشاريع الدولية.

بعد فترة، دفع انتشار القصة الغربية

سريلانكا لدى الصين، كاروناسينا كوديتواكو، قال صراحة في مقابلة إن «الصين لم تطلب منا هذا أبداً. ونحن لم نعرضه أبداً». واليوم، لا يسمح للسفن البحرية الصينية باستخدام الميناء، بل إنه مخصص للقيادة البحرية لسريلانكا فقط.

وفي الآونة الأخيرة، بدءاً من شهر آذار 2022، شهدت سريلانكا احتجاجات حاشدة، حيث خرج الناس إلى الشوارع محبطين بسبب نقص الوقود وارتفاع تكاليف المعيشة. ومرة أخرى، انتهزت وسائل الإعلام الغربية مثل «واشنطن بوست» و«سي إن بي سي»، و«أسوشيتد برس» والعديد من وسائل الإعلام الأخرى، الفرصة لإلقاء اللوم على «الإقراض الصيني» في «إغراق» سريلانكا في أزمة اقتصادية.

وبتحويل اللوم بعيداً عن دور صندوق النقد الدولي، وصفت صحيفة وول ستريت جورنال الصين بأنها «أكبر دائن لسريلانكا» وأن سياساتها الإقراضية «ساعدت في خلق» الأزمة في البداية. لكن مرة أخرى، هذا غير صحيح. واعتباراً من عام 2021، كانت 81% من ديون سريلانكا مملوكة للمؤسسات المالية الغربية والحلفاء الغربيين مثل اليابان والهند. وأقل من 10% مملوكة لبكين. والواقع أن صندوق النقد الدولي وحده كان قد منح في ذلك الوقت قروضا لسريلانكا 16 مرة، واستمر في إعادة هيكلتها في أوقات الأزمات الاقتصادية لصالح دائنيه. بمعنى واضح، لا يوجد «فخ ديون» صيني في هذه المسألة، وإقراض المؤسسات المالية الغربية وما يصاحبه من تقشف قسري وليبرالية جديدة تضرب الاقتصاد هو الذي خلق أزمة سريلانكا.

القروض الغربية: حيث كانت الحكومة مدينة للبنك الدولي واليابان أكثر بكثير من الصين. وبسبب سقوط سريلانكا في الديون، رتبت الحكومة ما وصفته بـ«خطة إنقاذ» من خلال صندوق النقد الدولي. وتبين أن ميناء هامبانوتوتا بحلول ذلك الوقت كان فشلاً تجارياً، لذلك قررت الحكومة السريلانكية أيضاً تأجيله لشركة ذات خبرة من أجل استخدام هذه الأموال لسداد ديونها. اتصلت حكومة ماهيندا راجاباكسا، الرئيس في ذلك الوقت، وكلها رفضت الهندية واليابانية، ولكنها رفضت العرض. ثم تفاوضت مع شركة China Merchants Ports Holdings، وهي شركة صينية مملوكة للدولة، لاستئجار الميناء مقابل 1.12 مليار دولار، والتي استخدمتها لسداد ديون أخرى ليست ديون للصين!

بعبارة أخرى، لم تكن ثمة مبادلة ديون بأصول كما تقول المزاعم الغربية، وما حدث للميناء لم يكن «استيلاء» على الإطلاق، بل كان تأجيلاً هدفه جمع الأموال، مما سمح لسريلانكا بسداد ديون أخرى والتعامل مع قضايا أخرى ليس للصين شأن بها.

وأخيراً، يزعم الكثيرون أن الصين استولت على ميناء هامبانوتوتا لأغراض عسكرية. حتى أن نائب الرئيس الأمريكي آنذاك، مايك بنس، أعرب عن «خوفه» من أن الميناء «سيصبح قريباً قاعدة عسكرية أمامية لبحرية المياه الزرقاء المتنامية في الصين». لكن هذا لم يحدث أبداً، حيث أصر الدبلوماسيون والسياسيون السريلانكيون على أن استخدام الصين للميناء كقاعدة بحرية عسكرية لم يكن موضوعاً أبداً في محادثاتهم مع بكين، حتى أن سفير



ما يعرف

بـ«دبلوماسية

فخ الديون»

الصينية هي

رواية أمريكية

مقدمة لإخفاء

سياساتها

الإمبريالية

المكشوفة

الإيكونومست تقول إن الصين «تقترب من الذروة»!



يناقش تقرير «ذي إكونوميست» الأخير تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، ويشير إلى أن الفترة التي شهدت فيها الصين صعوداً هائلاً خلال السبعين عاماً الماضية قد انتهت الآن، مع أن توقعات الإكونوميست السابقة تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيتفوق على الولايات المتحدة في منتصف القرن الحادي والعشرين، وسيحتل مكانة رائدة وسط الاقتصادات العالمية. ومع ذلك، يقول التقرير إن هناك عوامل ستؤدي إلى الضعف في النمو الاقتصادي، وتغيرات في الهيكل الديموغرافي، مما «يبرر» تراجع التوقعات المستقبلية للصين.

■ لوه سيبي
ترجمة: قاسيون

السكان في الريف، وكان معدل الأمية 88%. اليوم، يعيش 85% من السكان في المدن، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي يساوي الآن نسبة السكان في فئة العمر ذات الصلة. تمرّ الصين بتطور تاريخي مماثل، حيث كانت تغطي الريف أغلبية البلاد، وفي عام 2021 وصلت نسبة التمدن إلى 65%، ومن المتوقع أن تصل نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى 60% بحلول عام 2022.

في عام 2022، تبين أن قيمة العمل المضافة في كوريا الجنوبية «والتي قد تكون في ساعة عمل خريج الدكتوراه في الهندسة أو علوم الكمبيوتر» تتجاوز بكثير القيمة التي تم إنتاجها في ساعة العمل الواحدة من قبل الفلاح غير المتعلم في عام 1945. بالمثل، مع زيادة مستوى التعليم والتدريب في الصين، حتى عندما ينخفض إجمالي ساعات العمل «كمية العمل»، فإن الاستثمار في التدريب والتعليم «جودة العمل» سيزيد.

وهذا هو بالضبط ما حدث في الصين من عام 2011 إلى 2021. كما نَظر البيانات التجريبية، فقد انخفض إجمالي ساعات العمل «كمية العمل»، مما أدى إلى انخفاض نسبة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4%. ومع ذلك، تعززت المساهمة في جودة العمل «التدريب والتعليم الأفضل»، مما أدى إلى زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4%. بالتالي، فإن التغيير الفعلي في إجمالي القوة العاملة هو صفر. «علينا تذكر أنه من وجهة نظر المتخصصين، كان استنتاج نمو الاقتصاد الأولي لـ سولو نظرية خاطئة في حسابات النمو، وقد تم استبدالها بأسلوب حسابات

في الواقع، أول رد فعل ينتاب القارئ عند قراءة هذه النقاشات هو الضحك، لأنها ليست سوى استمرار لسجل «ذي إكونوميست» في توقعاتها المخطئة بشأن الصين على مدى العقود الماضية. من المهم أيضاً التفكير في مدى انتقائية «ذي إكونوميست» في توقعاتها المخطئة حول الصين، وإذا ما كانت هذه الاختيارية مبنية على الجهل أو الغطرسة. لكن لماذا لا تعترف المجلة التي يفترض بأنها أبرز من يعبر عن رأس المال المالي العالمي، والبريطاني خصوصاً، بسجلها السيء، وتستمر في التنبؤ بمصير الصين؟ ولا ينطبق هذا الأمر فقط على «ذي إكونوميست»، بل أيضاً على العديد من النشرات الغربية الأخرى التي تقدم تصوراً مشابهاً.

ربما أهم ما ستركز عليه في سياق مناقشة قضية «الصين تقترب من الذروة»، هو العمالة، كونها أحد المحاور الرئيسية لهذه النقاشات. تظهر البيانات المرتبطة بالقوة العاملة - وهي أحد أساسيات التنبؤ - خطأ حسابياً أساسياً لعدم التمييز بين «جودة العمالة»: مستوى تعليم العمالة وتدريبها و«كمية العمالة: ساعات العمل».

حتى الأشخاص غير المتخصصين في الاقتصاد سيفهمون بسهولة هذا الخطأ الذي يمكن إدراكه عبر ضرب مثال: القوة العاملة في كوريا الجنوبية - اخترت المثال من كوريا الجنوبية لأن لديها أفضل نظام تعليم عال في العالم حالياً. في عام 1945، عاش 85% من

النمو الحديثة. وإذا لم تكن متخصصاً في مجال الاقتصاد، فما عليك سوى فهم أن هناك فرقاً كبيراً في القيمة المنتجة في ساعة العمل بين الأمي وحامل الدكتوراه الهندسية».

خطأ آخر مقصود

لكن حتى إذا تجاوزنا هذا الفرق الأساسي، فحالة العمالة في الصين في الواقع ليست بهذه السوء كما يروج تقرير «الصين تقترب من الذروة». على سبيل المثال: ما يقرب من ربع السكان لا يزالون يعيشون في الريف - وسيتحول عدد كبير منهم إلى المدن في العقود القادمة، مما سيؤدي إلى زيادة في الإنتاجية. في الوقت الحالي، يبلغ سن التقاعد في الصين 60 عاماً للرجال و50-55 عاماً للنساء، وهو رقم منخفض بالمقارنة مع المعايير الدولية. مع تزايد العمر المتوقع في الصين بشكل كبير، إذا تم زيادة سن التقاعد في المستقبل، فسوف يزيد عدد ساعات العمل المتاحة.

باختصار، ارتكب هؤلاء الأشخاص خطأ أساسياً - عدم تمييزهم بين «كمية العمل» و«جودة العمل» - لأنهم لم يأخذوا في الاعتبار آثار نقل القوة العاملة من الريف إلى المدينة، ولم يلاحظوا أن سن التقاعد المنخفض جداً في الصين سيزداد بالتأكيد مع زيادة العمر المتوقع. وبالتالي، فإن تصريحات «الصين تقترب من الذروة» بشأن انخفاض العمالة تم تضخيمها بشكل كبير حتى في سياقها الخاص. ومع ذلك، في الواقع، حتى مع تلك المشاكل الثانوية، فإن النقطة الأساسية التي قدمناها في تحليلنا لتغيرات سكان الصين، ونمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1978 هي أن متوسط نمو السكان في الصين كان 0.9% سنوياً، في حين بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 9.0%. وبالتالي، 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أي 90% من النمو، لا يمكن شرحه بتغيرات السكان. هذا يشير إلى أن الزيادة في القوة العاملة لم يكن لها تأثير كبير على نمو الاقتصاد الصيني.

وعند تحليل هذه النقطة بتفصيل، فإنه من الضروري أن نلاحظ أن مساهمة «جودة العمل: التعليم والتدريب» تعد العنصر الأساسي الذي يحد من تأثير «كمية العمل: عدد ساعات العمل» على النمو الاقتصادي. على الرغم من زيادة العمالة في الصين، فإن التركيز على تعزيز جودة العمل سيسهم في تحسين الإنتاجية، وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل أكبر.

من الواضح، أن الحكومة الصينية تدرك هذه التحديات وتعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها. تشمل هذه الإجراءات تعزيز الابتكار، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز التعليم والتدريب المهني، وتحسين السياسات الاجتماعية والتأمين الصحي. إن هذه الجهود المبذولة ستسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز جودة العمل في الصين.

في المحصلة، علينا أن نتذكر، أن افتراض أن «الصين تقترب من الذروة» ليست قضية بسيطة يمكن تلخيصها في أرقام وإحصائيات. إنها عملية تاريخية معقدة تشمل العديد من العوامل المتداخلة. على الرغم من التحديات التي قد تواجهها الصين في مجال العمالة والتوظيف، فإنها تمتلك قوة عاملة شابة ومؤهلة، وتستثمر بشكل متزايد في التعليم والتدريب. وهذا يشكل قاعدة قوية لاستدامة نموها الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

في الختام، يمكننا أن نقول بثقة إن الكلام عن أن «الصين تقترب من الذروة» مجرد عنوان صحفي جذاب، وأن واقعية مثل هذا الافتراض تستند إلى تحولات هيكلية وتغيرات في العمالة وجودة العمل. إن الصين تواجه تحديات وفرصاً عديدة في الفترة المقبلة، ومع التركيز الصحيح على تطوير جودة العمل وتعزيز الابتكار، يمكن للبلاد أن تواصل نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة لفترة طويلة قادمة.

من الضروري أن نلاحظ أن مساهمة «جودة العمل: التعليم والتدريب» تعد العنصر الأساسي الذي يحد من تأثير «كمية العمل: ساعات العمل» على النمو الاقتصادي

محافظة دمشق.. زيادة الجباية مقابل استمرار سوء الخدمات وزيادة مشاريع التجميل!



أقر مجلس محافظة دمشق، خلال دورته العادية الثالثة الأسبوع الماضي، زيادة على الكثير من الرسوم والتعرفة والغرامات، وذلك بذريعة ارتفاعات الأسعار!

■ نوار الدمشقي

الزيادة طالت رسوم الإشغال السنوي لمواقف السيارات العائدة للقطاعين العام والخاص، وأجور الخدمات المقدمة عبر مراكز خدمة المواطن في دمشق، إضافة إلى رفع أجور المعاملات التي يقوم بها المخاتير، وبعض الغرامات! مقابل ذلك، تستمر المعاناة في دمشق على مستوى تردّي الخدمات وترهل البنية التحتية فيها، مع استمرار مشاريع التجميل، المكلفة، والتي يمكن اعتبار بعضها ترفية حالياً!

نسب الزيادة بدأت بـ 50% وتجاوزت 500%

الزيادة على رسوم الإشغال السنوي لمواقف السيارات تراوحت بين 60% لجهات القطاع العام والمنظمات والجمعيات، وصولاً إلى 150% لمحال بيع أو تبديل أو إصلاح الإطارات والمغاسل والمشاحم! أما معاملات المخاتير، فقد ارتفعت تعرفتها بنسب كبيرة جداً، وصولاً إلى نسبة 556% على معاملات الزواج وتثبيت الزواج وشهادة الولادة وحصر الإرث وتنظيم شهادة الوفاة والوصاية الشرعية وموافقة السفر.

أما تعرفّة الحصول على بعض الوثائق من مراكز خدمة المواطن «السجل العدلي» سجل العامين- بيانات السجل المدني» فقد تجاوزت نسبة الزيادة عليها 100%.

المبررات والذرائع!

بحسب عضو المكتب التنفيذي في

محافظة دمشق لقطاع التخطيط والموازنة محمد أمين زيدان، نقلاً عن صحيفة الوطن، إنه: «تمت الزيادة بسبب ارتفاع الأسعار، بحيث تمت الدراسة بشكل يواكب هذا الارتفاع وبشكل عادل ومناسب وموائم للوضع الراهن. وبأن أي رفع الهدف منه تغطية التكاليف في ظل ارتفاع كلف الأحبار والأوراق ونفقات الاتصالات والأجور والحواشب وغير ذلك من الأعباء والتكاليف».

وبغض النظر عن مشروعية المبررات أعلاه، فمن المفروغ منه أن الرسوم والتعرفة والغرامات، وغيرها من جبايات كثيرة أخرى، سيتم تحصيلها مع زياداتها من جيوب المواطنين ولحساب المحافظة، والتي من المفترض أن تعكسها على مستوى خدماتها بالنتيجة «صيانة- إعادة تأهيل- تحسين...»! فهل ذلك ما يحصل؟!

خدمات متردية ومترهلة!

خلال اجتماعات مجلس المحافظة الحالي، وما قبله، تم طرح العديد من المشكلات الخدمية التي بحاجة لحلول، مثل: نقص الآليات في بعض البلديات- سوء وتردي قصاص الإسفلت في كثير من الشوارع والطرق والحارات- قلة حاويات القمامة وتراجع النظافة- غياب الإنارة عن الشوارع- تردّي الأرصفة والتعدييات عليها- تردّي شبكات الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي في بعض المناطق- وغيرها الكثير من الخدمات المتردية والمترهلة. والكثير من هذه الطروحات يتم إعادة

تدويرها من مجلس لآخر دون حلول، ما يعني مزيداً من التراجع والتراجع فيها، وكل ذلك طبعاً على حساب استمرار معاناة المواطنين! بمعنى آخر، فإن ما يتم جبايته من المواطنين لا ينعكس إيجاباً على خدماتهم، ولتبدو الجباية بحد ذاتها وكأنها هي الغاية فقط لا غير!

الإنفاق الترفي على مشاريع التجميل!

بعد كل ما سبق، نتخفنا محافظة دمشق بمشاريعها التجميلية والمكلفة للساحات والشوارع، والتي تتباين درجة أهميتها وضرورتها، وصولاً إلى ما يمكن اعتباره إنفاقاً ترفياً في غير مكانه وزمانه لبعض المشاريع!

فمن المشاريع التي بدأت المحافظة بتنفيذها مشروع عقدة المواساة، الذي يمكن تبويبه ضمن المشاريع الخدمية الهامة لحل جزء من مشكلة الازدحام في المنطقة، وكذلك الحديث عن مشروع نفق المجتهد المزمع الذي يعتبر بذات الأهمية.

لكن مقابل ذلك، هناك حديث عن مشاريع تجميل لبعض الساحات، مثل: المرجة- الروضة- المالك- العباسيين، والتي تعتبر مكلفة ولا تعتبر بالأهمية الكافية، وبالحد الأدنى بالوقت الراهن، بالمقارنة مع كل التردي الخدمي سابق الذكر أعلاه!

على ذلك، وبعيداً عن الخوض بأوجه وأنماط الفساد المتفشّي، فمن باب أولى أن يتم استثمار الإنفاق على تحسين الخدمات المباشرة للمواطنين قبل البدء بمشاريع التجميل غير الملحة والقابلة للتأجيل!

أما الأكثر شذوذاً على مستوى دور المحافظة بما يخص بعض المشاريع التجميلية للمساحات، فهو اعتمادها على ما تمت تسميته بالمشاريع

الأهلية «انتقاء للمكان وتمويلاً وتصميماً وتنفيذاً»، والتي بدأت به بمشروع تجميل ساحة السبع بحرات مؤخراً، مع نية تعميم ذلك على ساحة باب توما قريباً، ولا ندرى ما في جعبتها من مشاريع مستقبلية تحت هذه التسمية! وكأن تسمية «مشاريع أهلية» وفقاً لهذا النمط المستجد من التمويل والانتقاء المكاني والتصاميم يعفي المحافظة من مسؤولياتها تجاه مشاريعها باسم المحافظة وتوجيه الإنفاق إلى المطارح الأكثر ضرورة والحاحاً بالنسبة للمواطنين!

للمواطنين رأي آخر مختلف!

الأمر على هذا النحو لا يعني أن ما تتم جبايته من المواطنين لا ينعكس عليهم إيجاباً على مستوى خدماتهم فقط، بل يتم تسخيرها وإنفاقها مع غيره من الإيرادات في مشاريع غير ذات أهمية بالنسبة إليهم أيضاً!

ونختتم بما علق به بعض المواطنين على المشاريع التجميلية المزمعة من قبل المحافظة:

خليهن يدرسو تجميل حياه المواطن قبل!

اي لأنه همنا بس الأرصفة وتجميل الساحات.. حطيتوا ايديكم عالوجع! الحضارة أنه تهتموا بالإنسان أول شي لهيك فكروا تجميلوا حياة هالبشر ولو 1% وبعدين دوروا ع جمال شوارعكم وساحاتكم!

انشالله الأرصفة والشوارع والكهربا والمواصلات تكون ضمن مخطط التجميل!

تجميل وضع الشعب المبهدل مو أحسن برأيكون.. ولا خبراء الفساد ألهم رأي تاني؟!

يعني تجميل ساحة المرجة أهم من إشباع أرواح تتضور جوع؟!



من باب أولى
ان يتم استثمار
الإنفاق على
تحسين الخدمات
المباشرة
للمواطنين قبل
البدء بمشاريع
التجميل غير
الملحة والقابلة
للتأجيل!

الدواء.. أزمة مستعصية دون حلول!



تعود أزمة الدواء المستعصية للظهور مجدداً على السطح، بعد ارتفاع سعر صرف الدولار، ومطالبية العديد من المعامل وزارة الصحة برفع أسعار الأدوية وفقاً لنشرة أسعار الصرف الجديدة وانعكاساتها على تكاليفها.

رند الحسين

وقد ورد ذلك على لسان عضو مجلس نقابة الصيادلة محمد نبيل القصير في حديث عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2023/5/10، والذي أكد مطالبية المعامل بتعديل الأسعار، محذراً من أن عدم الامتثال قد يؤدي إلى فقدان في بعض الزمر الدوائية، والذي بداننا نشهده بالفعل!

تعديل الأسعار مستمر بالارتفاع!

الجدير بالذكر بأنه منذ صدور نشرة أسعار الأدوية السابقة في الشهر الأول من هذه السنة «ارتفعت أسعار الأدوية آنذاك بنسبة تتراوح بين 50-80% وقد وصل بعضها إلى 100%» لم يمض يوم من دون أن يستلم الصيادلة على مجموعاتهم رسائل تتضمن تعديلات لأسعار الأدوية، ولا سيما المتممات الغذائية التي ترتفع أسعارها بمعزل عن قرارات وزارة الصحة!

فقد شهد الأسبوع الماضي سلسلة تعديلات سعرية كبيرة على مجموعة من المتممات الغذائية «على سبيل المثال ارتفع سعر دواء أداليت الأمومة من 15000 إلى 20000 ليرة، وهذا النوع من المتممات تحتاجه المرأة تقريباً بشكل شهري خلال فترة حملها».

كذلك ارتفعت أسعار حليب الأطفال، حيث وصل سعر حليب نان 2و1 إلى 46900 ليرة، وحليب كيكوز 1 و2 إلى 38400 ليرة.

أزمة الحليب القديمة الجديدة

وبالحديث عن أسعار الحليب لا بدّ من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار نوعي نان وكيكوز لم يؤدّ بعد إلى توافرهما، فما زال الناس يجوبون الصيدليات بحثاً عن هذين النوعين ولكن من دون أي جدوى تذكر!

علماً أنّ هذه الأصناف متوفرة وبقوة في الأسواق السوداء، وبأسعار خيالية تصل إلى حوالي 100 ألف ليرة للعلبة الواحدة.

أما بدائل الحليب المتوافرة جزئياً حالياً فهما صنفان بشكل أساسي «نيتروبيبي وسويس لاك بسعر 42500 و 43000 ليرة على التوالي» ونقول جزئياً لأنها محصّصة، حيث كما العادة يصل إلى كلّ صيدلية عدد محدّد وقليل جداً من العلب فقط، وقد يمرّ أسبوع أو أسبوعان تنقطع به هذه الأصناف ثم تعود إلى التوفر، ما يؤدي إلى تعمّق معاناة الأهالي في البحث عن حليب لأطفالهم، وما يرافق ذلك من اضطرابات هضمية ناجمة عن تغيير أنواع كثيرة للحليب للطفل الواحد!

أدوية مقطوعة وأخرى على الطريقة!

يجري الحديث عن انقطاع الدواء بصورة مستمرة لا تتعلق فقط بارتفاع سعر الصرف، فبعض الأدوية النوعية مفقودة منذ زمن من دون توافر بدائل لها، والدواء الأشهر هو «مولسيكور» والذي يعدّ هاماً جداً لمرضى خنّاق الصدر الشديد.

ولكن الأزمة تحدّد أكثر لدى كلّ ارتفاع جديد لسعر الصرف ومطالبات المعامل بتعديل الأسعار، بحيث إن الأدوية المتوافرة عادةً

تبدأ بالانقطاع، أو بالتقنين من وصولها إلى الصيدليات، وقد طالت هذه الانقطاعات زمراً نوعية، كأدوية القلب والضغط والسكري والصرع.

وقد أكد عضو مجلس نقابة الصيادلة إقبالنا على أزمة انقطاع دواء جديدة بقوله: «أرسلت معامل الأدوية مقترحاً للوزارة بتعديل الأسعار، وفي حال لم يتم رفع الأسعار فنحن مقبلون على أزمة جديدة في الدواء، حيث 70% من الأدوية لا تغطي نفقات كلفتها، وبدأ فقدان بعض الزمر الدوائية مثل مضادات الصرع».

كذلك كان رأي لجنة الأدوية في غرفة صناعة دمشق، والتي أشارت إلى تداعيات ارتفاع سعر الدولار في مصرف سورية المركزي وانعكاسه على سعر الدواء، حيث طالبوا بتعديل سعر الدواء بناءً على تعديل سعر الدولار حسب توصية اللجنة الاقتصادية سابقاً.

ما سبق يدفع

ضريته المريض

على حساب ضروراته

والأكثر سوءاً على

حساب المزيد من

تدهور وضعه

الصحي والاكثّر

تضرراً هم الأطفال

وأصحاب الأمراض

المرمّنة!

الأزمة مستمرة

على حساب سلامة المرضى!

من المفروغ منه أن وزارة الصحة ستجواب مع مطالب معامل الأدوية، وسيتم إصدار نشرات سعرية جديدة تتضمن زيادة في الأسعار استناداً للتكاليف التي تقدمها المعامل، كما هو الحال في كل مرة، فلا جديد إيجابياً بهذا الشأن يمكن أن يعول عليه!

لكن وبغض النظر عن ذرائع ومبررات المطالبة بزيادة أسعار الأدوية ومشروعيتها، فإن الوقائع تشير إلى أن أزمة الدواء مستمرة، فالارتفاعات السعرية عليه قائمة سواء صدرت نشرات سعرية رسمية أو لم تصدر، والمتوفر من الزمر الدوائية متحكم به كمّاً وسعراً من قبل المعامل والمستودعات عبر آليات التوزيع المطبقة من قبلها على الصيدليات وفق نموذج الحصص المقتننة، مع تفاقم نقص بعض أصناف الأدوية بين الحين والآخر،

وصولاً إلى فقدان بعضها بشكل شبه تام في كثير من الأحيان، وبالتالي الاضطرار للجوء إلى السوق السوداء أو التهريب لتأمينها، بأسعارها ونوعها ومصدرها، مع عدم ضمان سلامة مواصفاتها وفعاليتها طبعاً!

فالحديث الرسمي يقول إن الإنتاج المحلي من الأدوية يغطي نسبة تتجاوز 90% من الاحتياجات، لكن الوقائع تقول عكس ذلك في ظل استمرار أزمة الدواء وفقاً للسياسات أعلاه! والنتيجة أن كل ما سبق أعلاه يدفع ضريبته المريض، من جيبه وعلى حساب ضروراته المعيشية، والأهم والأكثر سوءاً على حساب المزيد من تدهور وضعه الصحي، والأكثر تضرراً من هؤلاء هم الأطفال وأصحاب الأمراض المزمنة «الضغط- القلب- السكري- المناعة- الصرع- الربو...»!

الحل باستعادة الدولة لمهامها!

بكل اختصار يمكن القول إنه لا حل لأزمة الدواء المستعصية والمستمرة دون استعادة الدولة لدورها ومهامها، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، بعيداً عن النموذج الليبرالي المشوه المطبق من قبلها، اعتباراً من دورها على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج في المعامل القائمة بأقل التكاليف الممكنة، مروراً بدعم هذه المستلزمات والصناعة الدوائية عموماً، مع تذليل الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطورها وتوسعها، وليس انتهاء بالدعم الجدي لمعامل القطاع الدوائي الحكومي، ليضاف بعد ذلك قيام الجهات المسؤولة عن هذا القطاع بدورها ومهامها على أتم وجه «وزارة الصحة- المجلس العلمي للصناعات الدوائية- نقابة الأطباء والصيدلة...».

لكن ذلك غير ممكن بكل أسف في ظل استمرار النهج الحكومي والسياسات المتبعة!

هل يسمح الواقع الدولي الجديد بدور أكبر لجامعة الدول العربية؟



اختتمت في 19 من شهر أيار الجاري أعمال القمة 32 لجامعة الدول العربية في السعودية، وجذب هذا الحدث اهتماماً أكبر من المعهود لعدد من الأسباب، كان أبرزها: عودة سورية إلى مقعدها بعد 12 عاماً من تجميد عضويتها، وحضور غير معلن مسبقاً للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إلى جانب عدد آخر من الأحداث التي تحولت لعناوين في عدد كبير من الصحف العربية.

■ علاء ابو فراج

وانما تفاقم معاناة الشعوب العربية.

في سياق متصل، جاءت كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط لتوضيح حساسية الطرف الذي يعيشه العالم، عدّ الأمين العام: أنَّ: «المشهد الدولي يمر بواحدة من أشد الفترات خطورة في التاريخ المعاصر»، وهو ما يفرض على الدول العربية أن «تتمسك بمصالحها لتكون معياراً أساسياً للمواقف الدولية»، وأشار في الوقت نفسه إلى أن الأزمات العربية تشهد الآن «حالة من التجميد مقارنة بأوضاع أشد اشتعالاً شهدناها في السابق» وهو ما رأى فيه أبو الغيط فرصة يتوجب اغتنامها من أجل تفعيل «حلّ عربيّة لتلك الأزمات العربية». رحّب الأمين العام في كلمته بالاتفاق الذي وقّع بين السعودية وإيران في شهر آذار الماضي، معتبراً أن العلاقات بالجيران يجب أن تتأسس دوماً على أساس من احترام مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كيف يمكن قراءة ما يجري؟

برغم الاهتمام الإعلامي الكبير في مجريات القمة التي عقدت في مدينة جدة السعودية، ظلّت بعض القضايا الأساسية غائبة عن الجمهور، ولم تلق الاهتمام الكافي من وسائل الإعلام والمحلّين، ما يعني تقديم هذا الحدث أو غيره بمعزل عن مجمل التطورات العالمية، وبالتالي عرضه وتقييمه في حالة سكون مفترضة، بدلاً من محاولة فهمه في ضوء حركته المستمرة. ما يسبب تشوهاً في قراءة ما يجري حولنا. ويمكننا القول: إن ما سبق استعراضه من مواقف رسمية في البيان الختامي وكلمة الأمين العام، برغم كونها مواقف متوازنة وإيجابية، إلا أنها تعتبر جانباً من جوانب متعددة للمسألة، وهنا ينبغي الإجابة عن سؤال مشروع: ما الدور الفعلي الذي تستطيع جامعة الدول العربية أن تؤديه؟ وهل يمكن لها أن تسهم بشكل فعال في حلّ أيّ من المسائل التي تطرق لها إعلان جدة مثلاً؟ الإجابة عن أسئلة كهذه تفرض علينا إلقاء

يمكن قراءة هذا الحدث، وما رافقه على عدّة مستويات تختلف فيما بينها من حيث الأهمية. لكن ينبغي في البداية عرض الموقف الرسمي الذي عبّر عنه البيان الختامي، وكلمة الأمين العام أحمد أبو الغيط، فيما يخص بعض القضايا الساخنة التي تتطور في المنطقة والعالم.

«إعلان جدّة» في سطور

عالج البيان الختامي جملة من المسائل، كان على رأسها القضية الفلسطينية، وأعاد التأكيد على التزام الدول العربية بمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، التي تقتضي إعلان دولة فلسطين مستقلة على حدود 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وضرورة إنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات الصهيونية المتكررة. واتسم الموقف الرسمي مما يجري في السودان بالتوازن، إذ أكد إعلان جدّة على ضرورة اعتماد الحوار كمخرج من الأزمة الحالية، وذكر بضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة ومنع انهيارها، ورفض كل أشكال التدخل الخارجي في شؤونها، وهو ما يضمن رفع المعاناة عن الشعب السوداني. وبما يخص عودة سورية إلى الجامعة بعد قرار تجميد عضويتها عام 2012 أمل البيان أن يسهم ذلك في مساعدة سورية على «تجاوز أزمته انساقاً مع المصلحة العربية المشتركة». كما عزّج البيان على عدد من المسائل الأخرى، مثل: الأزمة اليمنية وأفاق التسوية فيها، وأعرب عن تضامنه مع لبنان، ودعا كافة الأطراف للحوار بهدف انتخاب رئيس جديد يرضي طموحات اللبنانيين. وكذلك رفض إعلان جدّة كل أشكال التدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية، وأعلن رفضه التام لتشكيل أي جماعات ومليشيات مسلحة خارجة عن نطاق مؤسسات الدولة. وأشار في الوقت ذاته إلى أنّ الصراعات العسكرية الداخلية لن تؤدي إلى انتصار طرف على آخر،

أسهمت في شحذ الهمم مجدداً بعد عدوان 1967 وأعدت تثبيت الموقف العربي في وجه الكيان الصهيوني. يمكن الحديث أيضاً عن أدوار أخرى أدتها الجامعة العربية في أحداث أيلول الأسود عام 1970، وحرب تشرين وغيرها.

لكن الجامعة الدول العربية كغيرها من المنظمات الدولية بدأت تخضع تدريجياً لواقع دولي جديد، كانت الهيمنة الغربية والأمريكية سمته الأساسية. وإن كان من الضروري إجراء بحث لتحديد هذه الفترة وتطوراتها بدقة، إلا أن جملة من الإشارات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ربما يكون أبرزها استئناف عضوية مصر عام 1989 بعد أن جرى تعليقها كرد عربي على توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد المشؤومة، التي عدتها الجامعة في حينه متناقضة مع قراراتها، واتخذ القرار على إثرها لنقل مقر الجامعة إلى تونس، لحين زوال الأسباب. ويمكن القول: إن دور الجامعة العربية من تسعينيات القرن الماضي أخذ منحى مختلفاً، إذ غدت واقعة تحت تأثير عالم الأحادية القطبية، وأدت أدواراً متناقضة مع مصالح الشعوب العربية، فتراجع دورها الجامع، وفتح المجال واسعاً لتدخلات خارجية، مثل: الدخول الأمريكي في حرب الخليج، وحرب العراق لاحقاً وقصف الناتو لليبيا وغيرها من القضايا.

نظرة سريعة على ظروف نشأة هذه المنظمة، التي تأسست رسمياً في القاهرة في شهر آذار من العام 1945 ولذلك تعتبر أقدم منظمة إقليمية تنشأ بعد الحرب العالمية الأولى. وعقدت المنظمة أول اجتماعاتها في عام 1946. وبالنظر إلى تلك الحقبة يمكن أن نرى بوضوح أن الدافع الأساسي لظهور هذه الفكرة لدى الدول العربية السبع المؤسسة لها «مصر والعراق وسورية ولبنان والسعودية والأردن واليمن»، كان منسجماً مع نزعة استقلالية في الشارع العربي تعاضمت في فترة نهاية الاستعمار وبدء حقبة جديدة من التاريخ الحديث. ولا مجال للشك بأن تأسيس هذه المنظمة لم يكن معزولاً عن ظهور منظمات وهيكل أخرى عبّرت بشكل أو آخر عن عالم جديد نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ما فرض على الجامعة في تلك الحقبة أن تؤدي دوراً تقديمياً ينسجم مع ظهور وتطور حركات التحرر الوطني، فكان دعم استقلال الدول العربية التي كانت لا تزال تحت الاحتلال موضوعاً على رأس جدول الأعمال، وحصلت القضية الفلسطينية على حيز مهم من الاهتمام، وصاغت الجامعة جملة من الثوابت العربية التي عكست في حينه مصالح الشعوب العربية. وبدا ذلك واضحاً أيضاً في قمة بيروت عام 1956 التي تزامنت مع العدوان الثلاثي على مصر، ثم قمة 1967 في الخرطوم، التي

يمكن القول إنّ دور الجامعة العربية من تسعينيات القرن الماضي أخذ منحى مختلفاً إذ غدت واقعة تحت تأثير عالم الأحادية القطبية وادت ادواراً متناقضة مع مصالح الشعوب العربية

الظرف يتغير

جامعة الدول العربية كغيرها من المنظمات تستطيع أن تعبر عن التوازنات العالمية والإقليمية ضمن حدود تأثيرها في المنطقة المعنية، ولذلك تبدو الشعارات التي يجري طرحها، مثل: ضرورة «التمسك بمصالح الدول العربية لتكون معياراً أساسياً للمواقف الدولية» وأن الوقت قد حان «لإيجاد حلول عربية للأزمات العربية» تعبر بشكل أو آخر عن تشكّل ملامح لدور جديد يتناسب مع الحقبة الجديدة التي يدخلها العالم، وإن كان دور هذه المنظمة معطلاً أو خاضعاً للهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فيمكن القول: إن الظرف اليوم بات مختلفاً، وإن إمكانية حدوث تحول في دور الجامعة العربية هو احتمال واقعي، شأنها في ذلك شأن معظم المنظمات المشابهة التي بدأت تؤدي أدواراً أكثر وضوحاً في العالم، وذلك بتنسيق واضح مع القوى الدولية الصاعدة، التي ترى في إعادة إحياء هذه المنظمات فرصة جدية لتثبيت قواعد جديدة تعبر فيها المنظمات الإقليمية عن نزعة استقلالية أعلى، تحرم الولايات المتحدة وأتباعها من إمكانية استخدامها، وتضمن صون مصالح الدول المنضوية في هذه الأطر، ما يفتح الأفق بشكل ملموس أمام كل هذه المنظمات لتؤدي دوراً فاعلاً مؤثراً في الكثير من القضايا والنزاعات التي انفجرت وتشابكت في العقود الماضية.

مواسم البطاطا.. ضمان مصالح أصحاب الأرباح



وافق رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2023/5/18 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة «فتح باب التصدير لمادة بطاطا الطعام للكميات الفائضة عن حاجة السوق المحلية والمقدّرة بكمية 40 ألف طن وذلك حتى نفاذ الكمية، على أن تقوم وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة السورية بمراقبة السوق».

■ عاصي اسماعيل

وبحسب صفحة الحكومة الرسمية «تأتي الموافقة على تصدير هذه الكميات من مادة بطاطا الطعام الفائضة عن حاجة السوق المحلية بغية دعم الفلاحين وضمان عدم تعرضهم للخسارة». فهل الغاية فعلاً هي دعم الفلاحين وضمان عدم تعرضهم للخسارة، أم ضمان أرباح المصدرين، ومصالح أصحاب الأرباح عموماً؟!

وفرة بالإنتاج لم يستفد منها الفلاح!

موسم البطاطا الحالي في نهايته، والحديث هنا عن العروة الربيعية الحالية التي أتت بعد الانتهاء من العروة الخريفية، ومن الواضح أن هناك وفرة وفائضاً فيه، وأسعاره في السوق كانت مستقرة نسبياً، لكن ذلك لا يعني أن الفلاح حقق الجدوى منه!

فبحسب بعض الفلاحين فإن تكلفة كيلو البطاطا تقدر بحدود 1000 ليرة وسطيأ، وهؤلاء اضطروا لبيعه بنفس سعر التكلفة للتجار للحد من خسارتهم، بل وفي الغالب فإن التجار اشترؤه بأقل من ذلك نظراً لزيادة الإنتاج، واستغلالاً للفلاحين بسبب ذلك!

وقد أكد ذلك رئيس الاتحاد العام للفلاحين نهاية الأسبوع الماضي، حيث نقل عنه قوله: «سعر مبيع كيلو البطاطا في أسواق حماة على سبيل المثال يتراوح بين 400 و500 ليرة، على حين أن تكلفته على الفلاح بحدود 1000 ليرة ويبيعه بخسارة.. الكميات المنتجة من مادة البطاطا للموسم الحالي كبيرة وأكثر من حاجة السوق، لذا نحن كاتحاد فلاحين مع فتح باب تصدير المادة حالياً كي لا يستمر الفلاح بتحمل الخسائر».

وكذلك تم التأكيد من قبل عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه محمد العقاد، الذي نقل عنه قوله: «سعر مبيع كيلو البطاطا في سوق الهال يتراوح بين 700 و1000 ليرة، وتكلفته على الفلاح أكثر من ذلك!»

مقابل ذلك فإن سعر الكيلو في الأسواق للمستهلك يتراوح بين 2000-3000 ليرة، وهو قد يبدو مناسباً للمستهلكين نسبياً، وخاصة الغالبية

المفقرّة التي تعتبر البطاطا بالنسبة إليهم سلعة استهلاك غذائية رئيسية، لكنه ليس مضمون الاستمرارية مع فتح باب التصدير والبدء فيه! أما الفارق السعري بين ما يتقاضاه الفلاح وسعر السوق، فجزء منه لتغطية تكاليف النقل والتحميل والتزليل وصولاً إلى أسواق الاستهلاك، والجزء الآخر والأكبر هي الهوامش الربحية لحلقات الوساطة التجارية، تجار الجملة والمفرق!

تكاليف مستمرة بالارتفاع دون توقف!

التكاليف التي تحدث عنها الفلاحون تتمثل بالتالي: الفلاحة- التسكيب- الزراعة- التسميد- الري- التعشيب- المكافحة- الحصاد- التعبئة- نقل المحصول.

بالإضافة إلى ما سبق هناك تكاليف مستلزمات الإنتاج التي يمكن تلخيصها بالتالي: البذار- الوقود- السماد- المبيدات- المياه- العبوات.

وبحسب الفلاحين فإن هذه التكاليف مستمرة بالارتفاع، وغالبيتها كمستلزمات إنتاج متحكم بها من قبل التجار، والاستثناء الذي يؤكد القاعدة هو ما يوفره المصرف الزراعي منها، فغالبيتها المستلزمات مستوردة ومتحكم بها نوعاً وسعراً من قبل التجار!

وبعد كل ذلك هناك الكثير من النفقات النثرية الأخرى، مع عدم تغليب بدل أجار واستثمار الأرض!

الإنتاج والاحتياج والفائض للتصدير!

ما سبق أعلاه يوضح أن الوفرة في الإنتاج غطت الاحتياج المحلي وساهمت باستقرار سعري للمادة في الأسواق بشكل نسبي حالياً، لكن كان ذلك على حساب خسارة الفلاحين عملياً، فالموسم انتهى والفلاح سجل خسارته مسبقاً فيه!

مقابل ذلك فقد بدأت عمليات تخزين المحصول لتحضيره وتجهيزه بغاية التصدير، الذي فتح بابه بموجب التوصية أعلاه، بغض النظر عن استكمال سد الاحتياجات المحلية للفترة المقبلة!

فالموسم بغالبيته استحوذ عليه التجار بعد الضغط على الفلاح بالأسعار، متحكمين بسعر

السوق وكمياته، وصولاً إلى الحديث عن الفائض منه من أجل تصديره، وهو ما تضمنته توصية اللجنة الاقتصادية، مع تقدير كمية الفائض بـ 40 ألف طن تم السماح بتصديرها حتى نفاذها!

فالحديث الرسمي عن التصدير كما يبدو أعلاه يدور عن «التوقعات» حول فائض الإنتاج وكمياته، وليس عن واقع الإنتاج الفعلي بالمقارنة مع احتياجات الاستهلاك المحلي! ومن المتوقع أنه مع بدء عمليات التصدير، بالكميات المعلن عنها وصولاً إلى استنفادها، ستتأثر الاحتياجات المحلية وذلك على مستوى الأسعار بالحد الأدنى، إن لم يكن على مستوى الكميات الكافية لسد هذه الاحتياجات!

على ذلك فمن غير المستبعد أن يتم الاضطراب للجوء إلى الاستيراد لسد فجوة نقص الاحتياج المحلي من المادة خلال الفترة القريبة القادمة، تماماً كما جرى سابقاً من خلال استيراد كميات من البطاطا من مصر! ففي منتصف شباط الماضي وافقت الحكومة على استيراد البطاطا من مصر بكمية 20 ألف طن اعتباراً من 15 شباط وحتى 15 آذار وذلك لسد النقص في احتياجات السوق المحلية.

والنتيجة أن الترجمة العملية للتوصية أعلاه لن تختلف عن سابقتها من موافقات التصدير التي تصب في جيوب المصدرين والمستوردين على شكل أرباح، على حساب الفلاح، كما على حساب المستهلك المحلي، وعلى حساب الأمن الغذائي بالمحصول!

مشكلة التخزين!

لعله من الأجدى اقتصادياً أن يتم تخزين الفائض الإنتاج الحالي من موسم البطاطا، لإعادة طرحه بالأسواق المحلية عند عدم

كفاية المتوفر لتغطية الاحتياجات المحلية منه، بدلاً من تصديره، لكن ذلك غير وارد في الحسابات الرسمية على ما يبدو، فإمكانات التخزين «الحكومية والخاصة» مستمرة بمحدوديتها، بل ولا نية لزيادتها أو تذليل صعوبات استثمار ما هو موجود منها!

فقد قال رئيس الاتحاد العام للفلاحين إن «نوعية البطاطا المنتجة قابلة للتخزين لكن المشكلة أن السورية للتجارة ليس لديها إمكانية لتخزين كميات كبيرة من المادة» أما عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه فقد قال: «ليس هناك أية إمكانية لتخزين المادة نتيجة عدم توفر برادات كافية لتخزين كميات كبيرة من المادة وعدم توفر الكهرباء اللازمة لتشغيل البرادات».

والنتيجة بعد ذلك أن وفرة الإنتاج، التي من المفترض أن تكون إيجابية، يتم التعامل الرسمي معها كمشكلة خاصة بالفلاحين على حساب خسارتهم، وبحيث تصبح بوابات التصدير بالنتيجة هي الملاذ الوحيد للخروج منها، ولو كان من نتائج ذلك الاضطراب للاستيراد لاحقاً!

فزيادة المساحات المزروعة، وبالتالي زيادة كميات الإنتاج، لم تنعكس إيجاباً لا على الفلاح ولا على المستهلك ولا على حسابات الاقتصاد الكلي!

البيانات الرسمية تؤكد!

بحسب بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة مؤخراً عن عام 2022، يتبين أن محصول البطاطا سجل تبايناً محدوداً في الأعوام المرصودة، على مستوى المساحة وكم الإنتاج ومعدل إنتاج الغلة، والجدول التالي يوضح ذلك:

العام	المساحة المزروعة الف هكتار	حسابات الغلة طن/هكتار	حجم الإنتاج الف طن
2017	24,4	23,1	562,4
2018	22,2	25,3	562,3
2019	24,8	25,6	635,5
2020	27,5	23,5	647,4
2021	26,4	22,5	594,6

على حساب الفلاح والمستهلك والأمن الغذائي!



إكثارها محلياً، للحد من استيرادها والاكتفاء الذاتي منها وتصديرها أيضاً، وبما يناسب كل عروة، بظروفها الجوية الملائمة وتبعاً لمكان زراعتها وشروطها الإضافية الخاصة. على مستوى إجراءات التخزين المفترض اتخاذها لفائض الإنتاج في كل عروة، سواء من أجل سد احتياجات الاستهلاك المحلي، أو من أجل كفاية حاجات الصناعات الوطنية منه! على مستوى استقراره وزيادته وتحسين نوعيته، ليس من أجل تصدير الفائض الفعلي منه فقط، بل من أجل زيادة وتنويع الصناعات الذي يدخل فيها هذا المحصول كمادة أولية في إنتاجها، بما يسد الحاجات المحلية من هذه الصناعات ويفتح أسواق تصدير إضافية لها! على مستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية عموماً، وتطوير المناطق الريفية وتحسين دخل المنتجين وتخفيف الفقر وضمان الأمن الغذائي خصوصاً.

نيسان وتستمر لغاية منتصف أيار، ويبدأ قلعها في شهر آب. وهذه العروات على مدار العام، باختلاف مساحات زراعتها وكميات إنتاجها، تمنح محصول البطاطا ميزة توافره للاستهلاك المحلي طازجاً وبأسعار مقبولة، وتفسح المجال لتصدير الفائض الفعلي منه إلى الأسواق المستهدفة طازجاً أيضاً. لكن هذه الأهمية الإستراتيجية لمحصول البطاطا غير منظورة رسمياً، والوقائع المسجلة تؤكد ذلك بكل موسم وكل عام، ويمكن لحظ ذلك بالمستويات التالية على أقل تقدير: على مستوى خطط المساحات والإنتاج، والاستفادة القصوى من العروات الثلاث، وبما يغطي احتياجات الاستهلاك المحلي وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الاستيراد! على مستوى تطوير وتحسين البذار التي يتم

ستدفعه للعزوف عن زراعة البطاطا في المواسم القادمة، أو تخفيض مساحة زراعتها على أقل تقدير، وذلك للحد من خسائره، ما يعني زيادة الاضطرار لعمليات الاستيراد، وزيادة كمياتها أيضاً، وهو المطلوب والمعمم رسمياً كنهج وسياسات، ليس على مستوى محصول البطاطا فقط، بل وعلى مستوى كل المحاصيل الزراعية، بما في ذلك الإستراتيجية، وعلى كل الإنتاج «الزراعي-الصناعي»! فمصالح كبار أصحاب الأرباح «مستوردين-مصدرين-وما بينهم من فاسدين وأصحاب نفوذ» مضمونة كلاً وجزءاً من خلال السياسات الرسمية المتبعة، مقابل الإضرار المباشر بمصالح البقية الباقية من السوريين وبالاقتصاد الوطني وبالمصلحة الوطنية!

أهمية إستراتيجية غير منظورة رسمياً! تعتبر البطاطا، بالإضافة إلى أنها مصدر غذاء رئيسي تدخل في سلة الغذاء اليومي للمواطنين ما يضعها ضمن حسابات الأمن الغذائي افتراضاً، فهي مادة خام تدخل في العديد من الصناعات الغذائية مثل: «النشاء-الكحول-الشيبس...» وغيرها الكثير من الصناعات الأخرى أيضاً، وكذلك تعتبر مادة علفية غنية بالطاقة للمجترات، وخاصة الأبقار. على ذلك فإن محصول البطاطا يمكن اعتباره من المحاصيل الإستراتيجية، ليس لارتباطه بالأمن الغذائي للمواطنين فقط، بل لكونه مادة أولية تدخل في الكثير من الصناعات التي تحمل منتجاتها قيمة مضافة، بالإضافة إلى ما توفره من فرص عمل بالإنتاج المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى كونه محصولاً تصديرياً «كمادة خام، وكمنتجات مصنعة منه». وتتزايد أهمية المحصول محلياً لكونه بثلاث عروات إنتاجية تغطي كامل العام، كالتالي: العروة الربيعية تبدأ زراعتها في شهري كانون الثاني وشباط، ويبدأ قلعها في شهر حزيران. العروة الخريفية تبدأ زراعتها في منتصف تموز وحتى منتصف آب، ويبدأ قلعها اعتباراً من تشرين الثاني ولغاية شباط، وهي الرئيسية من حيث المساحة وكم الإنتاج. العروة الصيفية تتخلل العروتين الربيعية والخريفية، وهي صغيرة بالمساحة ومحدودة بالإنتاج عادة، وتبدأ زراعتها خلال شهر

قد تبدو التباينات في الجدول أعلاه محدودة وقليلة، لكنها دون أدنى شك تعتبر من نتائج السياسات الزراعية المطبقة ارتجالاً على هذا المحصول دون الاهتمام الجدي فيه، بل وتركه من الناحية العملية للفلاح! فلا مساحات مخططة مسبقاً، ولا كم إنتاج مستهدف، ويضاف إلى ذلك الانعكاسات السلبية لسياسات تخفيض الدعم على الإنتاج عموماً، والمستمرة بنتائجها السلبية من كل بد طالما استمرت الحكومة بنفس سياستها ونهجها!

مقارنة تفرض نفسها!

وللمقارنة تجدر الإشارة إلى أن كمية صادرات البطاطا في عام 2021 بلغت 28,904 أطنان، وذلك بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء الصادرة مؤخراً عن عام 2022. ولا تتوفر بيانات رسمية عن كمية صادرات البطاطا لعام 2022، فالسماع بالتصدير في عام 2022 جرى في شهر حزيران بموجب قرار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وبنسبة 15% من إنتاج العروتين الربيعية والصيفية، شريطة قيام مراكز الحجر في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتدقيق الكميات المصدرة، وإعلام وزارة الاقتصاد بتلك الكميات.

فكم الصادرات البالغ 28,904 أطنان في عام 2021، بالمقارنة مع حجم الإنتاج البالغ 594.6 ألف طن، يشكل نسبة 5% تقريباً من حجم الإنتاج.

على ذلك، كنسبة وتناسب، فإن الموافقة على تصدير 40 ألف طن أعلاه تعني أن كم الإنتاج الحالي تم تقديره رسمياً بـ 800 ألف طن، وهو تقدير يبدو مرتفعاً ومفانلاً جداً بالمقارنة مع كم الإنتاج السنوي المبين في الجدول السابق!

المصالح المحمية لأصحاب الأرباح!

ولعل الغاية من كل ما سبق تظهر بكل وضوح وهي تحقيق وضمان أعلى معدلات ربح للمصدرين، بغض النظر عن تغطية الاحتياجات المحلية من المادة، وربما مع نية مبيتة لتكريس استيراد المادة من خلال القضاء على إنتاجها! فالخسائر التي تكبدها الفلاح هذا الموسم

مصالح كبار اصحاب

الأرباح مضمونة

كلأ وجزءاً من خلال

السياسات الرسمية

المتبعة مقابل

الإضرار المباشر

بمصالح البقية

الباقية من السوريين

وبالاقتصاد الوطني

وبالمصلحة

الوطنية!



جولة جديدة من الانتخابات التركية.. على ماذا يختلف المرشحان؟



بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات التركية دون أن يحصل أي من المرشحين على نسبة تخوله لحسم الانتخابات، أعلنت الهيئة العليا تحديد موعد جديد لعقد جولة جديدة، ينحصر فيها التنافس بين رجب طيب أردوغان عن «تحالف الشعب» وكمال كيليتشدار أوغلو عن «تحالف الأمة».

■ محرر الشؤون العربية والدولية

الاهتمام الذي تلقاه الانتخابات التركية أضحى أوسع بكثير من حدود تركيا نفسها، وفي الوقت الذي يحاول البعض تفسير هذا الاهتمام بوصفه «توقفاً لعملية ديمقراطية تجري في منطقتنا» يبدو جلياً أن أسباباً أخرى دفعت هذه الانتخابات تحديداً إلى الواجهة لا في منطقتنا فحسب، بل في مناطق أخرى من العالم. وقد نشرت مجلة بوليتكو الأمريكية مقالاً في أواسط شهر نيسان الماضي وصفت فيه هذه الانتخابات بأنها الأهم في 2023 واستعرضت ضمنه بعض الملفات التي تتقاطع الاهتمامات حولها، والتي ستكون لها آثار أوسع من حدود تركيا، ويمكن رصد عدد كبير من المقالات الأخرى التي تعالج هذه المسألة، بالإضافة إلى تصريحات السياسيين والأثراك الذين خاض بعضهم هذه الجولة الانتخابية.

خصوصية المرحلة

شهدت تركيا في السنوات الماضية جملة من التطورات التي بدأت تفرض على البلاد اتخاذ قرارات صعبة، وفي الوقت الذي يبدو أن حصر هذه القرارات ومجالات تأثيرها أمراً صعباً، يظل تحديد خطوط تأثيرها العريضة مسألة ضرورية.

يكاد يكون من المستحيل فصل القضايا التي يجري الحديث حولها عن بعضها البعض، فتركيا دخلت مرحلة حاسمة تشابكت فيها قضاياها الاقتصادية- الاجتماعية مع القضايا الوطنية والديموقراطية الأخرى، بشكل لم يعد من الممكن معه الحديث بشكل منفصل عن أي من هذه المسائل منفردة، ويضاف إلى ذلك أن السياسة الخارجية التي تتبناها البلدان يفترض أن تعبر بشكل حاسم عن مصالح هذا البلد ومصلة شعبه، ومن هذه النقطة تحديداً لا يمكن عزل المواقف المعلنة حول السياسة الخارجية مثلاً عن كل ما يجري، أو التعامل معها بمعزل عن انعكاساتها في الداخل التركي.

إذا ما نظرنا إلى التطورات التي شهدتها العقد الماضي يمكننا التأكد أن الوزن التركي- حتى بعد تجاهل محاولات تضخيمه- يبقى وزناً مؤثراً في عدد كبير من المسائل، ولاحظنا أن تركيا كانت طرفاً حاضراً في الأزمة السورية، بالإضافة إلى كونها أحد أهم المؤثرين في الملف الكردي، الذي يتوزع في داخل تركيا وسورية والعراق وإيران، وكان الوزن التركي مؤثراً في شرق البحر المتوسط في قبرص واليونان وصولاً إلى ليبيا. أما بما يخص أوروبا، فتركيا كانت ولا تزال عضواً في حلف الناتو، وهو ما يفسر جزءاً من الاهتمام الغربي بكل التغييرات التي تحصل في النظام السياسي هناك، واستطاعت تركيا أن تؤدي دوراً في عدد من المناسبات منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، مثل: الدور الذي أدته في إنتام صفقة الحبوب، أو أهميتها الاستراتيجية بكونها المتحكم بمضيق الدردنيل والبوسفور. يضاف إلى ذلك جملة من المسائل بالغة الأهمية، كالاتفاق مع روسيا على بناء محطات طاقة نووية في تركيا، أو الحديث عن إمكانية تحويل تركيا لمركز عالمي لتوزيع الغاز، هذا بالإضافة إلى الدور الذي تتركه قدرة على أدائه في ربط آسيا وأوروبا عن طريق آسيا الوسطى.

على ماذا تختلف التحالفات المتنافسة؟

لا شك أن خريطة التحالفات السياسية الحالية لا تعكس بالضرورة تقاطعات برنامجية حقيقية، وربما أنها لا تعبر عن خطوط الفصل الفعلية بين القوى السياسية، وخصوصاً أن هذه القوى السياسية بالذات تعيش مرحلة حاسمة، تجري ضمن صفوفها عمليات فرز كبرى، وإعادة صياغة وضبط لتوجهاتها العامة والتفصيلية، وفي مجمل المسائل. إلا أن التخوم بين الفريقين المتخاصمين تبدو واضحة في عدد من القضايا الكبرى، وخصوصاً إذا ما تركنا الدعاية الانتخابية جانباً. فيحاول الطرفان تقديم حلول ومخارج للقضايا الملحة، مثل: «المهاجرين واللاجئين»

و«الموقف من القضية الكردية» و«العلاقة مع الغرب وروسيا» وصولاً إلى مشكلة التضخم وتعويض المتضررين من الزلزال الأخير.

معدلات الفائدة

ومن ضمن الأمثلة التي يمكن تقديمها، الموقف من سياسة خفض الفائدة التي تبناها الرئيس التركي المنتهية ولايته، ففي الوقت الذي ترفض المعارضة التركية هذه السياسة، يتمسك أردوغان بها ولا ينوي تغييرها. فهذه السياسة وبالرغم من كونها لم تعط نتائج سريعة وملوسة على الاقتصاد التركي الذي يعاني من التضخم، وشكل اعتماده موضوعاً لاحتجاج عدد من الاقتصاديين الليبراليين، إلا أنها تعبر وضوحاً عن توجهين مختلفين، الأول: يتمسك بوصفة غربية محددة للتعامل مع تغيرات الاقتصاد العالمي، والتي تفرض تبني سعر فائدة مرتفع، يسهم في تقليل الكتلة النقدية المتداولة، في المقابل، يصر التيار الآخر الذي يقوده أردوغان على اعتماد سياسة مختلفة تخفض وفقها معدلات الفائدة ما يمكن أن ينشط حسب واضي هذا التوجه الاقتصاد، ويؤدي في ظروف محددة إلى علاج مشكلة التضخم من زاوية مختلفة.

في السياسة الخارجية

يختلف الفريقان بوضوح على الملامح الأساسية في السياسة الخارجية، إذ يظهر تيار كيليتشدار أوغلو أقرب إلى الغرب ويسعى علناً إلى تجاوز الرواسب التي تراكمت في علاقة تركيا معه، فيرى أن هوية تركيا كجزء من حلف الناتو مسألة أساسية لا ينبغي تشويهها بعلاقات متينة مع روسيا والصين، وتعاون اقتصادي وأمني وعسكري، وخصوصاً أن

حلف الناتو يرى في دول الشرق هذه عدواً أو خطراً محتملاً، ويسعى تحالف الأمة أيضاً إلى إيجاد طريقة لإعادة تركيا إلى برنامج تطوير طائرات F 35 الأمريكية، دون الأخذ بعين الاعتبار أن قرار إبعاد أنقرة من هذا البرنامج كان قراراً أمريكياً وجاء رداً على قرار سيادي تركي باعتماد منظومة S-400 الدفاعية الروسية، بعد رفض الغرب تزويد تركيا بمنظومات الدفاع الضرورية.

الشرق أم الغرب؟

بعد الجوانب التي تم الإشارة إليها، يظهر بوضوح أن موقع تركيا على الساحة الدولية هو موضوع محوري في الانقسام الجاري، وعلى الرغم من أن الواقع لم يثبت بعد بشكل حاسم ونهائي جذرية توجهات أردوغان بالاتجاه شرقاً، إلا أن شعارات التيار المقابل تعلن عن توجه مناقض تماماً ودون مواربة. فكيليتشدار أوغلو يعبر صراحة عن موقف حاد تجاه روسيا، ويرى أن مستقبل تركيا ينبغي أن يكون عبر تفتين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة إحياء المفاوضات حول انضمام تركيا للاتحاد المتوقفة منذ 2018، والتي يشترط الاتحاد الأوروبي لاستئنافها إدخال «إصلاحات ليبرالية وإرساء سيادة القانون وحريات وسائل الإعلام ونزع تسييس القضاء». من جانب آخر، يظهر أن العلاقة مع الولايات المتحدة تعتبر مسألة أساسية في هذا الانقسام، وظهر ذلك وضوحاً بعد اللقاء الذي جمع كيليتشدار أوغلو والسفير الأمريكي في أنقرة، الذي اعتبره أردوغان تدخلاً بالشؤون الداخلية والانتخابات التركية، وتعهده بـ «تلقين الولايات المتحدة درساً في الانتخابات».

ربما يكون تأثير المسائل الموضوعة على الطاولة في تركيا اليوم حاسماً، فلا يبقى للشعارات المرفوعة هامش كاف للمناورة، كيف يمكن أن تحقق تركيا مستويات التنمية المطلوبة؟ وكيف يمكن لها أن تتجاوز مشكلة التضخم ونتائجها الكارثية بعيداً عن وصفات الغرب البالية؟ كيف يمكن لها أن تخرج من الأزمات المحيطة بها موحدة؟ كلها هذه الأسئلة وغيرها الكثير، سيجد المنتصر في هذه الانتخابات نفسه مضطراً للإجابة عنها، وعندها سيظهر بوضوح الطريق الوحيد المفتوح أمام تركيا الموحدة المستقلة.

«الحزام والطريق» في عشر سنوات!



عند النظر إلى مبادرة الحزام والطريق بعد عشر سنوات، سنجد أن الوضع الحالي مختلف تماماً عن عام 2013 حين كانت «العولمة» في أوجها، وعلاقات الصين والولايات المتحدة في مرحلة بناء جديدة بين القوى الكبرى. في ذلك الوقت، جاءت مبادرة الحزام والطريق في وقت مناسب، ولقيت استحساناً من قبل معظم الدول، حيث وقّعت أكثر من 150 دولة على الاتفاقيات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، انضمت دول غربية كثيرة إلى «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق (AIIB)»، ولذلك كانت الأوضاع حينها جيدة بصورة غير متوقعة.

■ هوانغ رينوي

ترجمة: قاسيون

والآن، عند النظر إلى الوضع الجديد، يواجهنا أولاً تراجع اقتصاد العالم بعد الجائحة، وهذا التراجع لا يزال خطيراً، وله تأثيرات سلبية كبيرة على مبادرة الحزام والطريق. في الوقت نفسه، تتبع الولايات المتحدة سياسات «فصل»، والإقصاء عن التمويل، والأحادية، والحمائية، مما أدى إلى انقطاع أو تراجع في سلاسل التوريد والقيمة المضافة العالمية. مبادرة الحزام والطريق هي المنصة الأكثر قوة وتأثيراً في العولمة الاقتصادية حالياً، وهي أيضاً المحرك والمشغل للعولمة الاقتصادية. لذلك، يمكننا أن نسميها العولمة الاقتصادية 2.0.

جعلت مبادرة الحزام والطريق العلاقات التجارية الخارجية للصين تزدهر، حيث تجاوزت نمو التجارة على طول المسارات المرتبطة بها، متوسط نمو التجارة العالمية. وخاصة في ظل الظروف الراهنة للجائحة والانفصال، يمكن اعتبار مبادرة الحزام والطريق ساحة عمليات ثانية، وحالة التجارة في ساحة العمليات الثانية أفضل من الساحة الأولى «التجارة في الدول الصناعية المتقدمة». استفادت الأسواق الناشئة من مبادرة الحزام والطريق، وشهدت تطوراً سريعاً للقطارات العابرة لأوراسيا، حيث تم تشغيل أكثر من 65 ألف رحلة حتى نهاية عام 2022، وبلغت حمولة البضائع 10 ملايين طن، وهو رقم ضخم جداً.

ظهرت أيضاً بعض التطورات الجديدة في مبادرة الحزام والطريق، مثل التجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت التي تتطور بسرعة، وظهور بعض الهياكل المركبة

الجديدة، مثل الحزام والطريق الأخضر، والحزام والطريق الصحي، والحزام والطريق الرقمي لتكنولوجيا الجيل الخامس. بشكل عام، تمر الحزام والطريق التي نشاهدها في عام 2023 بتحول جذري عن المبادرة أو الاقتراح الذي كان في عام 2013، وأصبحت الآن قوة اقتصادية هائلة في العالم.

لماذا تطورت مبادرة الحزام والطريق بهذه السرعة؟ يعود ذلك إلى بعض مزايا القاعدة التي تمتلكها الصين، وسنستعرض بعض هذه المزايا، ميزة الموقع الجغرافي للصين-تعاون الدول المحيطة بالصين في التنمية الاقتصادية الإقليمية، ومن بين أهم هذه التعاونات RCEP، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وعلاقة الصين بدول شرق آسيا وغرب آسيا، والتعاون الإقليمي ميزة هامة، فالجيران ليس من الممكن نقلهم. -ميزة الصين في قطاع النقل واللوجستيات القوية. النقل والتخزين وتوزيع المواد. في الشحن البحري، تشكل الصين ما يقرب من نصف حجم الشحن العالمي. - شبكة النقل الداخلية في الصين، مثل القطارات السريعة والطرق السريعة هي الأكثر تطوراً في العالم حالياً. وبالتالي، تتحول ميزة صناعة اللوجستيات الصينية إلى ميزة في بناء البنية التحتية لنقل البضائع ووسائل النقل في جميع أنحاء العالم. والمنافسة الأكبر للصين حالياً هي ميزة بناء البنية التحتية. -لدى الصين أيضاً مزايا في سلسلة الإنتاج، حيث تمتلك أكبر وأكثر سلاسل الإنتاج اكتمالاً في العالم. لا نحتاج إلى تفصيل المزايا الأخرى بشكل كبير. هذه المزايا تجتمع مع الطلب العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي يجعل الصين قادرة على دفع مبادرة الحزام والطريق. لو لم يكن هناك طلب على هذا النحو في العالم، فإن مبادرة الحزام والطريق لن تتطور بهذه

السرعة، وإذا لم تكن الصين قادرة على تلبية هذا الطلب، فلن تتمكن من تقديم هذا النوع من المنتجات أو التنافسية.

ليست مجرد كلمات

مبادرة الحزام والطريق ليست مجرد كلمات، بل تعتمد على القوة الحقيقية واحتياجات السوق العالمية، إنها تجمع بين القوة الحقيقية والاحتياجات السوقية. تواجه مبادرة الحزام والطريق العديد من التحديات الجديدة، وأكبر التحديات هي الحرب في أوكرانيا، فهذه الحرب هي أكبر حدث جيوسياسي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولها تأثيرات عميقة على توزيع القوى في العالم وعلى مبادرة الحزام والطريق.

يمكننا أن نرى أن مبادرة الحزام والطريق تمتد عبر قارة أوراسيا بأكملها، والحرب تؤثر عليها وكذلك على البحر، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى بناء إستراتيجية الهندي-الهادئ، وهو محاولة لضغط مبادرة الحزام والطريق. في الوقت الحالي، تعمل الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل مشترك على إنشاء شراكة استثمار عالمية في البنية التحتية، والهدف الإستراتيجي لهذه الشراكة هو إعاقة تطور مبادرة الحزام والطريق. لذلك نواجه أكبر التحديات في أننا يجب أن نبني مبادرة الحزام والطريق مع الدول المجاورة، بينما تحاول الولايات المتحدة سحب حلفائها في الغرب لمنع مبادرة الحزام والطريق. هذان التحديان هما التحديان الأكبران أمام الحزام والطريق.

مبادرة الحزام والطريق انتصار عالمي عالي المستوى. إنها عملية لإعادة ترتيب الهيكل الصناعي العالمي وتعزيزه، وتحفيز الدول على طول مبادرة الحزام والطريق لتشكيل توزيع جديد للصناعة وسلسلة القيمة. لذا، مبادرة الحزام والطريق ليست فقط مسألة بناء بعض الطرق وبعض السدود في الخارج، بل هي إستراتيجية انفتاح عالمي كبيرة.

لدينا العديد من الخبرات الآن عن الانفتاح العالمي لمبادرة الحزام والطريق، وسأذكر أهمها. أولاً، الانفتاح في مبادرة الحزام والطريق يعتمد بشكل كبير على مزايا

الموقع في مناطق مختلفة في الصين. على سبيل المثال، تلعب شينجيانغ دوراً كبيراً في التأثير على آسيا الوسطى وغرب آسيا بشكل عام، ويونان وغوانغشي تؤثران على جنوب وجنوب شرق آسيا، ورغم بطء تطور شمال شرق آسيا حالياً، فقد بدأ الأمر بتحول الاقتصاد الروسي نحو الشرق، لتظهر معه بسرعة مزايا شمال شرق آسيا. وهناك مناطق داخلية مثل سيتشوان وتشونغتشينغ، وهي مناطق داخلية نموذجية، ولكن بعد مبادرة الحزام والطريق، أصبحت مناطق مركزية للانفتاح الشامل في جميع الاتجاهات.

تندمج الفائدة الاقتصادية الصينية مع الموارد والأسواق والاحتياجات المحلية لجميع الدول على طول خط الحزام والطريق. الآن هناك أكثر من 500 منطقة صناعية في جميع أنحاء العالم تنتمي إلى مبادرة الحزام والطريق، وتتوافق مع الحالة التنموية المحلية. ليس لدينا أية دولة أخرى في العالم لديها هذا العدد الكبير من المناطق الصناعية في جميع أنحاء العالم - سواء كانت دولة متقدمة أو نامية، وتنتشر هذه المناطق الصناعية الصينية في جميع قارات العالم. هذه المناطق الصناعية تعزز قدرة الشركات الصينية على المنافسة الجماعية.

يحول هذا الأمر الاقتصاد الصيني إلى تكوين جديد، حيث تتدفق الأموال بشكل تبادلي في كلا الاتجاهين، وتتدفق التجارة والسلع في كلا الاتجاهين أيضاً. في الماضي كانت الاستثمارات الأجنبية تتدفق إلى الصين والتصدير هو الهدف، والآن الأموال الصينية تتدفق إلى الخارج ويتدفق الاستيراد من الخارج. لذا، التدفق ثنائي الاتجاه، وله علاقة وثيقة بمبادرة الحزام والطريق. يتم دمج مبادرة الحزام والطريق بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية وتكوينها بحيث تتوافق المبادرة بشكل تام مع الثقافة والعادات المحلية، وتواصل الشعوب. يمكننا أن نقول إن الشركات الصينية التي تنفذ عمليات عبر الحدود ومشاريع مبادرة الحزام والطريق عموماً محلية ومشتركة، وأصبحت محركاً قوياً للتنمية الاجتماعية في تلك المناطق.

الآن هناك أكثر

من 500 منطقة

صناعية في جميع

أنحاء العالم تنتمي

إلى مبادرة الحزام

والطريق وتتوافق

مع الحالة التنموية

المحلية

الانتخابات التركية والتغيير الذي ينتظر الترسخ



ليس من المستغرب أنّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يكن لديهما قدرة على الإشادة بأداء رجب أردوغان وحزبه في الانتخابات البرلمانية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التركية، فنتائج الجولة الأولى «والثانية على الأرجح» لا تخدم المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. من الواضح أنّ كل ما فعلوه قبيل الانتخابات من محاولات إعلامية وغيرها لمساعدة خصوم أردوغان لم تؤت ثمارها.

■ ام.كي. يدراكوهام
ترجمة: ادوية الحسين

كانت القوى الغربية تأمل في تشكيل حكومة ضعيفة غير مستقرة، واليوم تخشى بدلاً من ذلك أن يترأس أردوغان - الذي يتمتع اليوم بأغلبية كبيرة في البرلمان بعد انتخابات الأحد 14 أيار - حكومة قوية لن يسهل عليهم كسر إرادتها. وهكذا بدأت محاولات الوخز بالدبابيس المعتادة، حيث بدأت القوى الغربية بوضع علامات استفهام على شرعية انتصار أردوغان على منافسه كمال كليجدار أوغلو المدعوم بأكثر شكل ممكن من الغرب. فبمجرد انتهاء الانتخابات صدر التقرير عن «بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، والذي يزعم وجود محاولات تغيير في نتائج الانتخابات التركية. يتهم التقرير أردوغان بالتمتع «بميزة غير مبررة» وباللجوء إلى «سوء استخدام الموارد الإدارية». ويتهم لجنة الانتخابات «بانعدام الشفافية والتواصل والاستقلال». وفي هجوم مباشر على أردوغان، يقول التقرير بأن «الرئيس لا يخضع صراحة للقيود نفسها التي يخضع لها منافسه في فترة الحملة الانتخابية» وبأنه استغل المنصب بشكل غير مستحق... وطمس الخط الفاصل بين الحزب والدولة، وذلك خلافاً لوثيقة كوينهاغن 1990 التي تحوي التزامات محددة متعلقة بالانتخابات. وأضاف التقرير أنّ إدارة الانتخابات وهيئات إنفاذ القانون والمحاكم لم تتمتع بثقة المعارضة في حل المظالم الانتخابية «بنزاهة وفعالية»، ولم تكن سرية التصويت مضمونة دائماً، وكان تصويت الأسرة والجماعة مكرراً، وشارك أشخاص غير مصرّح لهم بالبعد مما أثار مخاوف بشأن النزاهة. وأنه تمّ الإبلاغ عن أخطاء إجرائية كبيرة أثناء عمليات فرز الأصوات.

حثّت وزارة الخارجية الأمريكية السلطات التركية على وجه السرعة على إجراء المرحلة التالية من الانتخابات الرئاسية بما يتماشى مع قوانين البلاد وبطريقة تتفق مع التزاماتها تجاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحليقها في الناتو». وقال النائب الأول للمتحدث باسم وزارة الخارجية فيدانت باتيل يوم الاثنين، بأن إدارة بايدن «تواصل مراقبة العملية الانتخابية الجارية في البلاد عن كثب» وأشار إلى أنه «على نطاق واسع نهض الشعب التركي على التعبير السلمي عن إرادتهم في صندوق الاقتراع، كما نهض البرلمان المنتخب حديثاً». كرر باتيل الموقف الأمريكي المعلن بأنه «سنواصل العمل مع أية حكومة يختارها الشعب التركي لتعميق تعاوننا وتعميق أولوياتنا المشتركة».

لكن وكما هو متوقع، كان عليه أن يترك نافذة يتم اللجوء إليها عندما يحين الوقت، فأضاف «عملية الانتخابات لا تزال في طور الكشف، وكما رأينا فقد أصدرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء عملها بعض النتائج الأولية... لكنني لن أتوقع شيئاً إضافياً بالاعتماد فقط على هذا المنطلق»، ليؤكد بعدها بأن هناك مراقبين أمريكيين موجودين بين أعضاء فريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ربما كان موقف منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، مستوحى من كلمات باتيل، فقد كان واضحاً في بيان صدر في بروكسل بعد يومين من الانتخابات التركية عندما قال: «إننا نلاحظ النتائج والاستنتاجات الأولية للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وندعو السلطات التركية إلى معالجة أوجه القصور التي تمّ تحديدها». وأضاف بوريل: «يعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على الحاجة إلى انتخابات شفافة

وشاملة وذات مصداقية، ضمن ساحة لعب متكافئة»، وأعلن بأنه يدعم الانتخابات التي تحقق هذه المعايير فقط، وأشار إلى الإقبال الكبير على التصويت كدليل واضح على التزام الشعب التركي بممارسة حقه الديمقراطي في التصويت.

بين الخارج والداخل

تكمّن الأهمية في هذه الملاحظات في أكثر من كونها تصريحات إعلامية غربية نموذجية، ففي التلميح الخفي لكل من باتيل وبوريل بأنّ الأشياء لم تنته وأنهم لم يخسروا بعد، ولا يزال على الجميع مراقبة القرار بشأن فوز أردوغان من عدمه. المثير للاهتمام أنّ وزارة الخارجية التركية قد أشارت إلى كون 489 مراقب انتخابات دولي منتخب قد حضروا انتخابات 14 أيار في تركيا، وأنها نقلت عن هؤلاء المبعوثين وعن تقاريرهم بأنّ الانتخابات قد أجريت وفقاً لمعايير الانتخابات الديمقراطية الحرة وفقاً للتعريفات المعتمدة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

من المؤكد أن أردوغان غارق اليوم في الحسابات الغربية التي احتفظ بها ضمن دائرته الرئيسية التي بقيت صامدة ولم يتمكن الغرب من دفعها للتأكل، ليفكر وهو محق بأنه لا يمكن لكليجدار أوغلو أن يصل بجاذبيته الانتخابية إلى مستوى أردوغان. من المؤكد أن أردوغان سيفوز في جولة الإعادة. السؤال الكبير يدور حول المرشح الثالث سنان أوغان الذي حصل على 5,2% من الأصوات في الجولة الأولى يوم الأحد 14 أيار، والذي خرج بشكل شخصي من السباق. أين سيذهب أنصاره في جولة الإعادة؟ لا شك أنّ ذلك سيؤثر على «توازن القوى» ضمن الحسابات السطحية، وقد يؤدي إلى قلب النتائج بشكل حاسم، أو هكذا يفترض البعض. في الحقيقة قد لا يكون ذلك كافياً، وبعبارة أخرى لن يتمكن أوغان من إيصال ناخبه بالكامل إلى كليجدار أوغلو.

من الواضح أنّه إذا تمكّن أردوغان من الاحتفاظ بقاعدة ناخبه التي تتجاوز 49,5% كما هو متوقع على نطاق واسع، واستمرّ في جذب ربع الأصوات التي

حصل عليها أوغان، فسيكون هو المنتصر في جولة الإعادة. الاحتمال الأكبر والرهان الأقوى هو أن يفوز أردوغان في الجولة الثانية.

الحقيقة الأخرى التي يجب ألا يتمّ إغفالها أنّ حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية مريحة في الانتخابات البرلمانية - رغم كلّ التوقعات الغربية التي سبقت الانتخابات - تخلق أيضاً زخماً جديداً. يظهر نجاح حزب العدالة والتنمية بأنّ الناخب التركي يسعى إلى حكومة مستقرة في أنقرة عندما تصبح البيئة الخارجية خطيرة للغاية على البلاد، وتتطلب الأزمة الاقتصادية من يهتمّ بها. في حين أنّ تحالف «قوس قزح» الذي يتجه إليه كليجدار أوغلو اعتاد أن يكون لعنة السياسة التركية لعقود عديدة في حقبة ما قبل أردوغان، والوصفة الباقية في ذاكرة الأتراك عن عدم الاستقرار. الأمر الآخر الذي يتناساه المحللون الإعلاميون عادة أنّ موجة الرأي العام التركي لا تزال مناهضة للغرب بشدة.

إذا فاز أردوغان فستكون هذه هي ولايته النهائية، ولكنّها ستكون «ولاية لا ينسأها التاريخ»، حيث سيكمل دون شك، ولكن بزخم أكبر، تحويل تركيا إلى مركز إقليمي للطاقة والغذاء والتواصل والنقل والشحن. سيكون هناك بكل تأكيد اختراق كبير في صناعة الطاقة النووية، والصناعة العسكرية، ومشاريع البنى التحتية. وكلّ ذلك بمشاركة الشريك الأكثر قرباً: روسيا.

يمكننا أن نتصوّر بشكل لا يقبل الشك بأنه في هذا المناخ السياسي شديد الاستقطاب الذي يسود تركيا، قد يكون هناك احتجاجات من قبل المعارضة في حال فوز أردوغان في جولة الإعادة في 28 أيار، ولكن هذا لن يشكل تحدياً خطيراً لأردوغان. فتركيا منيعة اليوم على إشعال ثورة ملونة للإطاحة بأردوغان، وأردوغان على عكس فيكتور يانكوفيتش وشيفرنادزه، سياسي شعبي تمكن من حشد قاعدة جماهيرية صلبة متوافقة مع روح العصر، وتحظى بدعم القوى الصاعدة.

■ بتصرّف عن:

Erdogan behind rallies Turkiye

عندما تفعل الكلمة أكثر من فعل النار



الذي كان يكشف فيه غسان كنفاني غطاء السر عما يكتبه كُتّاب الأرض المحتلة العرب، كان يدرس نقض هذه الكتابة وإحدى مواد محاوراتها: الكتابة الصهيونية، ودورها في تشكيل الوعي والكيان الصهيونيين. وبكلمات أخرى كان يدرس فاعلية الكتابة لدى العدو، فقدم بذلك أول دراسة عربية عن واحد من أخطر الموضوعات الصهيونية». لا يمكن الإلمام بكل ما أراد كنفاني قوله في هذه الدراسة هنا، ولكنه خرج بخلاصات هامة، منها أن المقاومة ستنتج للشعراء أن ينضجوا بسرعة، وقدم أمثلة أثبتتها الحياة لاحقاً عن محمود درويش توفيق زياد وغيرهم.

أبطال ما بعد أوصلو

بالرجوع إلى الفكرة الخيال السابقة، ماذا لو أن غسان كنفاني مازال حياً؟ بالتأكيد ستجعله الوقائع والأحداث التي اكتسحت العالم أكثر نضجاً. وأكثر من ذلك سيكون سعيداً لما آل إليه أبداع هذا الشعب العنيد المتشبّث بحقه، وبأبطال المقاومة الذين أفرزتهم المرحلة، ونضجوا بسرعة كما كان يتوقع تحت ضغط الظروف، وصار نضالهم بوتقة صهر ملتزمة تركّزت فيها كل التقاليد والإرث النضالي لشعب لا يستكين، وجبل جديد ولد بعد اتفاق أوصلو ولا يعترف به، ويطمح أن يكون جبل التحرير في إطار الوضع الجديد الذي يتخلق في العالم. يؤكد أحد هؤلاء الأبطال الشباب بجملة نشرها في صفحته على «فيسوك» قبل استشهاده، «لم يرشدنا أحد إلى الطريق، وإنما تعلّمنا كل شيء من أخطائنا» ضرورة تبديد غيوم التشاؤم الكثيفة والدائنة التي تثقل كاهل أقدّر المناضلين وأكثرهم مسؤولية، لأن نتائجها تؤدي بصاحبها إلى السلبية السياسية والشك بالمستقبل. لا بأس أن نُخطئ، ولكننا نتعلم من أخطائنا. وربما سيكمل كنفاني النصيحة بأننا يجب أن نلاحظ وندرس كل ما فعلناه حتى الآن ونتعلم منه ونواصل، لأننا دخلنا حالة الضرورة، الضرورة البسيطة والقصوى في أن معاً التي تتمثل في معضلة الحياة والموت.

والبطش ولا يمكن العودة بها إلى مصدر واحد ليحل به العقاب ويفرض عليه السكوت». محيت قرى كثيرة عن الأرض على يد سلطات الاحتلال، ولكنها لم تستطع محو إرادة الفلسطينيين المصريّين على ممارسة حياتهم والحفاظ على هويتهم.

كانت الأعراس في الجليل تتحول إلى مظاهرات عنف تندفع من تحت لسان القوّالين والشعراء الشعبيين. ولم يكن بوسع سلطات الاحتلال الصهيوني إلا أن تفتح النار على المتظاهرين واضطرت السلطات المحتلة في ما بعد إلى تقديم عدد كبير من القوّالين إلى الحاكم العسكري وأن تضع رقابة صارمة على تحركاتهم، ولكنها لم تفلح في قمع إيمانهم بقضيتهم، لأنه حسب كنفاني:

«إيمان لا يتزعزع، لأنه إيمان موضوعي في نهاية المطاف بقضية أدب المقاومة التي تستولد بالتالي التزامات ومهام لا يمكن لهذا الأدب أن يكون إذا لم يكرسها يومياً في كل حرف» استطاع الشعر الشعبي أيضاً أن «يلوك في سخرية مريرة جارحة حتى العظم سمعة الخونة الذين يتعاملون مع العدو، ويجعل منهم مثلاً من أمثلة الانحراف الوطني»

حاول كنفاني إنجاز دراسة عن مجمل الأدب المقاوم في فلسطين المحتلة، ولكنه اضطر للتركيز على الشعر، وذلك له أسبابه الموضوعية في حينه، وقد أشار إلى تأخر القصة والمسرح بالتحول لظاهرة ذات فعالية في الواقع مثل الشعر.

اعرف نفسك.. واعرف عدوك أيضاً لم يكتب كنفاني في بحثه على دراسة الأدب المقاوم، بل تجاوزها إلى دراسة نقضه المعروف بالأدب الصهيوني، وكان هدفه كما يقول هو نفسه عن دراسته: «وكل ما تطمح إليه هذه الدراسة هو أن تلقي ضوءاً آخر على الشعار الصعب أعرف عدوك»، بقصد رصد الآخر ومعرفته، ثم الاستعداد على أرضية معرفية لمقاومته. يقول محمود درويش في مقدمة المجلد الرابع للأعمال الكاملة لغسان كنفاني: «في الوقت

وقيم إنسانية وأخلاقية، وبناء الحامل الاجتماعي لهذا الفعل «الشخصية المناضلة».

يركز كنفاني في دراسته المعنونة بـ «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة»، والتي طرحت مقولة الأدب المقاوم لأول مرة، على أهمية الوظيفة التي ينبغي أن يلعبها الأدب، والثقافة بشكل عام مع بقية عناصر منظومة المقاومة. فالثقافة هي «الأرض التي ترتكز عليها بنادق الكفاح المسلّح»، حسب كنفاني، و «ليست المقاومة المسلّحة قشرة، هي ثمرة لزعة ضاربة جذورها عميقاً في الأرض، وإذا كان التحرير ينبع من فوهة البندقية، فإن البندقية ذاتها تنبع من إرادة التحرير».

ويستنتج كنفاني أن أدب المقاومة ينشأ رغم شراسة سياسات التجهيل والنضيق التي يتعرض لها الفلسطينيون تحت الاحتلال، فالهدف الذي تسعى إليه الإجراءات الصهيونية، هو محو الثقافة الفلسطينية، ويؤكد أن الظروف الموضوعية التي استولدت هذا الأدب وجعلته ينمو داخل الأرض المحتلة هي ظروف شاذة ونادرة وغير خاضعة لأي مقياس. إن أدب المقاومة ليس طارئاً بعد «النكبة»، حسب كنفاني، فقبل ذلك جرى مواجهة الانتداب البريطاني أيضاً بأدب مقاوم مثله إبراهيم طوقان، وأبو سلمى «عبد الكريم الكرمي»، عبد الرحيم محمود وآخرون.

الشعر الشعبي

قلعة المقاومة التي لا تهدم

تركز الدراسة على الشعر الشعبي الشفوي ودوره البارز منذ العشرينات، فقد ظل الأدب الشعبي بعد عام 1948 هو المكان الذي يعبر فيه الشعب المغلوب على أمره عن أشواقه. استخدم الشعر الشعبي كافة الوسائل التي يستطيع الذكاء الشعبي تجنيدها لجعل منها سلاحاً وقت الحاجة، «الشعر الشعبي يفرخ في البراري والبيوت والأعراس والمآتم ويكون في غالب الأحيان إنتاجاً جماعياً يتطور كلما انتقل من لسان إلى لسان ويشكل ظاهرة ليس بالوسع وقفها مهما اعتمدت وسائل الإرهاب

«ما عرفه حقاً هو أن تاريخ العالم كان دائماً تاريخ ضعفاء، ولكنهم يملكون قضية محقّة، يقاتلون الأقوياء الذين يستخدمون قوتهم لاستغلال أولئك الضعفاء، نحن لدينا قضية نقاتل من أجلها، الشعب الفلسطيني يفضل الموت وأقفاً على أن يخسر قضيته.. ماذا أنجزنا؟ أنجزنا إثباتاً أن هذا الشعب لن يهزم أبداً، وسيستمر بالقتال حتى النصر. فلنا لكل شخص في هذا العالم إننا شعب صغير شجاع، وسيقاتل حتى آخر قطرة دم كي نجلب العدالة لنا بعدما فشل العالم بذلك».

■ إيمان الذباب

الاقتباس السابق مأخوذ من مقابلة مصورة (فيديو) مع المناضل والأديب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني أجراها معه الصحافي الأسترالي ريتشارد كارلتون في بيروت عام 1970. لم يختلف توصيف كنفاني السابق للشعب الفلسطيني وإرادته كثيراً حتى الآن، رغم أنه جرى ماء كثير منذ ذلك الحين، وشهد العالم تغيرات كبرى، ربما أهمها أن الكيان الصهيوني يعاني الآن من أزمات، ويمر بأضعف حالاته. ويذهب الخيال بعيداً، ماذا لو أن غسان كنفاني مازال حياً، يشاهد ما يحدث اليوم على مستوى العالم من تغيرات متسارعة!

يستمر الصحافي كارلتون باستفزاز غسان في المقابلة المذكورة، ويجيبه غسان بعزم ووضوح في الرؤية: «ليست حرباً أهلية، هذا شعب يدافع عن نفسه ضد حكومة فاشية». تؤكد هذه الجملة البعد المعرفي العميق الذي يستند إليه الأديب في توصيف حكومة الاحتلال التي تمثل رأس الحربة الأمريكية في المنطقة، و«رأس المال المالي الأشد رجعية» حسب تعريف ديمتروف للفاشية.

يمثل غسان كنفاني بسيرته النضالية وإنتاجه الثقافي أحد أهم النماذج لتطور سيرورة الوعي الوطني الفلسطيني والمقاومة، من خلال فهم عميق للقضية الأساس والمرتكزة على مضمون الهوية الوطنية الفلسطينية من جهة، وهوية الآخر «الصهيوني» من جهة أخرى، معتمداً على رؤية وتحليل ممنهج لدور الفكر والثقافة وأهميتهما للفعل النضالي المستند على علم ومعرفة حقيقيين

في استعادة لـ «التهديد الحضاري ومصير الإنسان» لدى تولياتي «3»



كاستكمال للسياق حول عرض بعض جوانب الأزمة والتهديد الحضاري نتيجة الاتجاه التدميري المادي والروحي الذي تسلكه الرأسمالية من خلال استعادة أعمال سابقة لعلماء وسياسيين من الموقع الثوري، ولنختم ما تم عرضه في المادتين السابقتين حول أفكار وطروحات ودعوة تولياتي للدفاع عن الحضارة، والذي كان قد استبق في دعوته تلك تطور المشكلة التي نواجهها اليوم بالمعنى العملي والمحقق، نحاول في هذه المادة وضع دعوة تولياتي في سياق المرحلة الراهنة من أجل إطلاق وتجديد الدعوة التوليائية اليوم كمهمة مركزية للحركة التقدمية للدفاع عن الحياة، وضمناً الحضارة التي أبدعتها البشرية، والدفاع عنها في وجه تدميرها كنتيجة الأزمة الرأسمالية التي ومن أجل الحفاظ على القائم وتأخير ولادة الجديد تدفع نحو البربرية والفناء.

■ د. محمد المعوش

في ملامح الجبهة- الحركة اليوم

إن الشيوعيين وإن كانوا وقتها متصدين، على لسان تولياتي، تلك الدعوة لقيام هذا حركة، فهم اليوم يحاولون الخروج من إحداثيات اللسان «الإيديولوجي» الذي يعتبره تولياتي أسراً لانفتاح الأفق الغني كما يعتبره. فدعوى تولياتي كان وقتها تجاه الجماهير الكاثوليكية «في إيطاليا» التي اعتبرها تولياتي على الرغم من الخلاف الإيديولوجي معها لها المصلحة المباشرة في قيام هكذا حركة. ولكن المسألة كما يقول تولياتي ليست إيديولوجية بحتة. واليوم كما نرى، فإن هكذا حركة وبمعزل عن دعوة الشيوعيين «الرسميين والتقليديين» إليها أم لا، تأخذ ملامحها في كل العالم. فحركة الدفاع عن الحياة كما سميناها مسبقاً تأخذ لها أشكالاً مختلفة في كل بلد وحسب مستوى التطور السياسي- الثوري في وصله تلك الدول خلال القرن الماضي، والتي تأخذ اليوم شكل الدفاع عن الأطر المنظمة والحياة في المجتمع، كالدولة والعائلة والتقاليد والثقافات المحلية، والمنجز العلمي، والعقل الإنساني

نفسه، والتي تحمل ولخصوصيتها تلك طابعاً قومياً أو دينياً أو ثقافياً خاصاً. ولكنها في الجوهر حركة تقدمية مهما بدت عليه من ردة شكلية إلى الخلف حسب ما يعتبره أصحاب اللسان «الثوري الكلاسيكي» المتمسك بالثوابت «الإيديولوجية». وهذه الحركة واضحة أيضاً في مضمون الخطابات لرئيسي روسيا والصين، حول التهديد الحضاري وفناء البشرية، والتي صارت مكوناً أساسياً من الطرح النقيض في وجه التهديد الحضاري الحاصل.

إذا، الحركة الدولية السياسية والنقابية والأهلية والاجتماعية اليوم، وبسبب من التهديد الشامل الذي يطال كل أشكال الحياة المادية والروحية، تتحرك في هذا الاتجاه الضروري الذي يجب أن يتم تطويره بما يتناسب مع جوهر هذا التهديد. فالرد على التهديد الحضاري لا يكفي أن يكون دفاعياً مهما كان شكله عسكرياً رادعاً أو ثقافياً وطنياً تقليدياً خاصاً أو هوياتياً قومياً، بل يجب أن يطل أسس «الحضارة الرأسمالية» ونمط حياتها الاستهلاكي. فاستبدال هذا النمط وحده قادر على فتح طريق الوحدة الاجتماعية

هناك الجانب

الروحي- العقلي

غير المباشر الذي لا

يمكن تحصينه إلا عبر

الانتقال المادي في

نمط الحياة وتحويل

علاقة الإنسان

بالعالم أي علاقته

بنفسه وبالأخرين

وتحصين العقل والشخصية الإنسانية التي هي اليوم عبر تفتيتها ومحوها يكمن التأسيس للبربرية وفيها تكمن الطاقة التفجيرية والتدميرية للإمبريالية. يتلاقى ذلك مع التطور التكنولوجي الذكي الحاصل وإمكانية الاستغناء عن ملايين وملايين من القوى العاملة البشرية «يمكن مراجعة المواد السابقة في قاسيون».

ومن هنا الحاح المهمة في تطوير البرنامج الملموس لهذا الانتقال باتجاه نمط الحياة التشاركي الجماعي في الإدارة وتقدير المصير الذي يتجاوز حدود الديمقراطية الشكلية الراهنة المهيمنة على حياة المليارات. وهذا يحتاج إلى أكثر من الاتصال العرضي كما قال تولياتي، بل إلى مأسسة هذا العمل الجبار، وتجميع كل القوى عالمياً حول هذا الشعار المتمحور حول التهديد الحضاري، وتفسير كل مكوناته المادية والروحية وأصلها وكيفية تجاوزها العملي. وخصوصاً من خلال الإطلاة بمصنعات إعلامية وتنظيمية عالمية توازي الهيمنة والحرب الإعلامية والفكرية الحاصلة، وبداية التأسيس لنماذج إنتاج جماعية في إدارتها يقوم عليها نمط الحياة الإبداعي الجديد وثقافته الحية القادرة على صيانة العقل والتعريف الإنساني للمجتمع. وما التحالفات الدولية والإقليمية اليوم إلا أشكال جنينية من هذا الطريق الضروري.

على أساس تعريف حضاري نقيض للحضارة المأزومة، على أن يكون هذا التعريف له طبيعة ممارسة نقيضة، وليس فقط ثقافية- إيديولوجية بديلة، على هذا الأساس وحده يمكن استكمال طريق الانتقال نحو الحرية الإنسانية وحماية الحضارية البشرية من بربرية محققة، ليس الدمار العسكري والبيولوجي والطبيعي إلا جانبها المباشر، بينما هناك الجانب الروحي- العقلي غير المباشر الذي لا يمكن تحصينه إلا عبر ذلك الانتقال المادي في

نمط الحياة وتحويل علاقة الإنسان بالعالم، أي علاقته بنفسه وبالأخرين ضد الاقتصاد البضاعي ونمط الحياة الاستهلاكي المهيمن حالياً حتى في تلك الدول الصاعدة اليوم، وهنا ممكن خطر التفجير الدائم لدى الإمبريالية. وهذه الحركة لا حاجة بها أن تهز التماسك الداخلي للدولة المعنية، بل على العكس، هي عامل تماسك ووحدة كونها تطال جميعاً للقوى «المتباينة» على أسس وجودية واسعة يمكن تلمس ضرورتها في كل عقل إنساني يطرح أزمته على كل المستويات ويعرفها أكثر من أي «تنظيم ثوري». وما نحتاجه فقط هو المنصة والبرنامج العملي والعلمي للتعبير عن هذه الأزمة وكيفية الإجابة عنها، أي التأسيس لنمط حياة إبداعي حي نقيض، فنحن اليوم فعلاً نجيب عن الاسئلة الجوهرية ضمن الرأسمالية كنمط حياة تغريبي- تشييني، على أساس أنها وصلت إلى حدودها التاريخية.

حول تجديد الدعوة التوليائية

هذه كانت بعض الأفكار والطروحات المستعادة من تولياتي، التي تناقض اليوم أصحاب العقل الحامي «الثوري» الذي يعادي كل حركة حاصلة على المسرح الدولي بحجج «إيديولوجية» مختلفة ولا يرى الإمكانيات الجبارة التي تحملها المرحلة. يبقى فقط أن يصبح هذا الاتجاه في الرؤية إلى تطور الأمور نظرياً وعملياً هو المهيمن والحاكم للممارسة القوى الحية، ومن هنا ضرورة إعادة بعث «دعوة» تولياتي التي أطلقها منذ حوالي نصف قرن من الزمن، وأعاد إطلاقها فيديل كاسترو بشكل آخر لاحقاً. الدعوة إلى تجذير حركة الدفاع عن الحضارة، وتفسير ما نقصد فيها. هذه هي مهمتنا المركزية أيضاً. ولا نبالغ إذا ما قلنا إن هذه الحركة الحضارية هي مضمون الثورة وشكلها في عصرها الراهن.